



بنك الاتحاد
Bank al Etihad

التقرير السنوي 2020

لمحة عن بنك الاتحاد





من نحن

نحن بنك الاتحاد، مؤسسة مالية تفتخر بكونها أردنية. قيمنا العائلية مصدر قوتنا وإلهامنا، فكل عميل من عملائنا هو جزء من عائلتنا، ونعمل معًا لمساعدته.

تمكين عملائنا من تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم هو أهم شيء بالنسبة لنا! نعمل معهم أفرادًا ورؤاد أعمال وشركات ونساء مؤثرات، لنستوحي منهم ونقدم خدمات مصرفية ومالية مبنية على فهم احتياجاتهم.

نؤمن بأن التحوّل الرقمي هو جزء محوري في تمكينهم، لذا نسعى إلى أن نكون البنك الرقمي الأول في الأردن، وهو ما يقع في صميم رؤيتنا، لنكون البنك اليومي لعملائنا في كل مكان وكل وقت.

ستبقى أولى أولوياتنا تقديم تجربة مميزة لعملائنا، كما سيبقى هدفنا الدائم مساعدتهم في تشكيل مستقبلهم.

قيمنا

شراكة مجتمعية

إبداع لا متناهي

التعلم والتجدد المستمر

ريادة بلا حدود

هدفنا: تمكين عملائنا

نحن نؤمن بك، بقدراتك وأحلامك وطاقتك. ما يوقظنا صباح كل يوم هو حماس مشاركتك المشوار بكل تحدياته، وإيجاد الحلول والأدوات لتسهيل القيام بكل معاملتك، أينما كنت وبأي وقت وبالطريقة التي تناسبك. ومن خلال جميع ما نقوم به ونقدّمه، نهدف لأن نكون مبتكرين وفعالين، وأن نقدّم لك منتجات رائدة، وأن نطلق كل ما هو جديد وقيّم ويلبي احتياجاتك.

نحن معك لتصل إلى حيث تريد، ومعك عندما تقرر أن تصنع حلمًا جديدًا؛ سواء كان امتلاك منزل أو التخطيط لرحلة أو البدء بمشروعك الخاص.



وعدنا: شغل مستقبلك

في كل لحظة لدينا خيار، وخياراتنا تحدد كيف سيكون مستقبلنا. مهما كان خيارك نحن هنا لمساعدتك، اليوم أكثر من أي وقت مضى لدينا الإمكانيات والخبرة والمعرفة. تشكيل مستقبلك مهمة كبيرة وبدورنا نريد أن نكون شركاءك في إنجازها، ومن أجل ذلك نؤمن لك بيئة مناسبة من الابتكار والريادة، ونقدم لك الدعم التكنولوجي وكل ما يوفره هذا العالم الذكي ليكون مستقبلك بين يديك. كما نحرص على توظيف أفضل المواهب الرقمية الموجودة في الأردن، لنكون الوجهة الأولى للمواهب الرقمية في الشرق الأوسط، وهو جزء لا يتجزأ من وعدنا لك.



مسيرتنا

1978

منذ اثنين وأربعين عامًا بدأت مسيرتنا، عندما أسسنا شركة مساهمة عامة، عُرفنا حينها باسم "المؤسسة المالية العربية"، وتمحور تركيزنا على الخدمات المصرفية للشركات وإدارة العلاقات مع العملاء.

1991

في هذا العام، قمنا باتخاذ القرار بتحويل المؤسسة إلى بنك مصرفي، باسم "بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار"، وأكملنا رحلتنا في خدمة قطاع الشركات.

2007

اتخذنا قرارًا استراتيجيًا بضرورة النمو والتنوع، وقمنا بالتعاون مع واحدة من أهم الشركات الاستشارية الرائدة عالميًا لتطوير إستراتيجيتنا الجديدة للتوسع.

2011

بعد أربعة أعوام من العمل المتواصل، انتهينا بنجاح من تطوير استراتيجيتنا الجديدة التي شملت التوسع لخدمة قطاع الأفراد وتطوير هويتنا المؤسسية الجديدة بالتعاون مع خبراء عالميين في مجال تطوير الهوية المؤسسية، وانطلقت علامتنا التجارية الجديدة تحت اسم "بنك الاتحاد"، وأصبح وعدنا "الخيار المشرق" لعملائنا وعائلتنا.

2013

قمنا بإطلاق برنامج حسابات جوائز التوفير، الأمر الذي ساعد البنك باكتساب حصة سوقية كبيرة بقطاع الأفراد.



2017

بدأنا رحلة التحول التكنولوجي من خلال خطة امتدت لثلاث سنوات، وشملت تطوير البنية التحتية التكنولوجية، تلاها أتمتة العمليات والخدمات البنكية. كما استحوذنا على نسبة 62.4% من بنك صفوة الإسلامي، ليصبح بذلك ذراعنا في خدمة قطاع المصارف الإسلامية.

2018

طوّرنا علامتنا التجارية بما يتناسب مع رحلة التحول التكنولوجي، وذلك بالتعاون مع شركة عالمية مختصة بتطوير العلامات التجارية.

2019

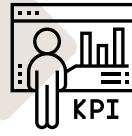
أطلقنا تطبيقنا البنكي المحدث عبر الهاتف المحمول، ووضعنا استراتيجية وخطة عمل مدتها 5 سنوات؛ لتحقيق رؤيتنا في أن نصبح البنك الرقمي الريادي الأول في الأردن. وقمنا بتأسيس شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية، كما وأصبحنا ثالث أكبر بنك في الأردن من حيث الأصول.

2020

لم يشبه هذا العام ما سبقه من أعوام، وعلى الرغم من جائحة كورونا، فقد تمكّننا من ممارسة الابتكار للتصدي لها. كما وحصلنا على جائزة "أفضل بنك رقمي" في الأردن، وجائزة "أكثر بنك رقمي مبتكر" في الأردن والشرق الأوسط من قبل مجلة نيويورك العالمية "غلوبال فاينانس"، وجائزة "أفضل بنك مؤثر اجتماعيًا واقتصاديًا" من قبل مجلة "بزنس فيجن" في لندن.

2021

مع مطلع العام الجديد، نجدد وعدنا لعملائنا، ونكمل مسيرتنا للتطور الرقمي في السنوات القادمة.

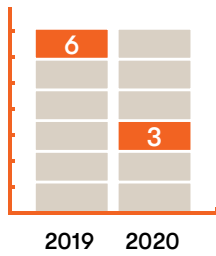


مؤشرات الأداء لعام 2020

الدفع الإلكتروني

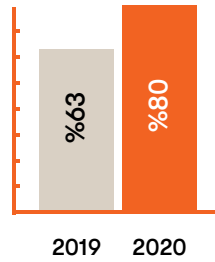
احتلّ دفع الفواتير الإلكتروني
من خلال البنك

— المرتبة الثالثة —



عدد العملاء المسجلين على التطبيق البنكي

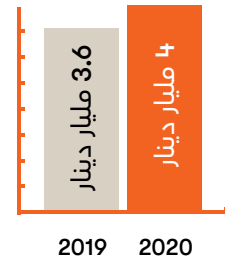
ارتفع عدد العملاء الأفراد المسجلين
على التطبيق البنكي



قيمة ودائع العملاء

ارتفعت قيمة ودائع العملاء بنسبة

— 11.9% —



إجمالي التسهيلات

حقّق إجمالي التسهيلات نمواً بنسبة

— 12.3% —

قيمة الأصول

نمت قيمة الأصول بنسبة

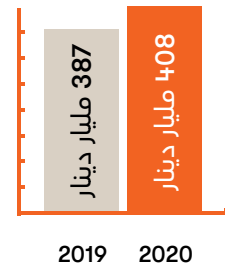
— 15.2% —



حقوق المساهمين

ارتفعت قيمة حقوق المساهمين بنسبة

— 5.3% —



قاعدة العملاء

نمت قاعدة العملاء بما نسبته

— 20% —



لمحة عن بنك الاتحاد	03	تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2020	26
من نحن	03	تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة	34
قيمنا	03	الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية	45
هدفنا	03	دليل الحاكمية المؤسسية	70
وعدنا	04	دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)	101
مسيرتنا	04	القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2020	112
مؤشرات الأداء	06	شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في الأردن	229
المحتويات	07		
مجلس الإدارة	08		
كلمة رئيس مجلس الإدارة	11		
إنجازات عام 2020 والخطط المستقبلية	14		
نموذج عملنا واستراتيجيتنا	15		
استجابتنا للجائحة عام 2020	17		
ركائز مسؤولتنا الاجتماعية وأهم إنجازاتنا لعام 2020	21		

مجلس الإدارة





السيد باسم عصام سلفيتي
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد عصام حليم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة



المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
ويمثلها السيد جلال أنور العجلوني



الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو)
ويمثلها السيد امجد سمير أبو راوي



السيدة رنا جميل سعيد عبادي



السيد "محمد نبيل" عبدالهادي
محمد حموده



السيد عماد عبد الخالق



السيد جبرا "رجا يعقوب" غندور



السيد مغيث غياث سختيان



السيد رياض عبد المحسن الدجاني



المستشار القانوني
السادة/ رباح وشرايحة محامون ومستشارون قانونيون



مدققو الحسابات
السادة/ ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن



نادية حلمي حافظ السعيد الرئيس التنفيذي



"محمد غاصب" عبدالله عبدالمجيد حتامه
رئيس إدارة الخدمات المصرفية
للشركات



ديما مفلح محمد عقل
نائب الرئيس التنفيذي



محمد محمود احمد برجاق
رئيس إدارة العمليات



طارق "محمد سعيد" حسن بدوي
رئيس الائتمان وإدارة الائتمان



دانيال فواز عوده الشرايحه
رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير
العملاء



زيد اياد اكرم كمال
رئيس إدارة العمليات المالية



محمود تيسير احمد بدوان
رئيس إدارة الخدمات المصرفية
للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقائم
بأعمال رئيس إدارة الخدمات المصرفية
للأفراد



بشار "محمد خير" عوض عيابه
رئيس إدارة التدقيق



عامر "محمد خير" زكي ابو ليلي
رئيس إدارة التكنولوجيا



فادي "احمد كمال" مرعي مرعي
رئيس إدارة الخزينة



تامر واصف "محمد موسى" بركات
مدير تنفيذي أول، إدارة الامتثال



خالد عبدالمالك محمد عبدالمالك
رئيس إدارة المخاطر



نتالي مازن يوسف النبر
مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال
المؤسسي والتسويق





السيدات والسادة الكرام،

كنت قد بدأت أكتب رسالتي العام الماضي في ظل ظروف استثنائية كانت تمرّ علينا لأول مرة مع ظهور فيروس كورونا، وكم أثّرت هذه الظروف على وطننا الحبيب والعالم أجمع، والتّن للعام الثاني على التوالي، أكتب لكم ضمن ذات الظروف الاستثنائية وضمن تحديات اقتصادية أكبر.

التقويم مجدداً وكلّي فخر بفريق عملنا الرائع ومدى تكيفه والتزامه على الرغم من التحديات التي واجهته فرداً فرداً.

وبرغم صعوبة الظروف، اليوم نحن أقوى، نتابع تنفيذ خطتنا الاستراتيجية لاستمرارية أعمالنا لنخدم عملائنا أينما كانوا، وفي أي وقت من خلال بنيتنا التكنولوجية. نبتكر ونطوّر ونقدّم خدماتنا ومنتجاتنا بكفاءة لتحقيق هدفنا بأن نكون البنك الرقمي الريادي الأول في الأردن.

من رحم الأزمة ولدت الفرصة، حيث شهدنا خلال عام 2020 تسارعاً في الخدمات المصرفية الرقمية خلال الجائحة، وتمكّنّا من قطف ثمار استثمارنا بقدراتنا التكنولوجية، ضمن خطة منظّمة خلال السنوات السابقة، ليثبت لنا أن جميع استثماراتنا في الرقمنة كانت حكيمة وفي وقتها ومكانها الصحيحين، حيث أثّر ذلك على سير العمل دون انقطاع، الأمر الذي أثّر على تجربة عملائنا واستمرارية أعمالهم بغض النظر عن الظروف.

يسعدني أن جهودنا قد تُوجّهت بحصولنا على جائزة "البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً" في الأردن والشرق الأوسط، و "أفضل بنك رقمي للعملاء" في الأردن، من قبل مجلة نيويورك العالمية "غلوبال فاينانس".

ولا بد أن نذكر الدور المميز الذي قام به البنك المركزي الأردني لاحتواء تداعيات جائحة كورونا، وأثرها على الاقتصاد الوطني، من خلال حزمة من الإجراءات الاحترازية، كالسماح للبنوك بإعادة هيكلة القروض للأفراد والشركات التي تأثرت، والبرامج التمويلية الخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وإني فخور للغاية بفريق عملنا بقيادة الرئيس التنفيذي، وبجهود فريق الطوارئ، الذي عمل على مدار الساعة للتفكير بحلول وطرق لمواجهة أي ظرف خلال هذا الوضع الاستثنائي لمصلحة العملاء والموظفين، وبكافة فريقنا التنفيذي، وكافة أفراد عملنا الذين استطاعوا مواجهة التحديات الشخصية والعملية ومواكبة أعمالهم بتميّز.

أشكر أعضاء مجلس إدارتنا ومساهماتهم معنا في دعم قراراتنا كافة. أشكركم بصدق على كل ما فعلتموه وأدعوكم للإستمرار في المثابرة والقيادة والإنجاز والابتكار.

عام 2020 قدم لعملائنا وموظفينا وبلدنا الحبيب تجارب وتحديات حقيقية بسبب الوباء، وبدورنا سنستمر بأن نبذل قصارى جهدنا لتوفير الحلول والمساهمة في احتواء الآثار الاقتصادية لهذه الجائحة.

عملاءنا هم محور اهتمامنا

خلال عام 2020، لمس عملائنا مكانتهم لدينا، حيث وظّفنا كافة جهودنا لخدمتهم، ولإبقاء أعمالهم وأموالهم بأمان. فقد مكّنتهم تطبيقنا البنكي من إدارة حسابهم بسهولة وأمان من أي مكان وفي أي وقت، واستفاد 80% من عملائنا الأفراد من خدماتنا عن طريق التطبيق البنكي، وتضاعف استخدام الخدمات المقدمة عن طريق التطبيق مقارنة بعام 2019 وخاصة خدمة الدفع الإلكتروني. كما قمنا ببناء شراكات لإيجاد حلول غير تقليدية، كتعاقدنا مع شركة "كريم" لنقوم من خلالها بتوصيل المال لعملائنا أينما كانوا إذ تعدّ عليهم الوصول الى صراف آلي، وقمنا بإرسال فرعنا المتنقل الى جميع أنحاء المملكة لخدمة العملاء في المناطق التي لا تحتوي أجهزة للصرافات الآلية.

أما بالنسبة لعملائنا من أصحاب الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، فقد اهتممنا أن نكون قريبين منهم ومعهم، كما وخصصنا لهم حلول مبتكرة ساعدتهم على مواجهة التحديات الناتجة عن الوباء لاستمرارية أعمالهم، وكنا بمثابة مستشارين لأعمالهم من خلال فهم ودراسة قطاعاتهم وأثر الأزمة عليهم، فقمنا بتوسيع محفظة إقراضنا لتمويل مصاريفهم التشغيلية الثابتة من رواتب وإيجارات وغيرها، وخقّضنا فوائد قروضهم، وأجلنا دفعاتهم من خلال برنامج البنك المركزي الأردني، كما وقدمنا ورشات إرشاد مجانية شملت عدة محاور، منها المتعلقة بالإستشارات القانونية، والموارد البشرية، وكيفية استمرارية الأعمال وغيرها، لدعم تلك الشركات المتضررة من أزمة كورونا.



موظفينا وعائلتنا هم مصدر قوتنا

كانت صحة فريق عملنا النفسية والجسدية من أهم ما اهتممنا به، فقد كنّا حريصين على التواصل الدائم معهم من خلال كافة قنوات التواصل المتاحة، وطبّقنا سياسة العمل من المنزل لنضمن أنهم بأمان، كما وأطلقنا عدة برامج للتواصل الفردي المباشر مع إدارة الموارد البشرية. وقد حصل جميع موظفينا على تغطية طبيّة لعلاجات الكورونا، وطمأناهم على أمنهم الوظيفي. نفخر دوماً بأدائهم ومهاراتهم، ولذلك وبالرغم من الظروف، فقد تمكّنّا خلال العام 2020 أيضاً من توفير 17,000 فرصة تدريبية عبر المنصات الإلكترونية.

كل التقدير لموظفينا، وخاصة من منهم كانوا أمهات عاملات، استطعن أن يتكيفن مع المسؤوليات التي تضاعفت من خلال عملهن من المنزل وخاصة من لديها أطفال على مقاعد الدراسة.

وكلّي فخر أن مؤشر قياس اندماج وولاء ورضى الموظفين والمعروف بـ E-NPS، قد ارتفع ليصبح 49 والذي يضع البنك من ضمن أعلى الأرقام لأفضل الشركات بالعالم.

تعزيز وجودنا

بعد انتهاء عام مليء بالتحديات، شهدنا نتائج مالية تحققت من خلال تكاتف جهود فريق عملنا الذي نفتخر به ومساهمينا وعملائنا، لتبلغ إجمالي الأصول 5.27 مليار دينار، وبرأس مال مدفوع قدره 160 مليون دينار أردني، وحقوق مساهمين بقيمة 408 مليون دينار، ونسبة كفاية رأس المال 14.48%. وبالنظر لحصتنا السوقية من إجمالي التسهيلات فقد بلغت 11.1% في عام 2020 مقارنة مع 10.6% في عام 2019 ونسبة نمو 9.9%، في حين بلغ إجمالي نمو التسهيلات في السوق لعام 2020 نسبة 5.8%. أما بالنسبة لحصتنا السوقية من إجمالي الودائع فقد بلغت 11.0% في عام 2020 مقارنة مع 10.2% في عام 2019 ونسبة نمو بلغت 11.8%، في حين بلغ إجمالي نمو الودائع في السوق لعام 2020 نسبة 4.2%. وقد تمكّنّا خلال عام 2020 من زيادة عدد عملائنا في قطاع الأفراد بنسبة 26% مقارنة بالعام السابق، وقمنا بخدمتهم من خلال شبكة متنامية من 52 فرعاً و 123 جهاز صراف آلي موزعة في جميع أنحاء الأردن، ومن خلال قنواتنا الإلكترونية.

تنوع استثماراتنا وإدارة مخاطرها

نحرص دوماً على تنوع استثماراتنا وإدارة مخاطرها لتنعكس إيجاباً على البنك ومساهميه وعملائه وموظفيه، وأخص بالذكر استثمارنا الرئيسي ببنك صفوة الإسلامي، الذي انضم إلى عائلتنا عام 2017 عندما استحوذنا على نسبة 62.4% منه، ليصبح بذلك ذراعنا في خدمة قطاع المصارف الإسلامية. كما نفخر بوحدة الأعمال الأخرى والشركات التي نملكها بما في ذلك شركة الاتحاد للتأجير التمويلي، ووحدة الصرافة المركزية، وشركة الاتحاد للوساطة المالية، بالإضافة إلى آخر استثماراتنا التي بدأت عام 2019، وهي شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية. أما خارج الأردن نمتلك حصة 10% في البنك الوطني في فلسطين.

مسؤوليتنا الاجتماعية

تقع المسؤولية الاجتماعية في صميم قيمنا وثقافتنا المؤسسية، فعملاؤنا وموظفونا ومساهمونا وجميع أفراد مجتمعنا هم جزء من عائلتنا، وكان من الضرورة بالنسبة لنا التكاتف معهم أثناء جائحة كورونا. فقد كنّا جهودنا الوطنية وتشاركنا مع جهات حكومية وجهات خاضعة لتعظيم الأثر المجتمعي، وقمنا وبفخر بالتبرع بمبلغ 2.15 مليون دينار لوزارة الصحة وصندوق "هبة وطن" بالإضافة للمنظمات غير الحكومية الداعمة لجهود بلدنا، كما وقمنا بالتبرع وبالتعاون مع وزارة التعليم العالي بـ 100 جهاز لابتوب لطلاب الجامعات من مناطق جيوب الفقر لتسهيل عملية الدراسة عن بعد، كما وقمنا بتمويل 100 منحة لطلاب من مدارس حكومية ومدارس الأونروا لتعليم الأطفال البرمجة من المنزل، وأطلقنا حملة للتبرعات بالطرود الغذائية مع تكية أم علي للأسر المحتاجة باستخدام التطبيق البنكي لنتيح المجال أمام عملائنا بالمشاركة في عمل الخير. ولم نغفل عن أهمية دور موظفينا بالتطوع، فقد قمنا بالشراكة مع مؤسسة "نحن" للتطوع وهي إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد لتوفير فرص تطوعية لموظفينا مع الأطفال والشباب عبر الانترنت. ولأننا نؤمن بأهمية الموسيقى والفنون وما لها من أثر إيجابي للتخفيف من صعوبات هذه الفترة، فقد شاركنا أيضاً جينا للموسيقى من خلال بث عروض موسيقية مجانية عبر المنصات الإلكترونية من قبل أوركسترا جبرة الاتحاد وصالون الاتحاد للموسيقى الشرقية.



وأخيرًا

في الختام، أعتقد أن عام 2020 قد علّمنا دروسًا لا تقدّر بثمن، ودفّعنا إلى إعادة تجديد أنفسنا، وأن نكون أكثر إنسانية وحكمة في القرارات التي نتخذها. وقام بترسيخ قيم مهمة ضمن فريق عملنا والتأكيد على أخلاقيات العمل الممتازة. كلّّي ثقة أننا سنستمر في الابتكار والاستجابة بسرعة لتلبية احتياجات عملائنا ومجتمعنا.

أدعوا الله أن تساعد الظروف القادمة أردننا الحبيب لمواجهة الآثار الاقتصادية، للمساهمة في مجتمع أكثر ازدهارًا. وأنا بدوري أتطلّع لمشاركة إنجازاتنا معكم في العام المقبل بإذن الله.

عصام حليم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة

إنجازات عام 2020 والخطط المستقبلية





نموذج عملنا واستراتيجيتنا

مستمرون بوعدنا بأن نكون البنك الرقمي الريادي الأول في الأردن

لقد شهدنا تسارعاً كبيراً في تبني الخدمات المصرفية الرقمية عام 2020 خلال الجائحة، مما أكد على أن جميع استثماراتنا التي قمنا بها في الرقمنة كانت في وقتها ومكانها الصحيحين، حيث أثر ذلك على سير العمل دون انقطاع، ومكننا من تقديم خدماتنا بالتركيز على:



إنتاجية

العمل بفاعلية لإطلاق خدمات ومنتجات مواكبة للتطورات من حولنا، وخدمة عملائنا بشكل أسرع وأكثر ديناميكية (Time to market).



كفاءة

استخدام كافة الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، لتقليل الكلفة وزيادة الكفاءة من دون التأثير على تجربة العملاء.



تجربة عملاء مميزة

تقديم أفضل الحلول والخدمات الرقمية لعملائنا من خلال تجربة وخدمة مميزة.

نتتبع طرق استثنائية لنواصل النمو بطريقة مدروسة لتلبي احتياجات عملائنا ونبقى بنكهة الرقمي المفضل من خلال:

الرقمنة

سنحرص على توسعة نطاق منتجاتنا وخدماتنا وتجربة عملائنا لتصبح رقمية بالكامل.

الابتكار

سنستمر في تشجيع فريق عملنا على إبتكار أفكارهم الخاصة وتنفيذها وتجربتها لتحقيق النتائج المرجوة.

التفكير التصميمي

نسعى إلى ممارسة التفكير التصميمي "Design thinking approach" والتخطيط، من خلال البحث في الطرق والمعلومات المتاحة والعمليات المستخدمة، للوصول إلى حلول لكافة التحديات.

التعلم المستمر

نستمع دوماً إلى عملائنا لفهم احتياجاتهم ونخدمهم بشكل أفضل، ونتعلم منهم باستمرار، لنوفر لهم أفضل تجربة بنكية.

مواكبة التطور

نعمل على إطلاق خدمات ومنتجات مواكبة لتطورات الحياة السريعة لخدمة عميلنا بشكل أسرع وأكثر ديناميكية، مواكبة لاحتياجات السوق (Time to market).



تحقيق الشمول المالي وتوفير معاملات بنكية في أي وقت ومن أي مكان

خلال العام 2020، أضفنا المزيد من الخصائص المميزة إلى تطبيقنا، كما شهدت الميزات التي أطلقناها عام 2019 زيادة ملموسة في الاستخدام، ومنها الحسابات الإلكترونية التي منحت عملائنا إمكانية فتح الحساب من خلال التطبيق دون الحاجة إلى زيارة الفرع، ودون حد أدنى للرصيد، ودون أي رسوم. ونحن نسعى من خلالها إلى رفع نسبة الشمول المالي في السوق الأردني، والوصول إلى شريحة واسعة من العملاء ليحظوا بتجربة بنكية رقمية مميزة. ونتيجة لذلك وصلت نسبة حسابات العملاء الجديدة التي تم فتحها من خلال التطبيق إلى 53.5% من مجموع الحسابات لعام 2020.

يوفر تطبيقنا البنكي لعملائنا خاصية التحكم بأموالهم وإدارة حساباتهم إلكترونياً بسهولة، مع إمكانية تأجيل سداد قروضهم، والتحكم ببطاقتهم، والإطلاع الدائم على معدلات الإنفاق والمصاريف الشخصية وتحليلها أولاً بأول، بالإضافة إلى القيام بتحويل واستقبال الأموال داخلياً ودولياً في أي وقت، كما بإمكانهم أيضاً تحويل الأموال عبر خدمة ويسترن يونيون إلى جميع أنحاء العالم وبشكل مباشر. أما دفع الفواتير الشهرية، فهي متاحة بكبسة زر واحدة. وبإمكان عملائنا الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها والتواصل مع موظفينا من خلال خدمة الدردشة عبر التطبيق على مدار الساعة.



جوائز بنك الاتحاد بالابتكار والرقمنة

توجهت جهودنا نحو تقديم مفاهيم جديدة للخدمات المالية، وتوفير أفضل تجربة بنكية لعملائنا. نحن فخورون بحصولنا العام الماضي على ثلاث جوائز من قبل مجلة نيويورك العالمية "غلوبال فاينانس" Global Finance:





نعمل بجد لتقديم أعمالنا وخدماتنا لعملائنا بأعلى المقاييس ضمن ضوابط استمرارية العمل

بينت التحية وخدماتنا الإلكترونية معدة لتمكّن عملائنا من القيام بإدارة أموالهم وحساباتهم حتى أثناء الأوقات الصعبة، بسهولة وأمان. كما قمنا بمراجعة النظام التشغيلي للفروع، لضمان عملها بكفاءة، لتقديم أفضل الخدمات والمشورة للعملاء بناءً على أفضل الممارسات العالمية.

وقمنا أيضاً بتعزيز الخدمات الرقمية وال حلول المصرفية لعملاء الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة من خلال إطلاق منصة جديدة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وإتاحة التطبيق البنكي للشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الفردية.

استجابتنا للجائحة عام 2020

توجيه كافة جهودنا للحد من تداعيات الجائحة

لم تكن ظروف عملنا ضمن الظروف الإعتيادية خلال الجائحة، ولذلك تكاثفت جهودنا لإيجاد حلول ضمن إطار عمل خاص بالالتزامات، وتم تطوير خطط استمرارية الأعمال القائمة "BCP". وتمكّننا من خدمة عملائنا طيلة فترة الحظر الشامل من خلال خدماتنا الإلكترونية التي تساعد عملائنا على التقليل من استخدام النقد، وتوجيههم للمدفوعات الإلكترونية.

الاعتناء بعملائنا وفهم احتياجاتهم وتلبيتها

كان هاجسنا خلال العام الماضي، أن نقوم بدعم عملائنا ومساعدتهم، وأن نقدّم لهم الحلول في هذه الظروف، فقمنا بتوفير خدماتنا الإلكترونية بدون انقطاع ومكّننا عملائنا من الوصول إلى النقد في جميع أنحاء المملكة، من خلال تجوّل فرعنا المتنقل لخدمتهم في المناطق التي تفتقر لأجهزة الصراف الآلي، كما تعاوننا مع شركة "كريم" لتقوم بتوصيل المال إلى عملائنا أينما كانوا من خلال خدمة "كريم كاش".

واستجابةً لتعليمات البنك المركزي، قمنا بتأجيل دفعات القروض وبطاقات الائتمان دون فرض غرامات أو رسوم تأخير على السداد، بالإضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة على التسهيلات. وأطلقنا ميزات عبر التطبيق تُمكن عملائنا من التحكم بتسهيلاتهم مثل تأجيل دفعاتهم، وإعادة جدولتها، والسداد المبكر بناءً على مدى تأثر وضعهم الاقتصادي بالجائحة.

ولم نغفل عن احتياجات عملائنا أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من ضرورة المحافظة على موظفيهم وأعمالهم، فقمنا بإقراض عدد كبير منهم من خلال برنامج البنك المركزي التمويلي الخاص لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة لمواجهة أزمة كورونا، بضمانة الشركة الأردنية لضمان القروض، لتمويل المصاريف التشغيلية من رواتب وإيجارات وغيرها. واستضيفنا سلسلة من الورشات الإرشادية لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال لتغطية المواضيع التي لها الأثر الأكبر على أعمالهم خلال الجائحة، والمتعلقة بالموارد البشرية، والمسائل المالية، والمرونة المؤسسية، والشؤون القانونية وخاصة المتعلقة بقوانين الدفاع التي كانت سارية تلك الفترة، والبحث عن أسواق جديدة في ظل الظروف الراهنة. وحضر 500 شخص هذه الورشات، وشاهد أكثر من 50 ألف شخص التسجيل لتلك الجلسات عبر منصة يوتيوب.

وبالنسبة لعملائنا من قطاع الشركات فقمنا بتعزيز خدمتنا لهم وأوليناهم اهتمامنا من خلال إدارة العلاقة معهم بطريقة مكثّنة أن نكون بمثابة مستشارين لأعمالهم من خلال فهم ودراسة قطاعاتهم الأكثر تضرراً.

وقد تم تطوير وإطلاق مدوّنة جديدة مجانية مختصة بتقديم نصائح وإرشادات مالية وغير مالية، ومقالات مختصة بالأعمال وغيرها من المعلومات القيمة لعملائنا الأفراد والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.



عززنا أهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة خلال الجائحة

تمتلك المرأة دورًا محوريًا كمساهم في الاقتصاد الوطني، ولطالما أدركنا أهمية تزويدها بالأدوات المناسبة وتسلحها بالمعرفة اللازمة، ولمسنا أثر ذلك على قدرتها في المجتمع. نفخر بكافة السيدات العاملات، ممن استطعن أن يتكيفن مع المسؤوليات التي تضاعفت خلال عملهن من المنزل، ففهمنا تحدياتهن وإصرارهن على الاستمرار، وقدمنا كل ما بوسعنا لدعمهن أثناء الجائحة، وكنتيجة لذلك:

تحقيق نمو نسبته 20% في أعداد السيدات المتعاملات مع البنك من خلال برنامج شروق



مع نهاية عام 2020 أصبحت نسبة السيدات المتعاملات مع البنك تشكل 37% من إجمالي العملاء مقارنة بـ 23% لعام 2014. كما نمى عدد العميلات المودعات 4X وعدد المقترضات 5X مقارنة بعام 2014 عند إطلاق البرنامج.



- كما وقمنا بتقديم 55 ورشة عمل لبناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كورونا، منها 49 ورشة مخصصة للشركات المملوكة لسيدات، من خلال تعاقدنا وتشاركنا مع جهات ومؤسسات عديدة مميزة محلية وعالمية حيث استفادت 74,760 سيدة من هذه الورشات. وقمنا بتقديم الإرشاد والتوجيه لصاحبات الأعمال، من خلال رعاية برامج "لقاء مع الخبراء" وبرنامج "وثبة"، بقيادة شركائنا سيدات أعمال العالم العربي "WIBA" وجمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن "BPWA"، بهدف تقديم الإرشاد والمشورة والمساعدة من أصحاب الاختصاص لمساعدتهن على الحفاظ على أعمالهن في ظل الوباء.

الاعتناء بموظفينا

كانت صحة فريق عملنا النفسية والجسدية من أهم أولوياتنا، فقد كنّا حريصين على التواصل الدائم معهم من خلال كافة قنوات التواصل المتاحة. وأكدنا على حصول جميع موظفينا على تغطية طبية لعلاجات الكورونا. وقمنا بتطبيق سياسة العمل من المنزل للحفاظ على سلامتهم وتنفيذ ترتيبات مرنة للأهل والأمهات والحوامل، ليتمكنوا من القيام بعملهم بأمان. الأمر الذي أدى لتعزيز بيئة عمل مرنة ومليئة بالابتكار، حيث كان موظفينا على أتم الاستعداد لخدمة عملائنا في أي وقت ومن أي مكان بغض النظر عن الظروف.

تمكّن موظفينا من بناء قدراتهم وتعزيزها، مما كان له أثر واضح على زيادة إنتاجيتهم، ولأن بيئتنا تحثّ على التعلم المستمر وتعزيز القدرات، فقمنا بتوفير ما يقارب الـ 17,000 فرصة تدريبية عبر المنصات الإلكترونية للتعلم الإلكتروني. وأطلقنا أيضا تطبيق تعليمي استطاع الموظفين من خلاله زيادة ثقافتهم الرقمية والتكنولوجية.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة، فقد نما فريق عملنا بنسبة 10% تقريبًا، انضم خلاله موظفين جدد كفؤين وقادرين على العمل ضمن منهجية عملنا الهادفة لخدمة كافة عملائنا ضمن بيئة ديناميكية ومتسارعة.



حصلنا على نسبة 49 في المؤشر العالمي لقياس اندماج وولاء ورضا الموظفين، والمعروف بـ "Employee Net Promoter Score" E-NPS، مقارنة بـ 43.9 عام 2019، وهو الأمر الذي يضع البنك ضمن أعلى الأرقام بين أفضل الشركات في العالم مثل Facebook و LinkedIn.

قام التحالف المالي للمرأة "Financial Alliance for Women" بمنحنا لقب المكان المفضل للنساء العاملات في الأردن، حيث تشكّل النساء 44% من القوى العاملة في البنك.

**FINANCIAL
ALLIANCE
FOR
WOMEN**

خُطط الحد من المخاطر

فهمنا المخاطر التي يتعرض لها العملاء والموظفون وأصحاب الأعمال نتيجة الجائحة، ووضعنا الخطط المستقبلية لتقليل من هذه المخاطر. كانت استجابتنا سريعة العام الماضي، فقمنا فوراً بإعداد إطار عمل خاص بالالتزامات يناسب مع الوضع الوبائي الخاص بالكورونا، للتخفيف من تأثير وتداعيات هذه الأزمة على البنك وموظفيه وعملائه. كما نواصل تقييم هذه المخاطر حتى نتأكد من معالجتها بنجاح. وبقينا أيضاً بتعزيز برامج الأمن السيبراني، وإطار مكافحة الجرائم المالية، للحد من الجرائم المالية الإلكترونية.

بيئتنا للتحكم والرقابة

- **الأمن السيبراني:** نهجنا أن نكون لعملائنا البنك الأكثر أماناً، وذلك من خلال إطار عملنا الخاص لمكافحة الجرائم المالية والحد منها، من خلال تقديم أعلى مستويات الأمن بالتوافق مع معايير البنك المركزي، والمعايير الدولية PCIDSS و COBIT5. كما استمرينا بتنفيذ أعلى معايير الأمن السيبراني الإلكتروني الذي ينتهجه البنك بما يتناسب مع تطوّر التعاملات الإلكترونية، وذلك ضمن أفضل الممارسات العالمية المثلثة مثل NIST.
- **إدارة المخاطر:** نعمل بشكل دائم ومستمر على تحسين أدوات وضوابط إدارة المخاطر، وسنستكمل طريقنا في أتمتة نماذج المخاطر وأدوات القياس، إضافة إلى أنظمة مكافحة الإحتيال لضمان إدارة أفضل للمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
- **الإمتثال:** نضمن الإمتثال للقوانين والأنظمة، ونحافظ على بيئة تعي وتدرك أهمية الإمتثال.
- **الحوكمة:** سنواصل تحسين وتطوير نموذج حوكمتنا، مع التركيز على الحوكمة المبسطة التي تتخذ قرارات سريعة وتوظف آليات شفافة.



سنبقى على وعدنا بدعم مجتمعنا

كاتفنا جهودنا مع الجهات الحكومية والجهات الخاصة لتعزيز الأثر المجتمعي

اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، تقع المسؤولية الاجتماعية على عاتق كافة المؤسسات والشركات للتكاتف وتوحيد الجهود لتعزيز الأثر المجتمعي في ظل الظروف السائدة التي سببتها جائحة كورونا. خلال العام 2020، وُجدنا جهودنا وقمنا بمشاركة الجهات الحكومية والخاصة جهودها في دعم وطننا، من خلال:

- التبرع بمبلغ 2.15 مليون دينار، لوزارة الصحة وصندوق "همة وطن" والمنظمات غير الحكومية الداعمة لجهود بلدنا في مكافحة جائحة كورونا والتخفيف من آثار هذه الجائحة وتداعياتها السلبية على الأردن.
- التبرع بمبلغ 150 ألف دينار لوزارة الصحة كدعم للجهود الوطنية للقطاع الصحي.
- دعم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الحملة الوطنية "جامعتك_لغندك" عن طريق التبرع ب 100 جهاز لابتوب لطلاب الجامعات، لتسهيل عملية الدراسة عن بعد خلال الجائحة.
- تمويل 100 منحة لطلاب من مدارس حكومية ومدارس الأونروا لتعليم الأطفال أساسيات البرمجة من المنزل ضمن شراكتنا مع مبادرة "هلو وورلد كيدز" التفاعلية.
- أطلقنا حملة للتبرع بالطرود الغذائية للأسر المحتاجة مع تكية أم علي خلال شهر رمضان المبارك، وذلك عبر تطبيقنا البنكي لنتيح المجال أمام عملائنا وموظفينا، للمشاركة بدعم مجتمعنا وعمل الخير، حيث قام البنك بالتبرع بطرود غذائية بعدد مطابق لأعداد الطرود التي تم جمعها في نهاية الحملة من العملاء.
- شاركنا أيضاً حبنا للموسيقى من خلال بث مجموعة من العروض الموسيقية المجانية عبر منصاتنا الإلكترونية، من قبل أوركسترا حجرة الاتحاد وصالون الاتحاد للموسيقى الشرقية خلال فترة الحجر المنزلي في آذار الماضي. لأننا نؤمن بأهمية الموسيقى والفنون وما لها من أثر إيجابي للتخفيف من صعوبات هذه الفترة.



ركائز مسؤوليتنا الاجتماعية وأهم إنجازاتنا لعام 2020



حصلنا على جائزة "أفضل بنك مؤثر اجتماعيًا واقتصاديًا" في الاردن من قبل مجلة "بزنس فيجن" في لندن

التنمية المستدامة هي ركيزة أساسية من ركائز ثقافتنا وبيئتنا الداخلية. عملاؤنا ومجتمعنا هم عائلتنا، ونتطلع دوماً لمساعدة من حولنا على الازدهار والتطور من خلال تقديم الدعم للأجيال القادمة من القادة ورواد الأعمال، وأيضاً من خلال المساهمة في تشجيع الفنون والثقافة اللذان يمنحان الأردن خصوصيته وهويته الفريدة، بالإضافة للإستثمار في المهارات والتعليم لتمكين من حولنا من تحقيق طموحاتهم.

نعمل من خلال مبادراتنا الاجتماعية والتطوعية في بنك الاتحاد على تبني مجموعة من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للتعبير عن شراكاتنا المجتمعية وتشمل:





أهم مبادراتنا في عام 2020



الوصول إلى المعرفة



- تقديم 30 منحة دراسية للطلاب المتفوقين في الأردن وفلسطين
- رعاية برنامج "أعيادنا" بطلته الإلكترونية، الذي ينظمه متحف الأطفال الأردني، والذي تمكن من الوصول إلى 118,628 طفل. تأتي هذه الرعاية ضمن شراكتنا الاستراتيجية مع مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية.
- دعم برنامج "مساحتي" اللامنهجي، المنفذ من قبل مبادرة "مدرستي"، إحدى مبادرات مؤسسة الملكة رانيا للعلوم والتعليم والتنمية، في مدرسة الزيود الأساسية للبنين، والذي استهدف أكثر من 289 طالبًا من الصف الرابع وحتى العاشر.
- تقديم 100 منحة لطلاب من المدارس الحكومية والمدارس التابعة للأنزوا لتعلم البرمجة من المنزل من خلال "هلو وورلد كيدز".
- دعم الحملة الوطنية التي أطلقتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "جامعتك لعندك" من خلال التبرع ب 100 جهاز لابتوب لطلاب الجامعات المتواجدين في مناطق جيوب الفقر في جميع أنحاء المملكة لتمكينهم من متابعة تعليمهم.



الشمول المالي والتمكين الاقتصادي



- كوننا مؤسسة مالية، يتمثل واجبنا في نشر الثقافة المالية وتعزيز مبدأ الشمول المالي لتحسين حياة كافة أفراد المجتمع والشركات الناشئة في الأردن. وفي هذا الإطار، قمنا بتقديم الدعم لمجموعة من المبادرات الاستراتيجية وتشمل:
- الاستثمار في تقديم الدعم لبرنامج الثقافة المالية المنفذ من قبل مؤسسة إنجاز والبنك المركزي الأردني، لإدراج وتعزيز منهاج التثقيف المالي ضمن المناهج الوطنية للطلاب في المملكة.
- تطوير وتخصيص مسرحيات للثقافة المالية مستهدفة للأطفال من عمر 6-12 عامًا، لتعريفهم بأساسيات إدارة أموالهم ووضع الخطط والتوفير.
- الاستثمار في تقديم الدعم الكامل لثلاث نساء من الأقل حظًا، ضمن مشروع أيكيا ومؤسسة نهر الأردن، والذي يستهدف عدد من اللاجئات السوريات والأردنيات، عن طريق توظيفهم في خط إنتاجي خاص بالحاكاة والتطريز، حيث يباع حصريًا في متاجر أيكيا محليًا وعالميًا.



ريادة الأعمال والإبداع



دعم برنامج ريادي شبابي بعنوان "شبكة وابتكر"، بالتعاون مع شركة وصل، والذي يستهدف 30 شاب باحث عن عمل من كافة المحافظات، وتزويدهم بالتدريب اللازم لتمكينهم من إطلاق مشاريعهم الخاصة، بالتعاون مع حاضنات ومستوعات الأعمال، بالإضافة إلى المؤسسات المالية المختلفة.



الرفاه الاجتماعي



- توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع جمعية "الحسين لتمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة" لتقديم الخدمات التعليمية وخدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.
- دعم 8 ندوات توعوية إلكترونية استهدفت أهالي الأطفال من ذوي التحديات الذهنية أو التطورية، عن طريق تشبيكهم بأخصائيين في هذا المجالات وذلك من خلال منصة "Habaybna.net" الإلكترونية.
- إطلاق 3 حملات إلكترونية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك، الأولى لجمع الطرود الغذائية، والثانية تحتوي طرود لمستلزمات الشتاء، بالإضافة إلى حملة خاصة بجمع الملابس المستعملة أو الجديدة من عملائنا وموظفينا للتبرع بها للعائلات المحتاجة بالتعاون مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية ومنصة نوى. وبفضل التبرعات التي قدمها عملائنا وموظفينا، تمكنا من الوصول إلى أكثر من 10,000 عائلة من جميع مناطق الأردن.
- الشراكة مع مبادرة الأردن المهيأ لتنفيذ 4 برامج تدريبية لـ 73 موظف من البنك، لتعريفهم بالطريقة المثلى للتعامل مع العملاء من ذوي الإعاقة.
- تجديد شراكتنا مع جمعية العون الطبي للفلسطينيين، من خلال دعم مشروعهم الإغاثي لمساعدة العائلات التي تعيش في المخيمات الفلسطينية خلال جائحة كورونا، حيث تم توزيع 500 حقيبة تشمل مواد تعقيم وكمامات لـ 500 عائلة في المخيم، بالإضافة إلى دعم علاج 333 طفل فلسطيني غير مقتدر.
- توقيع اتفاقية استراتيجية مدتها 3 سنوات مع مؤسسة الحسين للسرطان، لدعم تأسيس أكاديمية التعليم والتدريب الجديدة، التي تهدف إلى تعزيز معرفة ومهارات العاملين في مجال رعاية المصابين بالسرطان، وبناء قدرات القوى العاملة في مؤسسة الحسين للسرطان، ودعم تطور المؤسسة في ظل التحديات الاقتصادية، بالإضافة إلى تطوير وتحديث المحتوى المتعلق بالأورام في كليات الطب في الأردن.
- تجديد الاتفاقية الاستراتيجية مع نوى، إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد، للوصول إلى مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة عبر منصتهم، وتقديم الدعم لها.



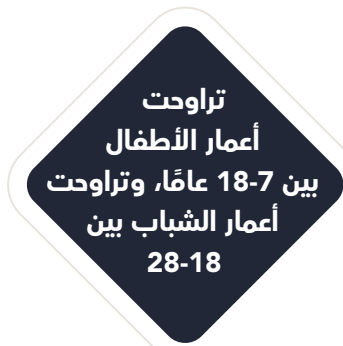
البيئة



- تنفيذ مشروع متكامل لإعادة التدوير في البنك عن طريق إشراك الموظفين في جمع وتخفيف وإعادة تدوير النفايات بشتى أنواعها. ولقد أسهم هذا البرنامج في تقليل استخدام البلاستيك في البنك بما يقارب الـ 27,000 عبوة بلاستيكية خلال العام 2020.
- تحويل جميع أجهزة الصراف الآلي إلى أجهزة صديقة للبيئة عن طريق إلغاء الإيصالات الورقية والاعتماد على الإيصالات الإلكترونية.
- تنفيذ مبادرة بيئية خاصة بالبنك بالتعاون مع المصممة الأردنية "بترا أورفلي" تحت اسم "بلاستيكا" لتمكين 7 من النساء الأقل حظًا من منطقة جبل النظيف، والاستفادة من مهاراتهم الحرفية والفنية في مشروع خاص بإعادة تدوير البطاقات البنكية المنتهية الصلاحية المصنوعة من البلاستيك الذي يصعب إعادة تدويره، وتحويلها إلى قطع فنية وإكسسوارات يتم بيعها من قبلهم لتحقيق عائد مادي إضافي لهم. وفي العام 2020، تم إعادة استخدام حوالي 15,000 بطاقة بنكية وتشكيل أكثر من 2000 قطعة فنية وإكسسوارات.
- لقد مكنتنا مشروع أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الذي تم تنفيذه في ثلاث مناطق؛ وهي وادي العيس، والسخنة، والسطح العلوي لمبنى الإدارة الرئيسي، من تحقيق التالي:
 - توفير مبلغ 1,110,837.2 دينار كمخدرات نقدية
 - الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل 2,705,119.0 كيلو غرام

التطوع

- ابتكرنا ونظمنا وسيلة تطوع إلكترونية جديدة لتتناسب مع ظروف الجائحة التي حتمت التباعد الاجتماعي، وذلك بالشراكة مع منصة "نحن"، إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد، حيث قام عدد كبير من موظفينا بالتطوع عبر الانترنت، لتزويد الأطفال والشباب بمهارات شملت عدة مجالات، منها التعليمية، والجاهزية لسوق العمل، والابتكار، والثقافة المالية وغيرها.
- أطلقنا برنامج "متطوع العام"، ليتم من خلاله تكريم أكثر موظف قام بالتطوع في كل عام، لتعزيز مبدأ التطوع ضمن المؤسسة.





التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

الوصول إلى المعرفة	169,938.50 دينار
الشمول المالي والتمكين الاقتصادي	148,777.93 دينار
ريادة الأعمال والإبداع	5,000 دينار
الرفاه الاجتماعي	1,452,986.46 دينار
البيئة	30,448.11 دينار
الثقافة والفنون	229,529.21 دينار
المجموع	2,036,680.21 دينار

تحليل
المركز المالي
ونتايج الأعمال
لعام 2020





أولاً: المركز المالي لعام 2020

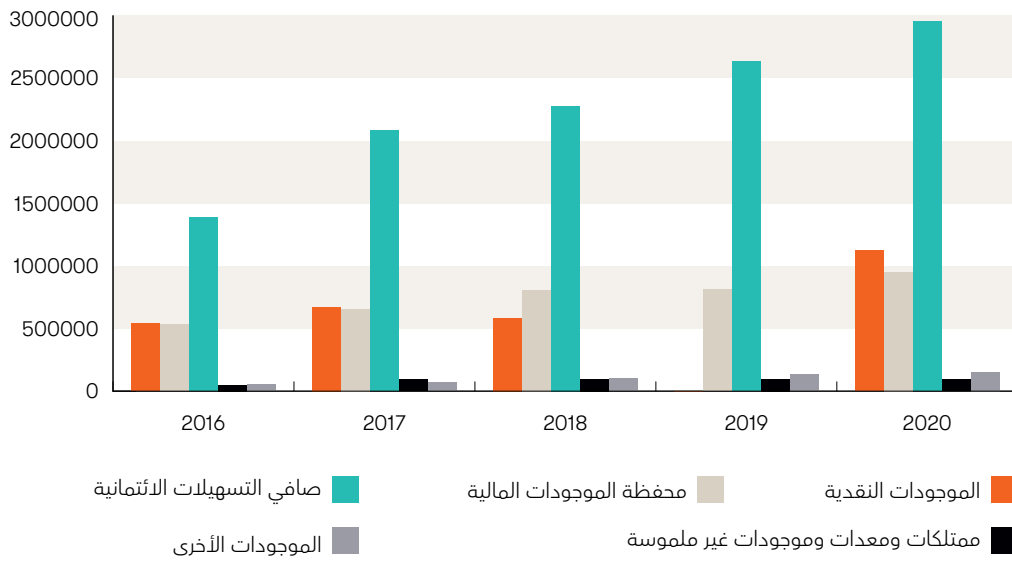
إجمالي الموجودات

استمر البنك بتحقيق معدلات نمو إيجابية في معظم بنود موجوداته، مما ساهم في ارتفاع إجمالي الموجودات في نهاية عام 2020 بنسبة (15.2%) مقارنة مع نهاية عام 2019، حيث بلغت الزيادة (694) مليون دينار لتصل إلى (5.274) مليار دينار. هذا وقد سجل معدل النمو السنوي لإجمالي الموجودات للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (15.6%)، كما سجل معدل العائد عليها ما نسبته (0.6%).

ويوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (2016 – 2020):

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة التغير 2019-2020
الموجودات النقدية	540,734	672,713	585,729	897,673	1,122,593	25.1%
محفظة الموجودات المالية	531,438	656,083	807,702	814,423	950,878	16.8%
صافي التسهيلات الائتمانية	1,385,666	2,084,328	2,277,918	2,635,851	2,951,628	12.0%
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	50,162	91,913	96,672	96,549	95,829	(0.7)%
الموجودات الأخرى	51,740	67,238	100,048	135,180	152,777	13.0%
مجموع الموجودات	2,559,740	3,572,275	3,868,069	4,579,676	5,273,705	15.2%

(للقرب ألف دينار)



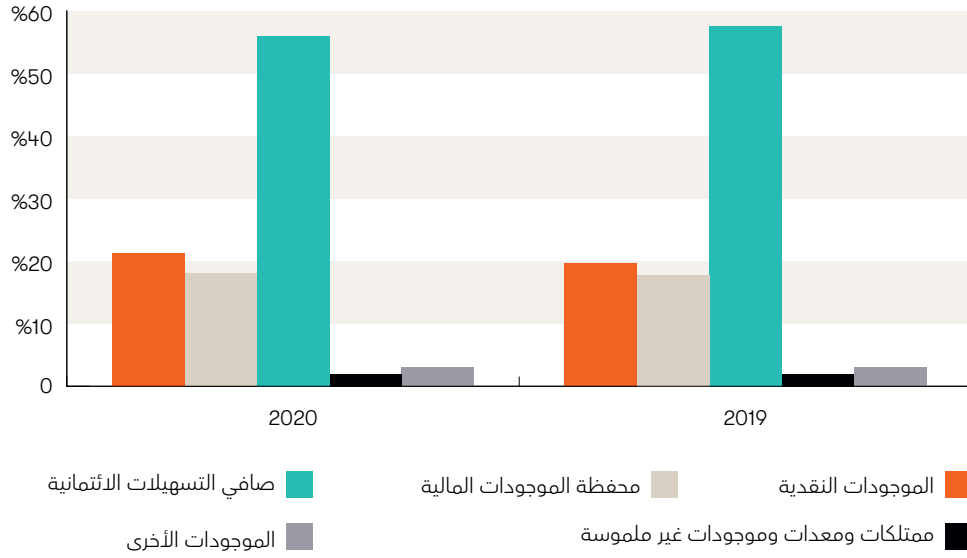
(للقرب ألف دينار)

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لبنود موجودات البنك لعام 2020، فلا زال بند صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة يحتل مركز الصدارة بنسبة تعادل (56.0%) من إجمالي الموجودات مقارنة مع (57.6%) في عام 2019، يليه محفظة الموجودات النقدية والتي شكلت ما نسبته (21.3%) مقارنة مع (19.6%)، كما شكلت الموجودات المالية ما نسبته (18.0%) مقارنة مع (17.8%) في نهاية العام المنصرم.

وبتحليل دور تلك البنود في توليد العوائد التي يجنيها البنك جراء توظيف أمواله مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات والإجراءات المتبعة ومخاطر كل بند من تلك البنود، فإنها تعكس مقدرة البنك على إدارة أصوله بالشكل الأمثل وإستغلال مصادر أمواله في تعظيم الدخل.



الأهمية النسبية لإجمالي موجودات البنك

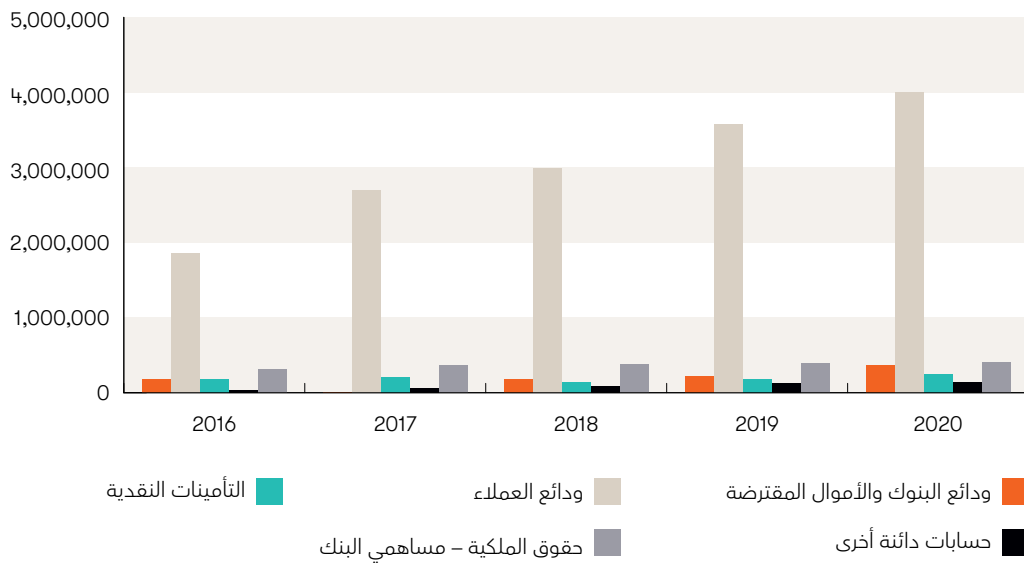


المطلوبات وحقوق الملكية

يبين الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للمطلوبات وحقوق الملكية خلال الأعوام (2016 – 2020):

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة التغير 2019-2020
ودائع البنوك والأموال المقترضة	179,977	147,086	181,924	215,167	370,840	%72.3
ودائع العملاء	1,856,774	2,691,336	2,988,950	3,575,967	4,003,011	%11.9
التأمينات النقدية	176,163	210,089	141,815	185,698	251,303	%35.3
حسابات دائنة أخرى	36,622	65,253	88,134	123,599	142,148	%15.0
حقوق الملكية – مساهمي البنك	310,078	370,623	376,742	387,273	407,956	%5.3

(لأقرب ألف دينار)

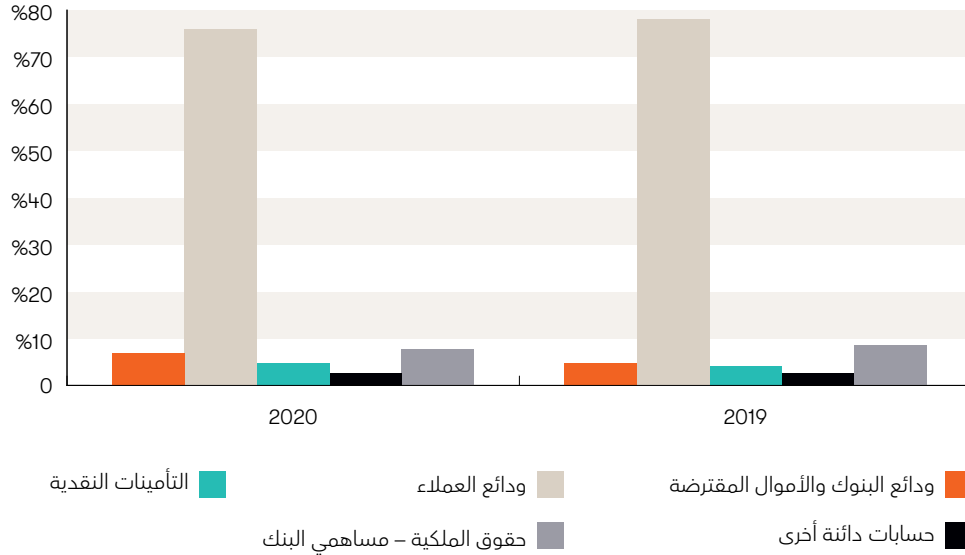


(لأقرب ألف دينار)



وبالنظر إلى الأهمية النسبية لمكونات المطلوبات وحقوق الملكية للبنك وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فقد شكلت ودائع العملاء ما نسبته (75.9%) منها مقارنة مع ما نسبته (78.1%) كما في نهاية عام 2019، كما شكل بند حقوق الملكية نسبةً تعادل (7.7%) مقارنة بنسبة بلغت (8.5%)، يليه بند ودائع البنوك والأموال المقرضة والذي شكل نسبة تعادل (7.0%) مقارنة مع (4.7%) في نهاية العام الماضي. في حين شكل بندي التأمينات النقدية والحسابات الدائنة الأخرى ما نسبته (4.8%) و(2.7%) مقارنة مع (4.1%) و(2.7%) على التوالي.

الأهمية النسبية لمجموع المطلوبات وحقوق الملكية



محفظة الموجودات المالية

- **السندات:** ارتفع رصيد السندات في نهاية عام 2020 بمبلغ (136) مليون دينار أي ما نسبته (17.7%) مقارنة مع نهاية عام 2019 ليصل إلى (905) مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجةً لارتفاع السندات بالدينار الأردني بمبلغ (77) مليون دينار أي ما نسبته (14.3%)، بالإضافة إلى ارتفاع في السندات بالعملات الأجنبية بمبلغ (59) مليون دينار والتي شكلت نسبة نمو بلغت (25.7%).
- **محفظة الأسهم المحلية والخارجية:** حافظ البنك على محفظته من الأسهم المحلية والخارجية، ليصل رصيد إجمالي المحفظة إلى (45) مليون دينار. وتتميز محفظة الأسهم بمتانة المركز المالي للشركات المستثمر بها، وبنسب مخاطر مقبولة.

إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

أظهرت القوائم المالية للبنك لعام 2020 نموًا في إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (12.3%) عن عام 2019 لتصل إلى (3.088) مليار دينار. الأمر الذي يدل على سياسة البنك الهادفة إلى تعظيم العائد على الموجودات. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجةً لارتفاع رصيد التسهيلات بالدينار الأردني بنسبة نمو بلغت (11.4%)، وارتفاع رصيد التسهيلات بالعملة الأجنبية بشكل طفيف وبنسبة تعادل (5.5%).

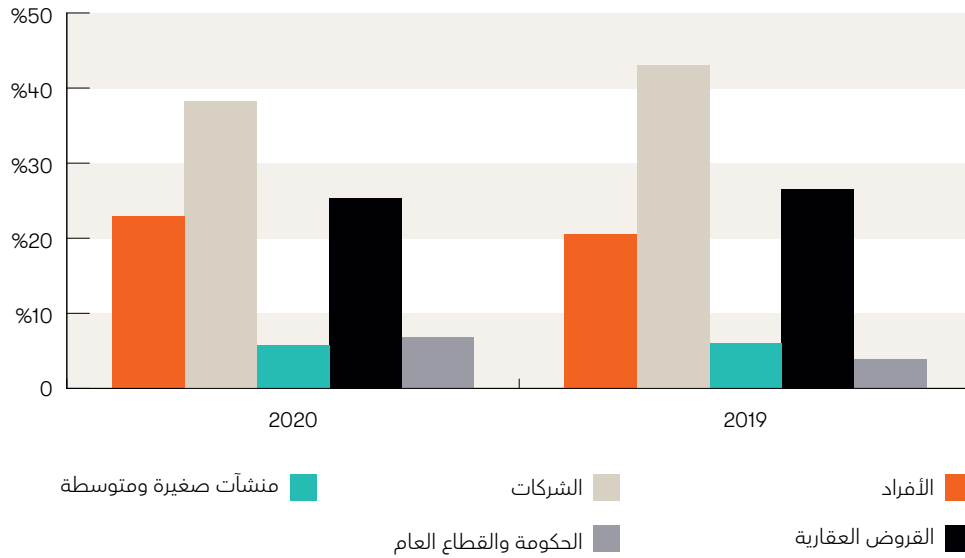
وبالنظر إلى معدل النمو السنوي لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية (2016 - 2020)، فقد سجل النمو ما نسبته (16.2%).

وبتحليل هيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقًا للجهة المقرضة، فإن البنك قد حقق أهدافه الاستراتيجية في إستقطاب شرائح الأفراد وشرائح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الأفراد إلى (22.9%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (20.6%) في نهاية العام الماضي، كما سجل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة شكلت (6.0%) مقارنة مع (5.8%). بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام إلى (6.9%) من إجمالي التسهيلات مقارنة (3.9%).



وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لقطاع الشركات، فقد انخفضت لتبلغ مع نهاية عام 2020 (38.3%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (43.1%) في نهاية العام المنصرم. كما شكلت التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري ما نسبته (25.4%) مقارنة (26.6%) في نهاية عام 2019.

الأهمية النسبية لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة



مخصص تدني التسهيلات

تعزيزاً للمركز المالي للبنك وتماشياً مع متطلبات البنك المركزي ومعايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى تطبيق معيار (IFRS9)، استمر البنك في إتباع سياسة التحوط والاحتفاظ بالضمانات الجيدة لتغطية التسهيلات الممنوحة لعملائه، كما قام البنك بأخذ مخصص تدني لمواجهة أية خسارة متوقعة مقابل أي تسهيلات غير عاملة. وعليه، فقد بلغ رصيد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (119.5) مليون دينار مقابل (97.0) مليون دينار في نهاية عام 2019. ومن الجدير بالذكر بأن نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة قد بلغت (118%) في نهاية عام 2020. كما بلغت نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (3.30%) مقارنة مع ما نسبته (3.65%) في عام 2019.

ودائع العملاء

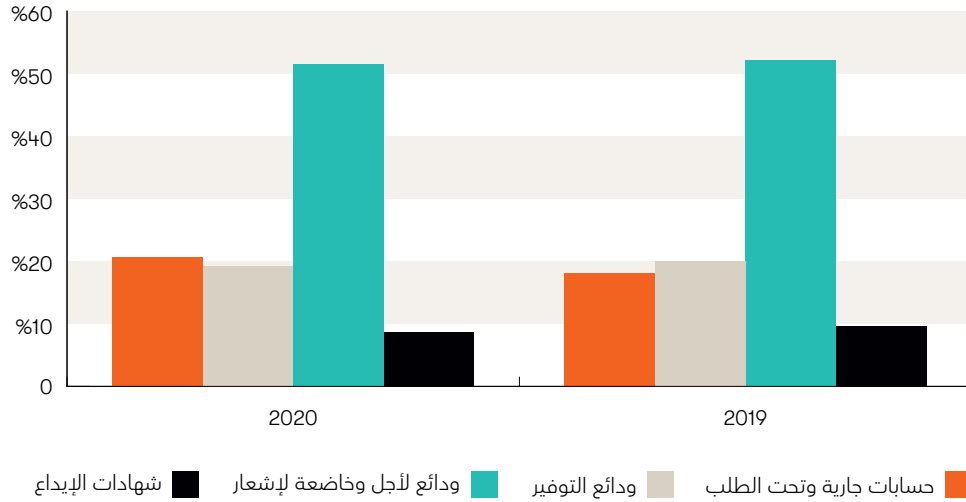
بالرغم من أزمة جائحة كورونا التي اجتاحت العالم بشكل عام والأردن بشكل خاص والتداعيات التي أثرت على الاقتصاد الوطني، وبالرغم أيضاً من البيئة التنافسية التي يشهدها القطاع المصرفي الأردني، إلا أن البنك وعلى مدار سنةٍ تلو أخرى قد حقق نموّاً إيجابياً في إستقطاب الودائع ومن مختلف الشرائح المستهدفة، حيث بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي ودائع العملاء خلال السنوات الخمس الماضية ما نسبته (16.6%). كما ارتفع حجم الودائع بمقدار (427) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (11.9%) مقارنة مع عام 2019، ليصل رصيد إجمالي ودائع العملاء إلى (4.003) مليار دينار في نهاية العام الحالي، وبلغت حصة البنك السوقية من إجمالي ودائع العملاء داخل المملكة ما نسبته (10.9%) في نهاية عام 2019.

وبالنظر إلى إجمالي ودائع العملاء وفقاً للجهة المودعة، فقد ارتفعت ودائع قطاع الأفراد بنسبة (12.0%)، كما ارتفعت ودائع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة نمو بلغت (25.0%). أما ودائع قطاع الشركات الكبرى فقد بلغت نسبة الارتفاع حوالي (5.3%). وبالنسبة لودائع الحكومة والقطاع العام فقد سجلت نسبة ارتفاع بلغت (21.9%).



وفيما يتعلق بهيكل ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة، فقد شكلت "الودائع لأجل وخاضعة لإشعار" ما نسبته (51.5%) من إجمالي الودائع مقابل (52.2%) في نهاية عام 2019، وشكلت "الحسابات الجارية وتحت الطلب" نسبةً بلغت (20.6%) مقارنة مع (18.1%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت نسبة ودائع التوفير (19.3%) مقارنة ما نسبته (20.0%) في عام 2019. أما بالنسبة لشهادات الإيداع فقد بلغت نسبتها من إجمالي الودائع (8.6%) مقابل (9.6%) في عام 2019 وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

الأهمية النسبية لإجمالي ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة



حقوق الملكية - مساهمي البنك

ارتفع صافي حقوق مساهمي البنك بمقدار (20.7) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (5.3%) ليصل في نهاية عام 2020 إلى (408) مليون دينار. وبلغ معدل النمو السنوي للخمس أعوام الماضية ما نسبته (5.6%). وتجدر الإشارة أيضاً بأن معدل العائد على حقوق الملكية حقق نسبةً تعادل (5.9%)، مما يعكس الأداء المتميز المحقق لعام 2020.

مستوى الملاءة المالية وكفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال (14.48%) مقابل (13.99%) في نهاية عام 2019، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمقررات بازل III والبالغ نسبته (8%) وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب متطلبات البنك المركزي والبالغ (12%). وننوه أيضاً بأنه قد بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (12.62%) مقابل (13.04%) في عام 2019. الأمر الذي يعكس مقدرة البنك على مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة، كما ويعكس مقدرة البنك على التوسع والنمو ضمن محددات كفاية رأس المال.

المركز التنافسي للبنك

لقد تمكّن البنك في عام 2020 من تحقيق نسب نمو في إجمالي التسهيلات الائتمانية وإجمالي ودائع العملاء فاقت نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي، الأمر الذي يدل بوضوح على قدرة البنك على المنافسة في ظل الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة، وزيادة حصته السوقية والتي شكلت ما نسبته (11.1%) للتسهيلات الائتمانية فضلاً عن نسبة إجمالي ودائع العملاء والتي بلغت نسبتها (10.9%).

وبحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني لعام 2020، والتي تبين نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي الأردني ومقارنتها مع نسب النمو التي تم تحقيقها لدى بنك الاتحاد، يتبين لنا بأن نسبة نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع المصرفي قد حقق ما نسبته (5.8%) مقارنة مع (3.7%) في عام 2019، في حين بلغت نسبة النمو لإجمالي ودائع العملاء (4.2%) مقابل (4.3%) في نهاية العام الماضي.

وفيما يتعلق ببنك الاتحاد، فقد حقق نسبة نمو بلغت (9.9%) لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل ما نسبته (18.3%) في عام 2019، وحقق إجمالي ودائع العملاء نسبة نمو تعادل (11.8%) مقارنة مع (19.8%) في نهاية العام المنصرم.



ويوضح جدول المقارنة أدناه نسب النمو التي حققها كلاً من القطاع المصرفي الأردني وبنك الاتحاد:

نسبة النمو				
بنك الاتحاد		القطاع المصرفي		
2019	2020	2019	2020	
%18.28	%9.93	%3.73	%5.75	التسهيلات الائتمانية المباشرة
%19.77	%11.83	%4.31	%4.20	ودائع العملاء:
%20.40	%26.78	%1.43	%10.64	الجارية وتحت الطلب
%24.4	%7.68	%2.89	%6.72	توفير
%13.43	%10.30	%5.58	%1.26	لأجل
%25.69	%35.32	(%1.45)	(%2.01)	التأمينات النقدية

مؤشرات المتانة المالية

2020	2019	2018	2017	2016	البيان
%0.6	%0.9	%1.1	%1.1	%1.2	العائد على معدل إجمالي الموجودات
%5.9	%8.3	%9.6	%10.2	%9.7	العائد على معدل حقوق الملكية
%14.48	%13.99	%14.12	%14.70	%14.05	كفاية رأس المال
%3.83	%4.24	%4.93	%4.95	%6.81	التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات
%118.0	%97.2	%86.5	%79.1	%69.5	تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة (Coverage Ratio)
%122.77	%117.79	%118.58	%128.56	%110.36	إجمالي السيولة القانونية

ثانيًا: نتائج أعمال البنك

الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة

سجل البنك في نهاية عام 2020 ببند الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة رصيد بلغ (277) مليون دينار، وبالنظر إلى نمو هذا البند خلال الخمسة أعوام الماضية فقد بلغ معدل النمو السنوي ما نسبته (14.5%)، مما يدل على كفاءة البنك في إدارة مصادر الأموال بشكل أمثل وفعال.

وشكلت الفوائد والعوائد المقبوضة المتأتية من التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (83.3%) من إجمالي الفوائد في نهاية عام 2020، ليبلغ رصيدها (211) مليون دينار.

وقد جاء نمو تلك الفوائد محصلةً لنمو الفوائد المقبوضة على تسهيلات الأفراد بنسبة تعادل (16.1%) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ونمو نسبته (1%) قد تم تحقيقها لتسهيلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نمو "الحكومة والقطاع العام" بنسبة تعادل (25.4%). وفيما يتعلق بتسهيلات الشركات والقروض العقارية فقد سجلنا انخفاضاً بلغ (6.5%) و(4.0%) مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019.

وفيما يتعلق بالعمولات المقبوضة فقد سجلت مع نهاية عام 2020 رصيد بلغ (23.6) مليون دينار.

الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة

سجل ذلك البند انخفاضاً نسبته (11.5%) مقارنة بالعام الماضي، وبلغ معدل النمو السنوي خلال الخمسة أعوام الماضية ما نسبته (17.8%)، حيث ارتفعت الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة من (45.8) مليون دينار في عام 2016 لتصل إلى (103.8) مليون دينار في نهاية عام 2020.

وقد شكلت الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء النسبة الأكبر والتي بلغت (86.1%) من إجمالي الفوائد والعمولات المدفوعة، وأما النسبة المتبقية فقد تأثرت من ودائع البنوك، التأمينات النقدية، الأموال المقترضة ورسوم ضمان الودائع.

المصاريف التشغيلية

واصل البنك بتوسيع شبكة فروعه في معظم أنحاء المملكة بخطة مدروسة ومنتقاة، ليصل عددها إلى (52) فرعاً في نهاية عام 2020 مقابل (41) فرع بنهاية عام 2016. كما قام البنك بتعزيز كادر موظفيه وإستقطاب ذوي الكفاءات والخبرات، ليصل عدد موظفيه إلى (1215) موظفًا مقارنة مع (1024) موظف في عام 2016. بالإضافة إلى استمرار قيام البنك بتطوير وترقية برامج البنوك لتواكب أفضل الممارسات المصرفية العالمية، وإطلاق حملات إعلامية متعددة للخدمات والمنتجات الجديدة التي يقوم البنك بتطويرها. ناهيك عن توحيد البيانات المالية مع شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار المسيطرة على بنك صفوة الإسلامي في عام 2017.



وعليه، فقد ارتفعت المصاريف التشغيلية (المصاريف الإدارية والعمومية، الاستهلاكات والإطفاءات) بمعدل نمو سنوي (14.4%) بين (2016 – 2020) من (49.6) مليون دينار لتصل إلى (97) مليون دينار. وبالنظر إلى تفاصيل هذا البند، نجد بأن نفقات الموظفين ارتفعت خلال الخمس سنوات الأخيرة من (25) مليون دينار إلى (44.2) مليون دينار، كما ارتفعت المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى لتبلغ في نهاية العام (38.7) مليون دينار مقابل (18.1) مليون دينار في نهاية عام 2016. بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف الإستهلاكات والإطفاءات خلال نفس الفترة من (6.5) مليون دينار إلى (14.2) مليون دينار.

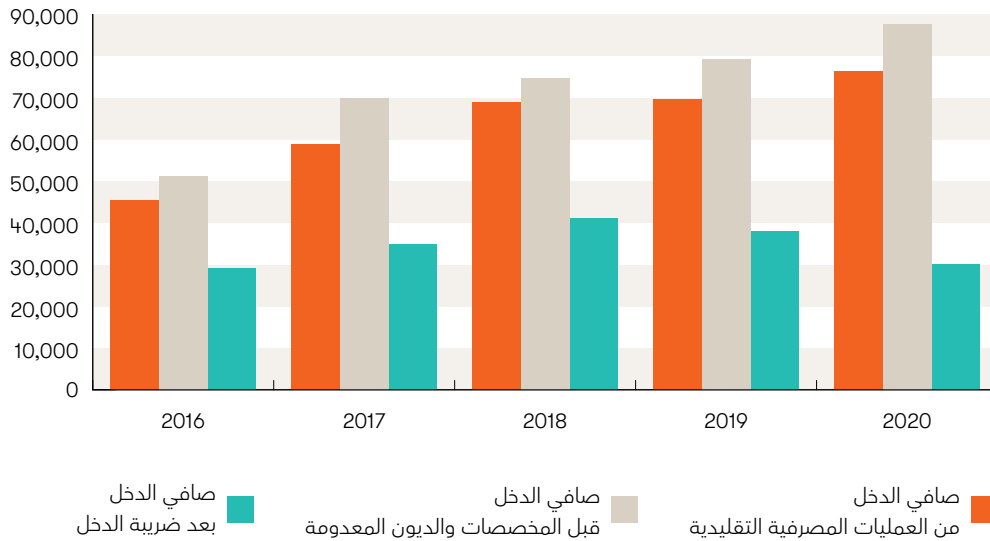
صافي الدخل

حقق صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية نموًا نسبته (9.6%) ليبلغ مع نهاية عام 2020 (76.3) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي لهذا البند خلال الخمس سنوات الماضية حوالي (11.0%). كما ارتفع صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل ليسجل بنهاية العام (87.5) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (10.3%). وعليه بلغ صافي الدخل المحقق بعد الضريبة (30.0) مليون دينار كما في نهاية عام 2020.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليين التطور الحاصل على الإيرادات والمصاريف خلال الخمسة أعوام الماضية (2016–2020).

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
الفوائد والعمولات المقبوضة	277,050	279,716	241,562	208,999	140,679
الفوائد والعمولات المدفوعة	103,803	117,288	89,760	72,910	45,765
صافي الفوائد والعمولات	173,247	162,429	151,802	136,089	94,914
المصاريف والإستهلاكات والإطفاءات	96,987	92,863	82,854	77,348	49,571
صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية	76,260	69,566	68,948	58,741	45,343
الدخل من التعامل بالعملة الأجنبية والذهب	6,750	6,965	5,854	5,525	3,243
الدخل من الإستثمارات	3,063	1,351	(1,433)	4,297	1,632
إيرادات أخرى	1,462	1,457	1,346	1,219	978
صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل	87,535	79,337	74,715	69,782	51,196
المخصصات	40,628	17,991	12,185	17,638	9,468
ضريبة الدخل	16,863	23,330	21,444	17,345	12,492
صافي الدخل بعد الضريبة	30,044	38,016	41,086	34,799	29,236

(لأقرب ألف دينار)



(لأقرب ألف دينار)

تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة





انطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحاكمية المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الاستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد دليل الحاكمية المؤسسية ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم إعداد هذا التقرير تماشيًا مع متطلبات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتي تتطلب إعداد تقرير حوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك والإفصاح عن مدى التزام البنك بتطبيق أحكام هذه التعليمات.

أولاً: المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

يلتزم البنك بتطبيق كافة الأحكام الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

ثانياً: المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه واللجان المنبثقة عنه.

النبذة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

1. عصام حليم جريس سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة التسهيلات ولجنة التحكم المؤسسي

1944

سنة الميلاد:

حاصل على درجة بكالوريوس اقتصاد 1967 الجامعة الأمريكية - بيروت

الشهادة العلمية:

• رئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد من 1997/6 ولتاريخه.

الخبرات العملية:

• مدير عام بنك الاتحاد من 2008/07-1989/07.

• رئيس هيئة مديري شركة الاتحاد للوساطة المالية من 2006/02 – ولتاريخه.

• نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية (الأردن) من 1989/6-1986/10.

• عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية سابقاً.

• رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية - شركة مساهمة عامة.

• رئيس مجلس إدارة شركة فنادق الشرق الأوسط والكومودور - شركة مساهمة عامة سابقاً.

• عضو مجلس إدارة في شركة زارة للاستثمار - شركة مساهمة عامة.

• عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين.

• عضو مجلس أمناء مدرسة اليوبيل.

• عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا.



2. باسم عصام حليم سلفيتي

نائب رئيس مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/28 (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعضو في لجنة الإدارة ولجنة التسهيلات ولجنة المخاطر

سنة الميلاد: 1972

- **الشهادة العلمية:** حاصل على شهادة بكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية 1993.
- حاصل على شهادة ماجستير في المالية والتخطيط الاستراتيجي للشركات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000.
- **الخبرات العملية:** رئيس مجلس أمناء HTU (جامعة الحسين التقنية).
- عضو مجلس إدارة PNT الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا.
- عضو مجلس إدارة ISSF الصندوق الأردني للريادة.
- عضو مجلس إدارة شركة دلتا للتأمين - شركة مساهمة عامة.
- ممثل شركة الاتحاد الإسلامي في مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي - شركة مساهمة عامة.
- الشريك العام والمدير المشارك لـ Hummingbird Ventures London, UK 2013-2017.
- رئيس الوحدة البنكية الاستثمارية/ التكنولوجيا الأوروبية (Perella Weinberg Partners, London UK) (2006 – 2013).
- مدير تنفيذي للوحدة البنكية الاستثمارية التكنولوجية ((Morgan Stanley & Co. London UK (2000 – 2006)).
- الرئيس التنفيذي للعمليات ((Best Laboratories Inc. Sunnyvale, California (1994 – 1998)).

3. "محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة

نائب رئيس مجلس الإدارة لغاية 2020/10/28 (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التسهيلات

سنة الميلاد: 1949

- **الشهادة العلمية:** حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من إنجلترا عام 1974
- **الخبرات العملية:** رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة شركات حمودة.
- من رجال الأعمال في الصناعة والتجارة والاستثمار منذ عام 1975 وحتى تاريخه.
- موظف في بنك جريندلز حتى نهاية عام 1974.
- عضو في مجالس إدارة عدة شركات عامة وخاصة.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين - شركة مساهمة عامة.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها - شركة مساهمة عامة.



4. امجد سمير امحمد أبو راوي

ممثل عن الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية (عضو غير تنفيذي، غير مستقل) اعتباراً من 2020/10/28

عضوًا في لجنة التدقيق ولجنة المخاطر

سنة الميلاد: 1986

- الشهادة العلمية:** حاصل على شهادة المحاسبة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن لعام 2008.
- الخبرات العملية:**
- مدير الإدارة العامة للاستثمار في المحفظة الاستثمارية طويلة المدى حتى الآن.
 - رئيس قسم الحسابات والميزانية في المحفظة الاستثمارية طويلة المدى من 2013 - 2019.
 - محاسب في المحفظة الاستثمارية طويلة المدى من 2008 - 2013.
 - عضو مجلس إدارة في شركة OLA ENERGY من 2017 - 2020.
 - لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

5. جلال أنور موسى العجلوني

ممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

عضوًا في لجنة التدقيق وعضو في لجنة الامتثال

سنة الميلاد: 1981

- الشهادة العلمية:**
- حاصل على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2006.
 - حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2003.
 - حاصل على شهادة Certified Project Manager (CPM) عام 2011.
 - حاصل على شهادة Certified Credit Analyst (CCA) عام 2008.
- الخبرات العملية:**
- رئيس قسم الخزينة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي لغاية تاريخه.
 - نائب رئيس هيئة مديرين - شركة الضمان للتأجير التمويلي - سابقاً.
 - عضو مجلس إدارة - شركة مصانع الاجواخ الأردنية المساهمة المحدودة - سابقاً.

6. عماد محمد عبد الخالق

عضو غير تنفيذي، مستقل

رئيس لجنة إدارة المخاطر وعضو في لجنة الترشيح والمكافآت ولجنة التدقيق

سنة الميلاد: 1963

- الشهادة العلمية:** حاصل على شهادة بكالوريوس رياضيات عام 1987 من جامعة وسكونسن/ في الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرات العملية:**
- مدير عام شركة التأمين الأردنية منذ عام 2005.
 - نائب رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين -2009-2010.
 - شغل عدة مناصب في شركة ميونخ - ألمانيا آخرها مدير إقليمي أول 1990-2005.
 - عضو مجلس إدارة في شركة اسيا للتأمين كردستان - العراق.
 - عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين - اليمن.
 - نائب رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق العربي لتغطية اخطار الحرب (AWRIS) / البحرين.
 - عضو نادي الرؤساء التنفيذيين للتأمين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
 - عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين سابقاً.



7. مغيث غياث منير سختيان

عضو غير تنفيذي، غير مستقل

عضو في لجنة التسهيلات ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة المخاطر ولجنة الإدارة

سنة الميلاد: 1973

- **الشهادة العلمية:** حاصل على بكالوريوس وماجستير هندسة نظم صناعية Rensselaer Polytechnic Institute –Troy , New York عام 1994.
- **الخبرات العملية:** ماجستير إدارة أعمال من جامعة Columbia University New York عام 2001.
- عضو منتدب لشركة (وحتى تاريخه - 2013) GMS Specialized services.
- مساعد نائب المدير في مجموعة الدمج والاستحواذ للمؤسسات المالية 2000-2003 JP Morgan USA.
- **عضويات مجلس الإدارة:** عضو مجلس إدارة مجموعة غياث منير سختيان القابضة GMS Holdings.
- عضو مجلس إدارة شركة الاتصالات الفلسطينية.
- عضو مجلس إدارة شركات مجموعة منير سختيان الدولية MSI.
- عضو مجلس إدارة شركات فيتل والشركات التابعة لها VTEL Holdings.
- عضو مجلس أمناء مركز كولومبيا للبحوث – الشرق الأوسط Columbia University Middle East Research Center.
- عضو مجلس أمناء المعهد الأردني للإعلام.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

8. رنا جميل سعيد عبادي

عضو غير تنفيذي، مستقل

رئيس لجنة الامتثال وعضو في لجنة التدقيق ولجنة التحكم المؤسسي

سنة الميلاد: 1966

- **الشهادة العلمية:** حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.
- **الخبرات العملية:** مستشار مالي ومستشار التحول الرقمي لمجموعة شركات عز العرب.
- عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة اوراسكوم المالية القابضة.
- شغلت عدة مناصب في مجموعة اوراسكوم وأورنج:
- نائب الرئيس التنفيذي لشؤون العلاقات الحكومية والمبيعات بالجملة.
- نائب الرئيس التنفيذي للجودة والدعم المؤسسي من 2009/4 ولغاية 2011/12.
- نائب الرئيس التنفيذي للتطوير من 2007/1 ولغاية 2009/4.
- المدير المالي التنفيذي من 2002/6 ولغاية 2006/12.
- مدير مالي للشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (فاست لينك) للأعوام من 1995 ولغاية 1997.
- مدقق رئيسي لدى سابا وشركاه للأعوام من 1988 ولغاية 1995.
- عضو مجلس إدارة – الشركة الدولية للتأجير التمويلي – جمهورية مصر العربية.
- عضو مجلس إدارة – الشركة الدولية للتمويل – جمهورية مصر العربية.
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات – وزارة الصناعة والتجارة المصرية.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.



9. رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني

عضو غير تنفيذي، مستقل

رئيس لجنة التدقيق وعضو لجنة الحاكمية المؤسسية

سنة الميلاد: 1940

- **الشهادة العلمية:** حاصل على الماجستير في المحاسبة من جامعة دي بول / شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.
- حائز على عضوية جمعية المحاسبين الأمريكية CPA.
- مؤسس وعضو جمعية المحاسبين والمدققين الأردنيين JCPA.
- **الخبرات العملية:** الشريك المسؤول في شركة آرثر آندرسن وشركاهم.
- الشريك المسؤول في شركة دجاني وعلاء الدين - الأردن.
- رئيس مجلس إدارة شركة المشرق للتأمين - رام الله سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة قرية أريحا السياحية - أريحا.
- عضو مجلس الأمناء - مستشفى العيون - القدس / سانت جون سابقاً.
- عضو مجلس أمناء مستشفى القديس يوسف / القدس سابقاً.
- عضو في المركز الفلسطيني لتمويل المشاريع الصغيرة - القدس سابقاً.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

10. جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور

عضو غير تنفيذي - مستقل

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو لجنة الامتثال ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

سنة الميلاد: 1962

- **الشهادة العلمية:** حاصل على شهادة الماجستير بالهندسة المعمارية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس بالهندسة المدنية من جامعة ارلنغتون في الولايات المتحدة الأمريكية
- **الخبرات العملية:** الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان كابيتال للإستثمار (الكويت) منذ يوليو 2018 وحتى اليوم.
- عضو مجلس الإدارة في بنك لندن والشرق الأوسط منذ 2015 ولتاريخه.
- المدير التنفيذي لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة من 2015-2016.
- المدير التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بنك قطر الدولي خلال الفترة 2012-2015.
- المدير العام لبنك الكويت الوطني (الأردن) وحتى عام 2012.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال عام 2020

لا يوجد أي أعضاء قاموا بتقديم إستقالاتهم خلال العام المذكور، تم استبدال ممثلي الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية بتاريخ 2020/02/20



المعلومات الواردة أدناه كما في 2019/12/31.

النبذة التعريفية للسيد سامي محمد عبدالله المبروك ممثل عن الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية (عضو غير تنفيذي، غير مستقل) لغاية 2020/2/20

عضو في لجنة الإدارة ولجنة التسهيلات

- | | |
|------------------|--|
| سنة الميلاد: | 1970 |
| الشهادة العلمية: | <ul style="list-style-type: none"> • حاصل على شهادة الماجستير في الأسواق المالية. • بكالوريوس في الاقتصاد. |
| الخبرات العملية: | <ul style="list-style-type: none"> • رئيس للجنة إدارة المحفظة الإستثمارية طويلة المدى. • مدير المكتب الإقليمي - عمان. |
| العضويات: | <ul style="list-style-type: none"> • عضو في عدة مجالس إدارات ولجان لشركات، وعضو في مجلس إدارة الشركة الليبية للإستثمار سابقًا، ومركز التجارة العالمي في القاهرة حاليًا، عضو مجلس إدارة في شركة لافيكو الجزائر ورئيس هيئة المديرين لشركة الإسكان للإستثمارات السياحية الفندقية. • لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن. |

النبذة التعريفية للسيد ادريس محمد الاحيمر الورفلي ممثل عن الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية (عضو غير تنفيذي، غير مستقل) / لغاية 2020/2/20.

عضوًا في لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الامتثال

- | | |
|------------------|--|
| سنة الميلاد: | 1963 |
| الشهادة العلمية: | <ul style="list-style-type: none"> • حاصل على شهادة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة في مجال "تقييم المخاطر المصرفية" |
| الخبرات العملية: | <ul style="list-style-type: none"> • مستشار نائب المحافظ لشؤون المخاطر حتى تاريخه. • مدير عام جناح الرقابة المصرفية " مصرف ليبيا المركزي " حتى تاريخه. • عضو مجلس إدارة المؤسسة الليبية للإستثمار حتى تاريخه. • عضو مجلس إدارة المحفظة الاستثمارية الطويلة المدى حتى تاريخه. • استاذ إدارة الائتمان وإدارة المخاطر المصرفية المنتدب بكلية الاقتصاد قسم التمويل والمصارف جامعة بنغازي/ ليبيا. • عضو مجلس إدارة مصرف الوحدة 2014. • رئيس مجلس إدارة مصرف الأمان للتجارة والاستثمار إلى 2012. • رئيس لجنة إدارة أزمة السيولة " مصرف ليبيا المركزي " لغاية 2012/5. • مدير إدارة المخاطر لمصرف الوحدة من 2007-2011. • مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد " في مصرف ليبيا المركزي " لغاية 2011/11. • عضو مجلس إدارة مصرف الادخار والاستثمار العقاري. • عضو لجنة إدارة مخاطر القطاع المصرفي الليبي بصندوق ضمان الودائع الليبي. |



اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق
- لجنة التحكم المؤسسي
- لجنة المخاطر
- لجنة الإمتثال
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
- لجنة الإدارة
- لجنة التسهيلات

عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجان المجلس:

اجتماعات مجلس الإدارة: 11 اجتماع

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات											اسم العضو
12/21	12/17	12/3	11/26	10/28	10/22	9/28	9/17	7/29	4/30	2/20	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عصام سليم سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	غياب	باسم عصام سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	محمد نبيل عبد الهادي حموده
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	غياب	مغيث غياث سخيان
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ جلال العجلوني
غياب	حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ادريس محمد الاحيمر الورفلي/ الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية لغاية 2020/2/20
غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	-	-	-	-	-	-	امجد أبو راوي اعتبارا من 2020/10/28
غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد عبد الخالق

1. لجنة التدقيق: 10 اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات										اسم العضو
12/21	10/27	9/29	9/27	9/24	7/28	6/28	4/29	2/20	1/30	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	-	حضور	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ جلال أنور موسى العجلوني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	حضور	ادريس محمد الاحيمر الورفلي/ الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية لغاية 2020/2/20
غياب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	امجد أبو راوي اعتبارا من 2020/10/28
غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد عبد الخالق



2. لجنة التحكم المؤسسي: اجتماعين

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات		اسم العضو
12/29	9/23	
حضور	حضور	عصام سليم جريس سلفيتي
حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي

3. لجنة إدارة المخاطر: 4 اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
11/19	7/16	6/5	4/15	
حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام سليم سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد عبد الخالق / شركة اثمار للتزويد
حضور	حضور	حضور	حضور	السيد مغيث سخيان
حضور	-	-	-	السيد أمجد أبو راوي *منذ تاريخ (2020/10/28)

4. لجنة الإمتثال: 4 اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
11/17	09/15	08/06	02/20	
حضور	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
حضور	حضور	حضور	حضور	جبرا رجا يعقوب جبرا غندور
-	-	-	غياب بعذر	ادريس محمد الاحيمر الورفلي / الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية لغاية 2020/2/20
-	غياب بعذر	غياب بعذر	-	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني منذ 2020/2/20 ولغاية 2020/10/28
حضور	حضور	حضور	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ جلال العجلوني منذ 2020/2/28

5. لجنة الترشيحات والمكافآت: 3 اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات			اسم العضو
10/14	6/27	3/23	
حضور	حضور	حضور	عماد محمد عبد الخالق / شركة اثمار للتزويد
حضور	حضور	حضور	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده
حضور	حضور	حضور	جبرا رجا يعقوب جبرا غندور

6. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات: 4 اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
12/01	09/28	06/28	01/16	
حضور	حضور	حضور	حضور	باسم السلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	جبرا غندور
حضور	حضور	حضور	حضور	مغيث سخيان



7. لجنة الإدارة: 11 إجتماع

اسم العضو				المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات
سامي محمد عبد الله المبروك	باسم عصام حليم سلفيتي	مغيث غياث منير سخييان منذ تاريخ 2020/2/20	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده	
غياث بعدر	حضور	-	حضور	01/09
حضور	غياث بعدر	-	حضور	02/06
حضور	حضور	-	حضور	02/13
-	حضور	غياث بعدر	حضور	03/05
-	حضور	حضور	حضور	03/15
-	حضور	حضور	حضور	05/07
-	حضور	حضور	حضور	05/14
-	حضور	حضور	حضور	06/29
-	حضور	حضور	حضور	10/22
-	حضور	حضور	حضور	11/09
-	حضور	حضور	حضور	11/29

8. لجنة التسهيلات: 28 إجتماع

اسم العضو					المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات
سامي محمد عبد الله المبروك لغاية 2020/2/20	باسم عصام حليم سلفيتي	مغيث غياث منير سخييان	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده	عصام حليم جريس سلفيتي	
غياث بعدر	حضور	حضور	حضور	حضور	01/09
غياث بعدر	حضور	حضور	حضور	حضور	01/16
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	01/29
حضور	غياث بعدر	حضور	حضور	حضور	02/06
حضور	حضور	غياث بعدر	حضور	حضور	02/13
-	حضور	حضور	حضور	حضور	02/27
-	حضور	حضور	حضور	حضور	03/05
-	حضور	حضور	حضور	حضور	03/15
-	حضور	حضور	حضور	حضور	05/03
-	حضور	حضور	حضور	حضور	05/07
-	حضور	حضور	حضور	حضور	05/14
-	حضور	حضور	حضور	حضور	06/01
-	حضور	حضور	حضور	حضور	06/11
-	حضور	حضور	حضور	حضور	06/18
-	حضور	حضور	حضور	حضور	06/29
-	حضور	حضور	حضور	حضور	07/09
-	حضور	حضور	حضور	حضور	07/16
-	حضور	حضور	حضور	حضور	07/26
-	حضور	حضور	حضور	حضور	08/16
-	حضور	حضور	حضور	حضور	09/03
-	حضور	حضور	حضور	حضور	09/17
-	حضور	حضور	حضور	حضور	10/04
-	حضور	حضور	حضور	حضور	10/22
-	حضور	حضور	حضور	حضور	11/09
-	حضور	حضور	حضور	حضور	11/19
-	حضور	حضور	حضور	حضور	11/29
-	حضور	حضور	حضور	حضور	12/03
-	حضور	حضور	حضور	حضور	12/10



- بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2020 خمسة اجتماعات
- يكون مدير تنفيذي دائرة الإمتثال هو ضابط ارتباط الحوكمة في البنك.

ثالثاً: المعلومات المتعلقة بالمناصب التنفيذية في البنك وأسماء من يشغلونها.

المنصب التنفيذي	الإسم
الرئيس التنفيذي	نادية حلمي حافظ السعيد
نائب الرئيس التنفيذي	ديما مفلح محمد عقل
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات	"محمد غاصب" عبدالله عبدالمجيد ختامله
رئيس الائتمان وإدارة الائتمان	طارق "محمد سعيد" حسن بدوي
رئيس إدارة العمليات	محمد محمود احمد برباق
رئيس إدارة العمليات المالية	زيد اياد اكرم كمال
رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء	دانيال فواز عوده الشرايحه
رئيس إدارة التدقيق	بشار "محمد خير" عوض عباينة
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	محمد راعب حسين عثمان*
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة	محمود تيسير احمد بدوان**
رئيس إدارة الخزينة	فادي "احمد كمال" مرعي مرعي
رئيس إدارة التكنولوجيا	عامر "محمد خير" زكي ابو ليلي
رئيس إدارة المخاطر	خالد عبدالملك محمد عبدالملك
مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق	نتالي مازن يوسف النبر
مدير تنفيذي أول، إدارة الامتثال	تامر واصف "محمد موسى" بركات

* تمت إستقالة السيد محمد عثمان من منصبه "رئيس الخدمات المصرفية للأفراد" وذلك اعتباراً من تاريخ 2020/06/24.

** تم تكليف السيد محمود بدوان بمنصب "رئيس الخدمات المصرفية للأفراد" اعتباراً من تاريخ 2020/10/26 بالإضافة إلى مهام وظيفته كرئيس إدارة الشركات المتوسطة والصغيرة.

عصام طليم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة

الإفصاحات المطلوبة
بموجب تعليمات
هيئة الأوراق المالية
وتعليمات الحاكمية
المؤسسية





أنشطة الشركة الرئيسية:

تقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية والائتمانية والمالية، وعمليات التمويل لقطاعات الأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، بالإضافة إلى فتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء.

كما يقوم البنك بقبول الودائع بكافة أنواعها (الطلب، التوفير، لأجل وشهادات الإيداع).

مواقع البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد فروع البنك المنتشرة في المملكة لعام 2020 (52) فرعًا بالإضافة إلى وحدة الصرافة المركزية، وحدة صرافة البوليغراف، مستودعات البوندد، شركة الاتحاد للتأجير التمويلي، شركة الاتحاد للوساطة المالية، شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار وشركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية.

وقد وردت عناوين كل منها بشكل مفصل في نهاية التقرير ضمن (شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية):

اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	681	فرع الشميساني	16
فرع جبل عمان	5	فرع دابوق	9
فرع الجاردنز	10	فرع الصويفية	8
فرع شارع مكة	10	فرع الجبيهة	7
فرع سيتي مول	19	فرع ضاحية الياسمين	7
فرع مرج الحمام	8	فرع وسط البلد	6
فرع الوحدات	7	فرع ماركا الشمالية	8
فرع تاج مول	15	فرع عبدون	9
فرع عبدون الشمالي	6	فرع ام اذينة	6
فرع جو بارك	7	فرع جبل الحسين	7
فرع شارع الرينبو	5	فرع جامعة اربد	5
فرع البيادر	8	فرع الرابية	5
فرع الكرك	8	فرع خلدا	8
فرع سحاب	6	فرع طبربور	7
فرع الهاشمي الشمالي	5	فرع مادبا	8
فرع الزرقاء	8	فرع الزرقاء الجديدة	8
فرع الرمثا	6	فرع اربد	9
فرع الحصن	5	فرع العقبة	8
فرع ماحص	5	فرع العبدلي مول	12
فرع المفرق	7	فرع مجمع عمان الجديد/اربد	10
فرع المقابلين	7	فرع هاي مول	5
فرع ضاحية الرشيد	8	فرع صويلح	5
فرع ابو علندة	4	فرع المدينة الرياضية	6
فرع مركز الأعمال	4	فرع السلط	6
فرع شفا بدران	8	مستودعات البوندد	8
فرع قرية الصويفية	5	فرع دابوق 2	5
فرع جرش	5	فرع الزرقاء الحرة	5
وحدة البيع المباشر	42	Contact Center	60
وحدة الصرافة المركزية/ الشميساني	17	وحدة صرافة البوليغراف	2
شركة الاتحاد للوساطة المالية	5	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	9
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	5	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	-
المجموع			1215

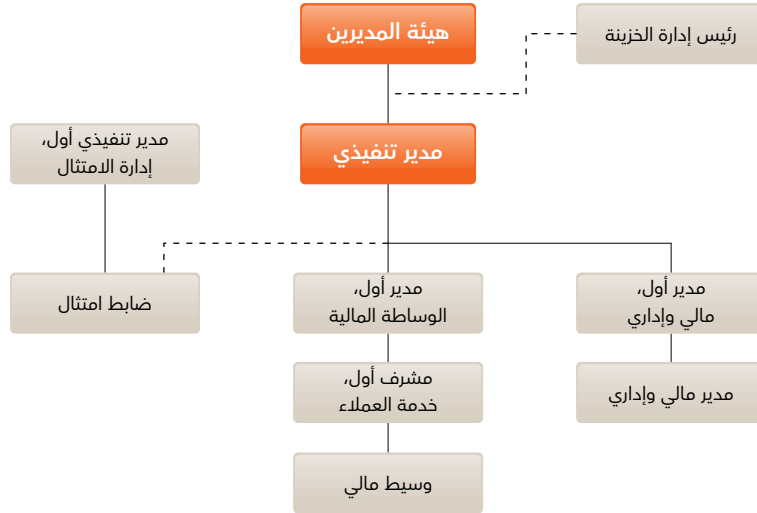


حجم الاستثمار الرأسمالي

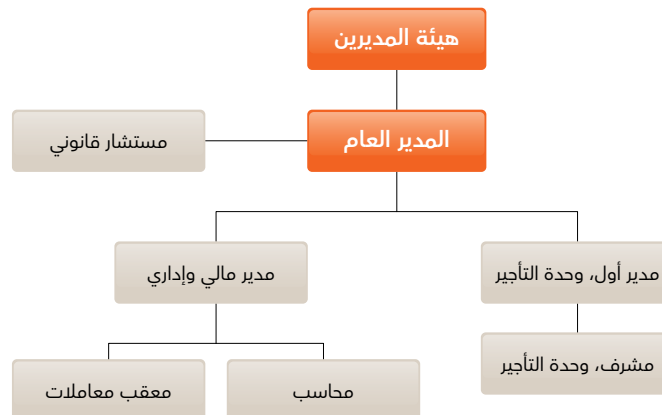
بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي كما في 2020/12/31 (15.4) مليون دينار.

الشركات التابعة للبنك:

1. **شركة الاتحاد للوساطة المالية:** وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2006، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ ممارسة وتقديم خدمات أعمال الوساطة المالية والوسيط لحسابه وأمانة الإستثمار والإستشارات المالية وإدارة الإستثمار والتمويل على الهامش.

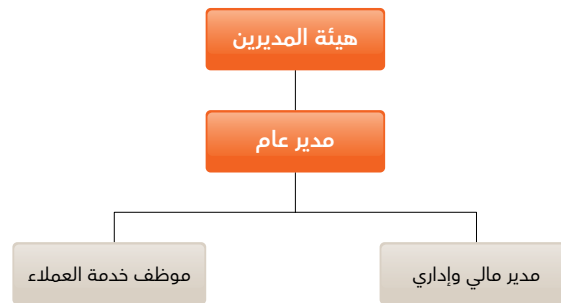


2. **شركة الاتحاد للتأجير التمويلي:** وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2015، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ التأجير التمويلي للآليات والسيارات بقصد التملك، إستئجار وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، إقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك وrehن العقارات لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، شراء وبيع وتجارة وإستيراد وتصدير المواد والسلع الثابتة من آلات ومعدات وأجهزة وبيعها نقدًا أو بالتقسيط أو بطريقة التأجير التمويلي، فتح حسابات للشركة في المصارف والشركات المالية داخل وخارج الأردن لتنفيذ غايات التأجير التمويلي والدخول كشركاء مع الأفراد والشركات التجارية والصناعية والمالية ومع الشركات والمؤسسات التمويلية والبنوك داخل المملكة وخارجها.

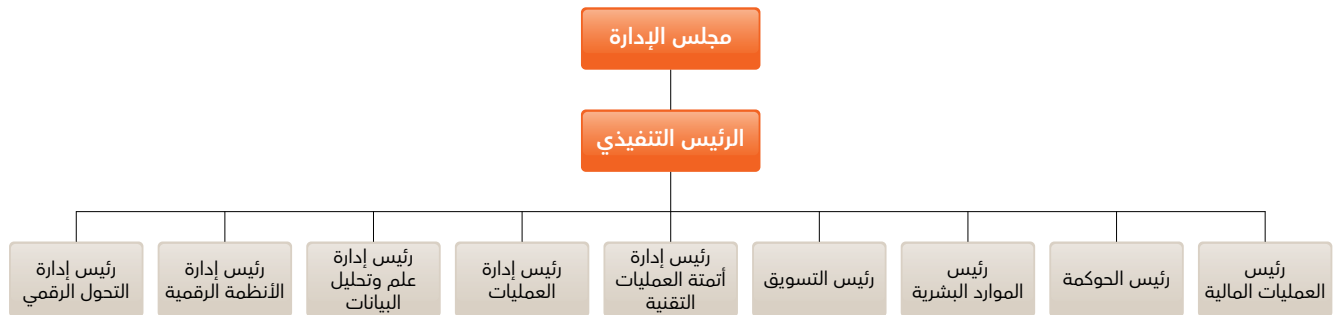




3. **شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار:** قام البنك بتأسيس الشركة بتاريخ 30 تشرين ثاني من عام 2016، حيث يمتلك البنك ما نسبته 58% من رأسمالها. هدف تأسيس الشركة بشكل أساس هو: شراء حصة مسيطرة في أسهم بنك الأردن دبي الإسلامي (بنك صفوة الإسلامي) وبنسبة بلغت 62.4%



4. **شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية:** وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2019، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في: الاستثمار في مجالات التكنولوجيا المالية والتعليم المالي والاشتغال المالي، تصنيع وبيع أجهزة الاتصالات الإلكترونية والكهربائية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية، تصنيع وبرمجة وإعداد وتطوير وتوريد برامج أو أنظمة أو تطبيقات التكنولوجيا المالية ومستلزماتها.



بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة السابقين والحاليين ونبذة تعريفية عن كل منهم:

ورد ذلك البند ضمن تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة وبشكل مفصل.



بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية:

نادية حلمي حافظ السعيد

الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: 1965

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال في مجال التمويل ونظم المعلومات الإدارية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1992.

الخبرات العملية:

- حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.
- الرئيس التنفيذي بنك الاتحاد.
- مستشار التطوير الاستراتيجي - بنك الاتحاد.
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحر الميت للتنمية.
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مستشار اقتصادي لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- خبرة 10 سنوات في بنك الاتحاد في عدة مناصب آخرها: مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات.
- المجموعة الأردنية للتكنولوجيا.
- مجموعة نجار - القاهرة.

العضويات:

- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للوساطة المالية.
- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الاتحاد للاستثمار الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة شركة أنظمة المدفوعات الأردنية.
- عضو مجلس إدارة المنتدى الأردني للاستراتيجيات (Jordan Strategy Forum).
- عضو مجلس إدارة شركة المبادرة لدعم الرواد (Endeavor Jordan).
- عضو مجلس إدارة مركز هيا الثقافي.

ديمة مفلح محمد عقل

نائب الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: 1968

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2001 من جامعة لندن - (Imperial College) في بريطانيا.
- حاصلة على درجة الماجستير في الأسواق المالية عام 1998.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 1990.

الخبرات العملية:

- نائب مدير عام بنك الاتحاد منذ 2012/01.
- مساعد مدير عام بنك الاتحاد لإدارة المخاطر والامتثال لغاية 2012/01.
- مساعد المدير العام/ مدير إدارة المخاطر والامتثال في البنك الأهلي (2005 – 2007).
- رئيس إدارة المخاطر والسياسة الائتمانية في بنك الإسكان (2004 – 2005).
- مدير مخاطر الائتمان في البنك العربي (1990 – 2004).
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي.



"محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

سنة الميلاد: 1971

- **الشهادة العلمية:** حاصل على ماجستير إدارة أعمال (تمويل) من جامعة NYIT (الأردن) عام 2007.
- حاصل على بكالوريوس اقتصاد عام 1993 من جامعة دمشق.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 1999/06.
- عمل لدى بنك القاهرة عمان (1994-1999).
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات.
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية.

بشار "محمد خير" عوض عابنه رئيس إدارة التدقيق الداخلي

سنة الميلاد: 1971

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل عام 1999 من جامعة برمينغهام سيتي في المملكة المتحدة.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من الجامعة الأردنية.
- حاصل على عدة شهادات مهنية معتمدة (CBA, ACPA, Passed Level I CFA).
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي في بنك المؤسسة العربية المصرفية (2005 – 2008).
- مساعد مدير تنفيذي - محلل مالي رئيسي في مؤسسة ضمان الودائع (2002 – 2005).
- مفتش بنوك ومحلل مالي في البنك المركزي الأردني (1994 – 2002).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار – ممثل لبنك الاتحاد.
- رئيس اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الحوكمة في شركة الضمان للاستثمار – ممثل لبنك الاتحاد.
- رئيس لجنة التدقيق عضو لجنة مكافآت وترشيدات – سابقاً - في شركة الضمان للاستثمار – ممثل لبنك الاتحاد.
- رئيس لجنة التدقيق في مؤسسة الملك الحسين.

طارق "محمد سعيد" حسن بدوي رئيس الائتمان وإدارة الائتمان

سنة الميلاد: 1966

- **الشهادة العلمية:** حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال / محاسبة عام 1995 من الجامعة الأردنية.
- حاصل على بكالوريوس في المحاسبة فرعي اقتصاد وإحصاء عام 1987 من الجامعة الأردنية.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/10.
- بنك الجزيرة، مدير ائتمان المنطقة الشرقية، السعودية (2007-2008).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الأردن وفلسطين (2005-2007).
- بنك عودة، مشرف ائتمان، عمان- الأردن (2004-2005).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الأردن وفلسطين (1991-2004).



محمد محمود أحمد برباق رئيس إدارة العمليات

سنة الميلاد: 1972

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من جامعة عمان الأهلية - الأردن.
- حاصل على شهادة مهنية (Certified Business Process Re-Engineering Practitioner) عام 2004.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- خبير متخصص في عمليات التجارة الدولية بخبرة تزيد عن خمسة وعشرون عامًا في مجال تمويل التجارة والعمليات المصرفية.
- مدير العمليات التجارية (البنك التجاري الأردني) في المملكة الأردنية الهاشمية (2005 – 2008).
- عمل أيضًا لدى كل من البنك العربي في المملكة الأردنية الهاشمية وبنك الرياض في المملكة العربية السعودية وبنك المال الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1994 - 2005).
- رئيس اللجنة المصرفية الوطنية التابعة لغرفة التجارة الدولية - الأردن.
- عضو اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية - باريس وعضو فريق عمل خطابات الضمان المنبثق عن غرفة التجارة الدولية - باريس.
- عضو اللجنة الاستشارية للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة رقم 600 المنبثقة عن غرفة التجارة الدولية - باريس.
- عمل محكمًا في العديد من النزاعات الوثائقية الدولية في مجال عمليات التجارة الدولية.

دانيال فوز عوده الشرايحة

رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء

سنة الميلاد: 1977

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 2000 من جامعة البلقاء التطبيقية.
- حاصل على شهادة مقيم رئيسي في أنظمة إدارة الجودة 2005.
- حاصل على شهادة برنامج إدارة المشاريع 2007.
- حاصل على شهادة إدارة حل النزاعات، Eastern Mennonite University، أمريكا 2009.
- حاصل على شهادة مدير تنفيذي في إدارة الموارد البشرية من أكاديمية إدارة الموارد البشرية، البحرين/كينيا 2010.
- حاصل على شهادة مدرب ومتخصص في الحوار التعليمي من Global Learning Partners كندا عام 2012.
- حاصل على شهادة متخصصة في الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية من London Business school لندن عام 2014.
- حاصل على شهادة متخصصة في تطوير الاستراتيجيات في الأعمال من جامعة إنسياد INSEAD سنغافورة عام 2017.

الخبرات العملية:

- إدارة التغيير المؤسسي وإدارة الموارد البشرية، جامعة لندن 2018.
- شهادة متقدمة في إدارة الأعمال من جامعة IE و AUB 2/2019-6/2019.
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2010/09.
- مستشار ومدرب معتمد في مجال إدارة الموارد البشرية وإدارة خبرة العملاء لدى عدة شركات ومؤسسات خاصة وحكومية عالميًا ومنظمات غير حكومية ((2005 – 2010) (NGO).
- مدير تنفيذي لإدارة خبرة العملاء وإدارة الموارد البشرية/التطوير والتدريب وإدارة المواهب والطاقات لدى شركة زين (2002 – 2010).
- مهندس كهربائي لدى شركة Setelcom (مجموعة فرانس تيليكوم) (2000 – 2002).



فادي "احمد كمال" مرعي رئيس إدارة الخزينة

سنة الميلاد: 1978

- **الشهادة العلمية:** حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2016 من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
- حاصل على ACI Dealing Certificate عام 2007.
- حاصل على رخصة مدير إصدار من هيئة الأوراق المالية عام 2013.
- حاصل على رخصة مدير استثمار من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- حاصل على رخصة مستشار مالي من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2002/08.
- عضو هيئة المديرين في شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة التجمعات للمشاريع السياحية.

الخبرات العملية:

زيد اباد اكرم كمال رئيس إدارة العمليات المالية

سنة الميلاد: 1980

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال فرعي مالية ومصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
- حاصل على شهادة (CPA) من جمعية المحاسبين الأمريكية.
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/04.
- مدير مالي صندوق الائتمان العسكري (2011-2014).
- مراقب مالي بنك ستاندرد تشارترد - الأردن (2007-2011).
- محاسب رئيسي - بنك المال الأردني (2004-2007).
- مساعد رئيس قسم - بنك القاهرة عمان (2001-2004).

الخبرات العملية:

عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي رئيس إدارة التكنولوجيا

سنة الميلاد: 1982

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة نظم وشبكات الأعمال، جامعة فيلادلفيا عام 2005.
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2016/11.
- مؤسس ومدير تنفيذي للتكنولوجيا في (2010 - 2016) (MarkaVIP).
- مدير تنفيذي للتكنولوجيا في إزم للإنتاج الإبداعي (2007-2010).
- مدير التطوير التكنولوجي في (2006 - 2007) Quality Management Systems, Resourcing Services LTD.

الخبرات العملية:



محمود تيسير احمد بدوان
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد (مكلف) اعتبارًا من 2020/10/26

سنة الميلاد: 1982

- الشهادة العلمية: حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل عام 2008 من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2004 من جامعة اليرموك.
- الخبرات العملية: عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/07.
- مدير مالي / مستشفى الرشيد (2012-2013).
- رئيس قسم دوائر الشركات الصغيرة والمتوسطة/ البنك الأهلي الأردني (2007-2012).
- مدير علاقات عملاء – بنك الإسكان للتجارة والتمويل (2004-2007).

نتالي مازن يوسف النبر
مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

سنة الميلاد: 1985

- الشهادة العلمية: حاصلة على درجة البكالوريوس في التسويق عام 2007 من جامعة فرانكلن Franklin University في سويسرا.
- الخبرات العملية: عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/03.
- مديرة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا العقبة (2011 – 2013).
- محللة أبحاث السوق لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2010-2011).
- مسؤولة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2007-2010).

خالد عبد المالك محمد عبدالمالك
رئيس إدارة المخاطر

سنة الميلاد: 1982

- الشهادة العلمية: حاصل على درجة الماجستير في إدارة مخاطر الشركات من جامعة سالفورد- بريطانيا- 2007.
- حاصل على درجة البكالوريوس في التمويل عام 2003 من الجامعة الأردنية.
- الخبرات العملية: عمل لدى بنك الاتحاد منذ 2010.
- مدير نماذج المخاطر ونظم المعلومات الإدارية بنك الاتحاد 2010-2011.
- مسؤول في مخاطر السوق – بنك القاهرة عمان 2007-2010.
- ضابط أئتمان – بنك القاهرة عمان 2003-2006.



تامر واصف "محمد موسى" بركات مدير تنفيذي أول، دائرة الإمتثال

سنة الميلاد: 1986

- الشهادة العلمية: حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA من الجامعة الألمانية الأردنية عام 2012.
- حاصل على درجة البكالوريوس في التمويل من الجامعة الأردنية عام 2008.
- حاصل على شهادة أخصائي مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب (CAMS).
- حاصل على شهادة أخصائي مكافحة جرائم مالية معتمد (CFCS).
- حاصل على شهادة مدقق إحتيال معتمد (CFE).
- حاصل على شهادة متقدمة في إدارة مخاطر العقوبات الدولية ICA-Advanced Certificate in Managing sanctions Risks.
- حاصل على شهادة أساسية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBITS Foundation).
- حاصل على شهادة تطبيقية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT Implementation).
- الخبرات العملية: عمل لدى بنك الاتحاد منذ 2018.
- بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن مدير دائرة الامتثال - آذار 2016.
- البنك العربي - الأردن: مساعد مدير دائرة الامتثال - آب 2012.
- البنك الأهلي الأردني: موظف خدمات تجارية (اعتمادات) - نيسان 2008.

محمد راغب حسين عثمان رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2020/06/30

سنة الميلاد: 1980

- الشهادة العلمية: حاصل على درجة الماجستير في نظم المعلومات الإدارية عام 2007 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2002 من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على شهادة مصرفي إسلامي معتمد (CIB) من (AAOIFI) من البحرين عام 2012.
- الخبرات العملية: عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/04 ولغاية 2020/06.
- مدير إدارة الأصول - مصرف الراجحي الأردن (2010 - 2013).
- مدير تطوير المنتجات - البنك الأهلي الأردني (2006 - 2010).
- مسؤول تطوير وريحة البطاقات - البنك العربي (2003 - 2006).



بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5%

اسم المساهم	عدد الأسهم كما في 2020/12/31	النسبة %	الأسهم المرهونة	الجهة المستفيدة	عدد الأسهم كما في 2019/12/31	النسبة %	الأسهم المرهونة	الجهة المستفيدة
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	32,413,763	20.3	-	-	32,413,763	20.3	-	-
BLOM BANK FRANCE	27,435,967	17.14	-	-	27,435,967	17.14	-	-
RS FINANCE	24,156,723	15.1	16,429,000	بنك سوستيه جنرال (الأردن)	24,149,840	15.1	16,429,000	بنك سوستيه جنرال (الأردن)
عصام حليم جريس سلفيتي	15,207,886	9.5	6,276,508	بنك سوستيه جنرال (الأردن)	15,207,886	9.5	6,276,508	بنك سوستيه جنرال (الأردن)
المجموع			8,276,508	بنك الكويت الوطني فرع البحرين			2,000,000	بنك الكويت الوطني فرع البحرين
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	13,549,074	8.5	-	-	13,473,212	8.42	-	-

الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية

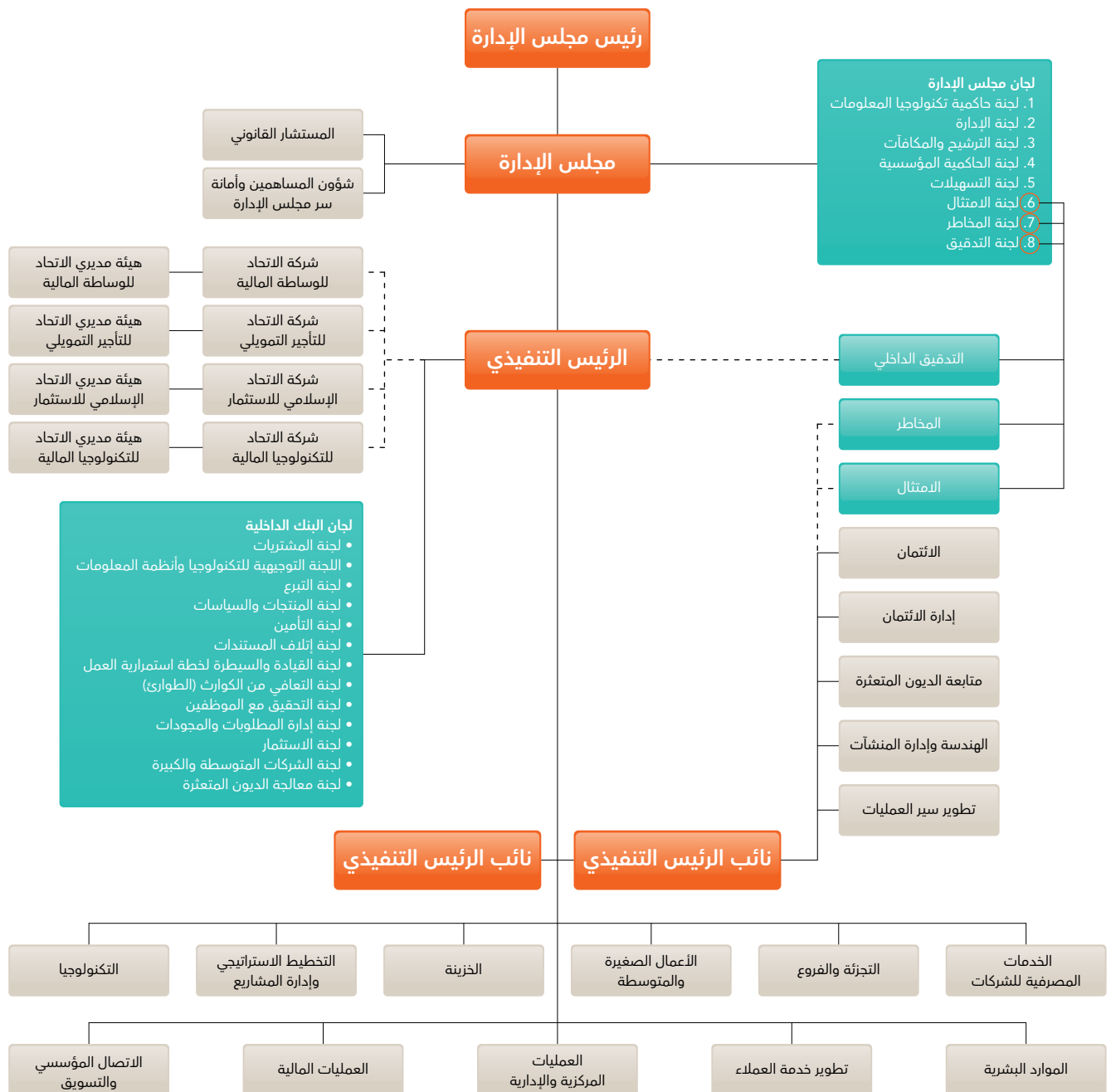
ورد ذلك البند ضمن تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2020.

إقرارات إضافية

- لا يعتمد البنك على موردين أو عملاء رئيسيين (محليًا وخارجيًا) يشكلون (10%) فأكثر من إجمالي مشترياته أو إيراداته.
- لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين أو الأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.
- ليس هنالك أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ذات أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية.
- حصل البنك على شهادة الآيزو لنظام إدارة أمن المعلومات (ISO/IEC 27001:2013)



الهيكل التنظيمي للبنك





عدد الموظفين

بلغ عدد موظفي البنك في نهاية عام 2020 (1,215) موظفًا:

- (1,110) موظفًا في الإدارة العامة والفروع في الأردن
- (5) موظفين في شركة الاتحاد للوساطة المالية
- (9) موظفين في شركة الاتحاد للتأجير التمويلي
- (91) موظف في شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية

الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم

المؤهل	الإدارة والفروع المحلية	شركة الاتحاد للوساطة المالية	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية
دكتوراة	-	-	-	-
ماجستير	63	-	1	-
دبلوم عالي	-	-	-	-
بكالوريوس	1,005	4	7	5
دبلوم	30	-	-	-
توجيهي	46	-	-	-
دون التوجيهي (مراسلون، سائقون وحراس)	52	1	1	-
المجموع	1,196	5	9	5

التدريب والتطوير:

إيمانًا من البنك بأهمية التطوير وصقل مهارات موظفيه، فقد واصل بنك الاتحاد تحقيق الإنجازات المخطط لها في مجال التدريب لعام 2020 من خلال رفع كفاءة الموظفين في القطاع المصرفي والمالي أكاديميًا ومهنيًا من حيث الارتقاء والتنوع في البرامج الأكاديمية والعلمية والتدريبية داخل وخارج المملكة.

والجدول التالي يبين تفصيلًا لعدد ونوع البرامج التدريبية التي وفرتها البنك لعام 2020:

البيان	عدد المشتركين		الفروع		الإدارة العامة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
دورات محلية	551	3.24%	136	1.43%	415	5.5%
دورات خارجية	6	0.04%	0	-	6	0.08%
مركز تدريب داخل البنك	544	3.20%	204	2.15%	340	4.51%
التدريب الإلكتروني	15866	93.21%	9143	96.36%	6723	89.25%
شهادات مهنية	54	0.32%	5	0.06%	49	0.7%
المجموع	17021	100%	9488	100%	7533	100%

حرصًا من البنك على مواكبة المستجدات العلمية الحديثة في مجال البرامج والشهادات المهنية المختصة حصل (54) موظف من مختلف الدوائر على شهادات مهنية.

تم توفير (46) فرصة تدريبية لطلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، بالإضافة إلى طلاب الجامعات من خارج الأردن وذلك انطلاقًا من سياسة البنك الرامية إلى خدمة المجتمع المحلي والاستفادة من هذه الكوادر لتغطية شواغل عدة في البنك إذا دعت الحاجة لذلك.

الجامعات والمؤسسات	عدد الطلاب المتدربين
جامعات	32
مؤسسة ايليا نقل	2
بنك امدرمان الوطني	2
الجامعة الألمانية الأردنية	4
مدارس	5
جامعة كولومبيا	1
المجموع	46



المخاطر التي يتعرض لها البنك

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن عدم (قدرة/ رغبة) المقترض بسداد المبالغ المستحقة عليه (أصل الدين أو/و الفوائد والعمولات المترتبة عليه).
للحد من آثار مخاطر الائتمان والسيطرة عليها يستخدم بنك الاتحاد مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقرار وسلامة البنك، مثل استراتيجية تنويع مكونات المحفظة الائتمانية كأداة للتخفيف من مخاطر الائتمان ولضمان ذلك تعمل إدارة مخاطر التركزات من خلال تحديد السقوف الائتمانية عبر القطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية والتصنيفات الائتمانية والمنتجات.
كما يستخدم البنك أدوات لقياس مخاطر الائتمان للتأكد من عدم تعرضه لمخاطر غير محسوبة ولا استخدامها للتعرف المبكر على أي تراجع في مخاطر المحفظة.

وبهدف التعرف على حجم المخاطر المستقبلية يقوم البنك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة في ضوء افتراض سيناريوهات أوضاع ضاغطة وتوقعات اقتصادية وتجارية سلبية بشكل دوري بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه الأخطار أو للتخفيف من آثارها.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأي أداة أخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها إلى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية.
يعتمد البنك على سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث يتم باستمرار مراقبة مراكز السوق ومحفظة البنك الاستثمارية من قبل مكتب وسطي مستقل لضمان التقيد بالسقوف المنصوص عليها في سياسات مخاطر السوق المعتمدة من البنك المركزي ومجلس إدارة بنك الاتحاد.
هذا وقد تم تطوير سياسة استثمارية متحفظة لحماية البنك من مستويات المخاطر الغير مقبولة وللحفاظ على ربحيته.

مخاطر أسعار الفائدة

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق أو الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته.
كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في إيرادات البنك نتيجة لفرق التوقيت في إعادة التسعير.
تكمّن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة إلى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الأجل طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.
ويتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين بالسرعة والتكلفة المقبولتين، أي بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية.

يقوم البنك بتخطيط السيولة على مستويين:

1. المستوى الأول: يتعلق بإدارة الاحتياطيّات القانونية والنقدية الذاتية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية.
2. المستوى الثاني: يتعلق بالتنبؤ باحتياجات البنك من الأموال خلال الفترات القادمة.



ويتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجية للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للبنك تراعي تنوع مصادر الأموال، والاحتفاظ برصيد معقول من الأدوات المالية القابلة للتسييل في السوق المالي، وتنوع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية، والابتعاد عن التركيز في كل من ودائع العملاء وتوظيفات الأموال والاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهولة وصولنا إلى السيولة المطلوبة بالسرعة والكلفة المقبولتين.

ويعتمد البنك على خطة طوارئ للسيولة يتم تحديثها ومراجعتها بشكل دوري لضمان إمكانية توفير السيولة اللازمة في الحالات الطارئة.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل، والامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الإجراءات الرقابية ذاتيا CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتيا بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية إلى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة أو وضع إجراءات رقابية جديدة تهدف إلى درء المخاطر أو تخفيف حدتها. كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث الغير مرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علماً بأنه عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية- وأي آثار أخرى محتملة - لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.

مخاطر الامتثال

يطلق عليها أيضاً مخاطر النزاهة والسمعة وهي عبارة عن مخاطر العقوبات القانونية (غرامات) (أو الرقابية، أو الخسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة.

يقع على عاتق الإدارة التنفيذية المسؤولية المطلقة في وضع وتطبيق سياسة الامتثال واعتمادها في مجلس الإدارة وتعميمها على كافة الإدارات والعاملين في البنك، كما أن على الإدارة بكافة مستوياتها مسؤولية التأكد من تطبيق الإجراءات والتدابير الصحيحة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال بالإضافة إلى توفير الكادر الكافي والمؤهل وتوفير المصادر اللازمة لإنشاء وحدة مراقبة امتثال مستقلة لتطبيق سياسات الامتثال.

وبالإضافة إلى ذلك ولضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية يعتمد البنك على سياسات وإجراءات داخلية ضمن إطار سليم وقوي من الضوابط الداخلية والتي تتم مراجعتها بشكل دوري.



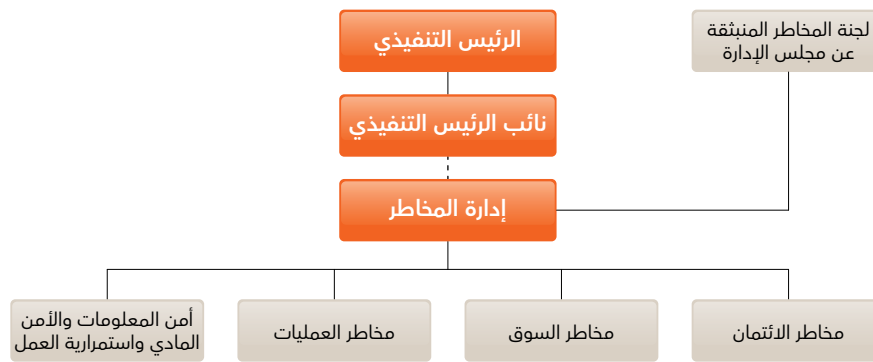
مخاطر أمن المعلومات

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على استخدام الوسائل والأدوات والإجراءات وإتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير معنيين لها، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

ولأجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك إضافة إلى التعاقد مع أطراف خارجية لحماية أمن المعلومات والأمن السيبراني من الإختراقات الأمنية.

وتقوم الدائرة بتطوير سياسات ومعايير وإجراءات لأمن المعلومات والأمن السيبراني حسب أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية أصول البنك، كما تقوم بتحديث وتطوير أفضل الخطط الكفيلة باستمرارية العمل أثناء الكوارث والالتزام بضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة من قبله لجميع عملاءه بالإضافة إلى مراقبة الامتثال لمعايير أمن المعلومات بالاعتماد على أحدث التقنيات والأنظمة.

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر



أنشطة وإنجازات البنك

وردت إنجازات البنك ضمن (تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2020) وفصل (إنجازات عام 2020 والخطط الاستراتيجية المستقبلية) وبشكل مفصل.

أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة وممارسة نشاطات لا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي، كما لم يمارس البنك أية عمليات لا تدخل ضمن نشاطه الرئيسي.

السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين خلال (2016 - 2020)

السنة	2020	2019	2018	2017	2016
الأرباح المحققة	30,044,044	38,016,223	41,085,911	34,799,083	29,235,822
الأرباح النقدية الموزعة	-	-	22,400,000	16,000,000	12,500,000
الأرباح المقترحة توزيعها	16,000,000	-	-	-	-
حقوق الملكية - مساهمي البنك	407,955,721	387,273,066	376,741,532	370,623,048	310,077,653



أسعار أسهم البنك خلال (2016 – 2020)

السنة	2020	2019	2018	2017	2016
السعر	1.560 دينار	1.608 دينار	1.600 دينار	1.620 دينار	2.010 دينار

تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال عام 2020

ورد ذلك البند ضمن (تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2020) وبشكل مفصل.

التطورات المستقبلية الهامة للبنك

التطورات المستقبلية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن الخطط المستقبلية

مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة

بلغت أتعاب تدقيق الحسابات لعام 2020 مبلغ (146,160) دينار بما فيها ضريبة المبيعات وعلى النحو التالي:

البيان	المبلغ
بنك الاتحاد	126,440
شركة الاتحاد للوساطة المالية	4,640
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	4,640
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	3,480
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	6,960
المجموع	146,160

بيان بعدد أسهم البنك المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

الاسم	تاريخ التعيين	جنسية العضو	كما في عام 2020				كما في عام 2019			
			عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو	أقاربه	المجموع	عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو	أقاربه	المجموع
عصام حليم سلفيتي	2020/02/20	أردني	15,207,886			15,207,886				
سامية سليمان سكر (زوجته)	-	أردنية			3,004,125	18,212,011			3,004,125	18,212,011
باسم عصام سلفيتي	2020/02/20	أردني	805,245			805,245	805,245			805,245
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (للافيكو)	2020/02/20	ليبية	32,413,763		-	32,413,763	32,413,763	-	-	32,413,763
ويمثلها: السيد امجد ابو راوي	-	لبيي	-		-	32,413,763	-		-	32,413,763
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها: السيد - جلال العجلوني	2020/02/20	أردنية	13,549,074			13,549,074	13,473,212			13,473,212
عماد محمد عبد الخالق	2020/02/20	ألمانية	4,294			4,294	144			144
شركة إثمار للتزويد ويمثلها: عماد محمد عبد الخالق	2015/12/20 تم تقديم استقالته في 2020/02/20	أردنية ألمانية	-		-	-	8,327	144		8,471
”محمد نبيل“ عبد الهادي حمودة	2020/02/20	أردني	104,410			104,410	104,410			104,410
مغيث غياث سختيان	2020/02/20	أردني	16,657			16,657	16,657			16,657
رنا جميل عبادي	2020/02/20	أردنية	5,120			5,120	5,120			5,120
رياض عبد المحسن الدجاني	2020/02/20	أردني	28,040			28,040	28,040			28,040
جبرا ”رجا يعقوب“ غندور	2020/02/20	أردني	51,120			51,120	51,120			51,120

- لا يوجد أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.

- كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة.



بيان بعدد أسهم موظفي الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

عدد الأسهم كما في عام 2019			عدد الأسهم كما في عام 2020			الجنسية	الاسم
المجموع	أقاربه	الموظف	المجموع	أقاربه	الموظف		
662,965	-	662,965	718,704	-	718,704	أردنية	نادية حلمي السعيد
57,818	-	57,818	83,000	-	83,000	أردني	دانيال فواز الشرايحة
50,000	-	50,000	74,447	-	74,447	أردني	عامر "محمد خير" أبو ليلى
14,030	-	14,030	26,253	-	26,253	أردنية	ديمة مفلح عقل
15,000	-	15,000	21,062	-	21,062	أردني	محمد غاصب حناملة
5,118	-	5,118	10,789	-	10,789	أردني	بشار "محمد خير" عباينة
5,048	-	5,048	10,641	-	10,641	أردني	طارق "محمد سعيد" بدوي
5,295	-	5,295	11,162	-	11,162	أردني	محمد محمود برجاق
40,000	-	40,000	46,454	-	46,454	أردني	فادي "احمد كمال" مرعي
3,883	-	3,883	8,576	-	8,576	أردني	زيد إباد كمال
2,648	-	2,648	5,875	-	5,875	أردنية	نتالي مازن النبر
3,530	-	3,530	8,223	-	8,223	أردني	محمود تيسير بدوان
-	-	-	2,738	-	2,738	أردني	خالد عبد المالك محمد عبد المالك
-	-	-	1,955	-	1,955	أردني	تامر واصف بركات
5,295	-	5,295	-	-	-	أردني	محمد راغب عثمان*

* تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2020/06/30

- لا يوجد أي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.
- كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لموظفي الإدارة التنفيذية العليا، ولا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب موظفي الإدارة التنفيذية العليا.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2020

البيان	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	أتعاب وبدل تنقلات	سفر وإقامة
السيد عصام حليم سلفيتي	5,000	829,000	
السيد باسم عصام سلفيتي	5,000	123,010	
السيد محمد نبيل حمودة	5,000	41,000	
السادة مؤسسة العامة الضمان الاجتماعي	5,000	32,250	
السيد مغيث غياث سحتيان	5,000	42,500	
السيد سامي محمد المبروك	5,000	5,000	
السيد عماد محمد عبد الخالق	5,000	34,250	
السيد رياض عبد المحسن الدجاني	5,000	32,500	
السيد ادريس محمد الورفلي	5,000	5,250	1,100
السيدة رنا جميل عبادي	5,000	34,000	494
السيد جبرا "رجا يعقوب" غندور	5,000	29,500	-
السيد امجد سمير امحمد أبو راوي	-	4,500	
المجموع	55,000	1,212,760	1,594

* لا يوجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة غير ما ورد أعلاه.



المزايا والمكافآت التي تتمتع بها الإدارة التنفيذية العليا عن عام 2020

البيان	سفر وإقامة	رواتب وعلاوات ومكافآت	مكافآت 2019 المالية المدفوعة خلال عام 2020	مكافآت 2019 غير المالية (أسهم) المدفوعة خلال عام 2020
معالي السيدة نادية حلمي السعيد	-	322,480	199,500	85,500
ديمة مفلح عقل	-	216,658	64,375	18,750
"محمد غاصب" عبدالله حاتملة	-	171,840	31,930	9,300
بشار "محمد خير" عباينة	-	139,100	29,870	8,700
طارق "محمد سعيد" بدوي	-	151,874	29,458	8,580
محمد محمود برباق	-	147,080	30,900	9,000
فادي "أحمد كمال" مرعي	-	133,780	33,990	9,900
دانيال فواز شرايعة	-	168,605	29,870	8,700
زيد اياد كمال	-	112,230	24,720	7,200
محمود تيسير بدوان	-	138,560	24,720	7,200
نتالي مازن النبر	-	98,620	16,995	4,950
عامر "محمد خير" ابو ليلي	-	247,780	128,750	37,500
خالد عبد المالك محمد	-	81,600	14,455	4,200
تامر واصف بركات	-	67,200	10,325	3,000
محمد راعب عثمان *	-	84,562	39,900	-
المجموع	-	2,281,969	709,758	222,480

* تم تقديم الاستقالة 2020/06/30

- قام البنك ببناء مخصص (2,000,000) دينار بدل مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الإدارة التنفيذية عن عام 2020 ليتم دفعها في عام 2021 حسب موافقة مجلس الإدارة وحال الانتهاء من تقييم أداء الموظفين خلال شهر 2021/04.
- كما يقوم البنك بتوفير المزايا التالية لأعضاء الإدارة التنفيذية (رئيس مجلس الإدارة المتفرغ، والمدير العام ومساعد المدير العام):
 - سيارة للاستخدام متضمنة كامل مصاريفها.
 - خط هاتف خلوي بما في ذلك الجهاز.
- لا يوجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها للإدارة التنفيذية العليا غير ما ورد أعلاه.

التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

تم ذكر هذا البند ضمن إنجازات عام 2020 والخطط المستقبلية - ركائز مسؤوليتنا الاجتماعية وأهم إنجازاتنا 2020.

انسجام العقود المبرمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك

جميع العقود والارتباطات التي عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير العام وموظفي البنك وأقاربهم منسجمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك. وتظهر تفاصيل تلك العقود والارتباطات في الإيضاح رقم (42) ضمن البيانات المالية للبنك.

مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي

تم ذكره ضمن إنجازات عام 2020 والخطط المستقبلية - ركائز مسؤوليتنا الاجتماعية وأهم إنجازاتنا 2020



بيانات إضافية بموجب تعليمات الإفصاح

بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 1%

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2020/12/31	نسبة المساهمة في رأس المال %	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	الليبية	32,413,763	20.26	مملوكة بالكامل من قبل الحكومة الليبية	-	-	-
BLOM BANK FRANCE	الفرنسية	27,435,967	17.14	فرع من فروع بنك لبنان والمهجر في فرنسا المساهمين في إدارة بنك لبنان والمهجر: - Bank of NEWYORK 34.37% - Rest Shareholders 26.20% - Banorabe S.A SPF 18.73% - Azhari Family 7.53% - Shaker - Family 4.82% - Saade Family 2.55% - Jaroudi family 2.17% - Actionnaires- Unis 1.83% - Khoury Family 1.80%			
RS FINANCE	جزر كايمان	24,156,723	15.09	- Raja'l Salfiti Holding 100% - TRHS Holding 25% ownership (Tareq Rajai Salfiti) 100% - ZRS Holding 25% ownership (Zaid Rajai Salfiti) 100% - FRS Holding 25% ownership (Faisal Rajai Salfiti) 100% - DRS Holding 12.5% ownership (Dina Rajai Salfiti) 100% - SRHS Holding 12.5% ownership (Samia Farah issa Fraih) 100%	16,429,000	68	بنك سوسيتيه جنرال (الأردن)
عصام حليم جريس سلفيتي	الأردنية	15,207,886	9.5	نفسه	6,276,508		بنك سوسيتيه جنرال (الأردن)
					2,000,000		بنك الكويت الوطني فرع البحرين
					8,276,508	54.4	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	13,549,074	8.46	نفسه	-	-	-
شركة وادي الأردن لتنمية الثروة الحيوانية	الأردنية	4,539,898	2.83	شركة أردنية وأهم الشركاء فيها والذين يمثلون 5% كما هو مبين أدناه: 1. شركة حموده اخوان للتجارة والاستثمار 10% (سامي) 25% وماهر 25% وسمير 25% ومحمد نبيل عبدالهادي حموده 25% 2. شركة كيماويات الأردن 10% (سامي) 25% وماهر 25% وسمير ومحمد 25% نبيل عبدالهادي حموده 25% 3. سامي عبد الهادي حموده 20% 4. ماهر عبد الهادي حموده 20% 5. سمير عبد الهادي حموده 20% 6. محمد عبد الهادي حموده 20%	-	-	-



اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2020/12/31	نسبة المساهمة في رأس المال %	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
الشركة المركزية للتجارة والمركبات	الأردنية	3,521,967	2.20	شركة أردنية وأهم الشركاء فيها والذين يمثلون 5% كما هو مبين أدناه: 1. إبراهيم اميل حداد (20%) 2. عمر معتصم إسماعيل البليسي (7.5%) 3. طارق معتصم إسماعيل البليسي (7.5%) 4. نبيل اميل حداد (20%) 5. نهاد اميل حداد (20%) 6. جورج اميل حداد (25%)	-	-	-
سامية سليمان يوسف سكر	الأردنية	3,004,125	1.88	نفسه	-	-	-
صندوق ادخار موظفي ومستخدمي بنك الاتحاد	الأردنية	3,544,959	2.21	موظفي بنك الاتحاد	-	-	-
سامية حليم جريس سلفيتي	الأردنية	1,887,263	1.18	نفسه	-	-	-
رمزي رؤوف جريس سلفيتي	الأردنية	1,767,607	1.10	نفسه	-	-	-
وداد أيوب عوده الله الخوري	الأردنية	4,472,300	2.79	نفسه	-	-	-
شركة حورية المحيط للاستثمار	الأردنية	2,500,000	1.56	شركة أردنية وأهم الشركاء فيها والذين يمثلون 5% كما هو مبين أدناه: 1. طارق رجائي حليم سلفيتي (25%) 2. فيصل رجائي حليم سلفيتي (25%) 3. زيد رجائي حليم سلفيتي (25%) 4. دينا رجائي حليم سلفيتي (12.50%) 5. سامية فرح عيسى فريخ (12.50%)	-	-	-

التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة

اسم العضو/ المجموعة	التسهيلات الائتمانية		المجموع
	المباشرة	غير المباشرة	
مجموعة عصام حليم سلفيتي وباسم عصام حليم سلفيتي:			
شركة ابو علندا لإدارة المشاريع العقارية	50.000	10.000	60.000
شركة العنقاء المغرب لإدارة العقارات	13.085.193	50.000	13.135.193
شركة متاجر عمان لإدارة المشاريع العقارية	70.915	10.000	80.915
باسم عصام حليم سلفيتي	391.816	-	391.816
شركة جوار عمان للتطوير العقاري	412.368	-	412.368
طارق رجائي حليم سلفيتي	29.515	-	29.515
فيصل رجائي حليم سلفيتي	365.610	0	365.610
زيد رجائي حليم سلفيتي	678.004	0	678.004
عمر بولص يوسف الزعوط وفيصل رجائي حليم سلفيتي واسامه عصام جابر	-	1.914.300	1.914.300
شركة التفاؤل لتسويق مشروبات الطاقة	2.019.689	2.766.100	4.785.789
مجموعة "محمد نبيل" حمودة:			
شركة الشفق للتجميل	17.421	-	17.421
الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	1.806.731	2.600.000	4.406.731
شركة الأردنية للاعلاف	3.857.448	-	3.857.448
شركة الصناعات الحديثة للصبغ والكيماويات	3.133.722	-	3.133.722
شركة الوطنية للتفقيس	7.081	-	7.081
شركة كيماويات الأردن	4.854.009	-	4.854.009
شركة مخازن الاتحاد لتجارة المواد الغذائية	38	20.500	20.538



المجموع	التسهيلات الائتمانية		اسم العضو / المجموعة
	غير المباشرة	المباشرة	
8.731.067	876.338	7.854.729	شركه حموده اخوان للتجاره والاستثمار
4.846	-	4.846	طارق زهدى عبد الهادى حموده
735.203	-	735.203	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده
1.168.543	-	1.168.543	مصنع مياه التبله لصاحبه هاني شكري يوسف عبدالرحمن
22.179	-	22.179	نبيله عبد الهادى محمد حموده
80.721	-	80.721	هاني شكري يوسف عبد الرحمن
153.300	76.650	76.650	شريف محمد نبيل عبد الهادى حموده
662.372	331.186	331.186	شركة بوكس لتجارة الاجهزة الرياضية
			مجموعة مغيث غياث سختيان:
318.551	-	318.551	الشركة المتقدمة للغاز المركزي
170.505	5.000	165.505	مغيث غياث منير سختيان
2.836.000	2.836.000	-	الشركة العربية للأنظمة المكتبية
5.661.272	214.224	5.447.048	شركة ام اس فارما الأردن
7.582.249	368.983	7.213.266	الشركة المتحدة لصناعة الدودة ذ م م
			مجموعة عماد عبد الخالق:
65.299		65.299	عماد عبد الخالق
35.309		35.309	علي محمد علي عبد الخالق
			مجموعة الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
10.106.972		10.106.972	شركة الاسكان للاستثمارات السياحية والفندقية
			مجموعة جبرا رجا يعقوب غندور
360.773	360.773		عمر جبرا رجا يعقوب غندور

سياسة منح المكافآت

توضح سياسة الزيادات السنوية والمكافآت ممارسة البنك فيما يتعلق بهذا الخصوص بما يضمن العدالة الداخلية والمحافظة على الموظفين وأعضاء الإدارة التنفيذية ذوي الأداء المتميز ومكافأتهم، وجذب أفضل الخبرات والمهارات المتواجدة في السوق البنكي.

تنطبق المكافآت والزيادات السنوية على الموظفين الذين تم تعيينهم في أو قبل الثلاثين من حزيران من العام الذي تم التقييم بناءً عليه، ويتم احتساب المكافأة والزيادة نسبةً وتناسب من تاريخ التعيين لمن لم يكمل سنة كاملة في البنك، أما في حالة التعيين بعد الثلاثين من حزيران فيتم استثنائهم من الزيادة والمكافأة.

ترتبط نسبة الزيادة السنوية للموظفين (إن وجدت) بمقدار الأرباح السنوية للبنك وأداء البنك مقارنة بالموازنة التقديرية ومعدل التضخم وتقييم أداء الموظفين بالإضافة إلى الدراسات المسحية للرواتب ونتائج المسح السنوي الذي يقارن نسب الزيادات الممنوحة للموظفين في القطاع المصرفي ويتم اعتمادها من لجنة الترشيح والمكافآت.

ترتبط المكافأة السنوية لكل موظف بإنتاجيته وحسن الأداء وتحقيق الأهداف والتعامل مع زملائه ومع عملاء البنك في ضوء الأسس العامة التي تقررها لجنة الترشيح والمكافآت لجميع الموظفين في ضوء أداء البنك والسوق والموظفين، بحيث تكون المكافآت السنوية على شكل نسبة أو مضاعفات من الرواتب الشهرية الإجمالية أو مبالغ مقطوعة.

يتم منح الزيادات والمكافآت السنوية بعد الانتهاء من عملية تقييم الأداء السنوي، وتتم مراجعة وتقييم أداء الموظفين مع نهاية كل عام وتكون الزيادات أو التعديلات سارية المفعول اعتباراً من شهر نيسان أو حسب ما يُقر من الإدارة العليا.

هذا، أيضاً يتم دفع مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية (ومن ضمنهم الرئيس التنفيذي) المرتبطة بالأداء على شكل مكافآت مؤجلة تماشيًا مع تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمكافآت المالية للإداريين.



سياسة التعيين

- لا يتم تعيين أي موظف خارج نطاق الهيكل التنظيمي المعتمد لدى البنك والخطط الموضوعية والميزانية التقديرية بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة والتي يتم بموجبها تحديد أعداد الموظفين في كل دائرة بما فيها الشواغر والمؤهلات المطلوبة لإشغالها وفي حال وجود أي استثناءات، يتم الحصول على الموافقات اللازمة.
- يجب الالتزام بقانون العمل الأردني وقانون البنوك والأحكام الواردة في نظام موظفي بنك الاتحاد (وأي تعديل يطرأ على أي منها) بالنسبة لإجراءات التعيين وأي قوانين ذات علاقة.
- يجب الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك (وأي تعديل يطرأ عليها) وذلك في مجال التعيينات والاستقالة والاحلال.
- يجب على إدارة الموارد البشرية - قسم التعيين والاستقطاب وعند تعيين أي موظف في البنك الالتزام بما يلي:
 - أن يكون أردني الجنسية.
 - في حال كان غير أردني الجنسية ويحتاجه البنك بما يتماشى مع قانون العمل الساري ومتطلبات البنك المركزي وحاصل على موافقة وزارة العمل.
 - قد أتم السنة الثامنة عشر من العمر.
 - التأكد من أن الموظف حسن السيرة والسلوك وليس محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
 - التأكد من أن الموظف لائقاً صحياً بناءً على فحص طبي معتمد من قبل البنك.
 - حائزاً على شهادة جامعية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما عدا بعض الوظائف غير المصنفة حيث يمكن تعيين حملة التوجيهي والدبلوم.
 - اجتياز المرشح للمراحل المختلفة للتعيين بما في ذلك امتحانات القبول المقررة والمقابلات الشخصية وحسب الوظيفة ومستواها.
 - يتم إخضاع الموظف الجديد لفترة التجربة المقررة بموجب أحكام قانون العمل الأردني، يتم خلال تلك الفترة متابعة وتقييم أداء الموظف من خلال رؤسائه بحسب المعايير الموضوعية والمعتمدة لذلك لاتخاذ الرأي المناسب في التثبيت في الخدمة الدائمة لدى البنك.
 - الحرص على تفعيل سياسة تعيين الأقارب في البنك.
 - اعتماد أفضل الطرق الحديثة في إستقطاب وتعيين ذوي الكفاءات والخبرات.

وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء

شكاوى العملاء تتيح الفرصة لنا لتحسين مستوى أداء الخدمة، حيث أننا سنكون مسرورين لحل مشكلة العميل بشكل فعال، ولكن المهمة لا تقف عند هذا الحد وإنما يجب علينا أن نتعلم من هذه الشكاوى لنتمكن من الارتقاء بمستوى خدماتنا. وإن المستوى المتميز في إدارة التعامل مع شكاوى العملاء هو من الأهداف الرئيسية التي يسعى بنك الاتحاد إلى تحقيقها، حيث يسعى البنك إلى ترسيخ وتطوير المفاهيم العامة لخدمة المشتكي من خلال التثقيف بالسياسات والقوانين المصرفية ليكون المشتكي مدركاً لحقوقه في حال رغبته للتقدم بشكوى ومساعدته بمعرفة الإجراءات المطلوبة للتقدم بشكواه والتي تتسم بالسهولة وبسرعة الاستجابة.

واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الإمتثال.

وتقع مسؤولية متابعة شكاوى العملاء على موظفي الوحدة حيث يقوم الموظف المسؤول عن استلام الشكوى بتوفير الوقت والاستماع جيداً للعميل والمساهمة بشكل فعال ودقيق على مساعدته لحل شكواه وشرح وجهه نظر البنك للوصول إلى قناعة مرضية وموضوعية بين الطرفين وتكون المهام الرئيسية لوحدة شكاوى العملاء:

1. استقبال وتحليل شكاوى العملاء وتسجيلها على النظام الخاص بالشكاوى/ السجل الإلكتروني ومتابعتها.
2. الرد على شكاوى العملاء ضمن الإطار الزمني المحدد.
3. إعداد التقارير الخاصة بشكاوى العملاء والتي تتضمن إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى وخطة عمل لمنع / للحد من تكرار الشكاوى المقدمة وإرسالها إلى الجهات المختصة.
4. رفع تقارير شهرية إلى الإدارة العليا للبنك ومدراء الدوائر المعنية بتفاصيل الشكاوى المقدمة.
5. رفع تقارير "ربع سنوية" إلى البنك المركزي الأردني تتضمن كحد أدنى إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى المقدمة.
6. إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.



7. توفير قنوات متعددة للعميل لإيصال شكاواه مثل:

- الهاتف المجاني 080022240
- البريد الإلكتروني customerscomplaint@bankaletihad.com
- الفاكس 6 562 4231 (962)+
- البريد العادي
- الحضور الشخصي
- صناديق الشكاوى بالفروع

مرفق أدناه إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2020 عبر مختلف القنوات حسب التالي:

التصنيف	عدد الشكاوى الإجمالي
الخدمات الإلكترونية	58
أسعار الفوائد/العوائد	18
سلوك التعامل المهني	144
البطاقات البنكية/ بطاقات الدفع	23
العقود وشروط التعامل	308
بيئة العمل	193
تسويق الخدمات والمنتجات	4
الحوالات	14
العمولات والرسوم	15
الاستعلام الائتماني	7
تصنيف الحساب	1
أخرى	5
المجموع	790

وتم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقامًا مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
 - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
 - اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
 - تعديل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية
 - تدريب الموظفين

إقرار من مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة بنك الاتحاد يقر بمسؤوليته عن دقة وكفاية البيانات المالية، وتوفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة وكافية في البنك، ويؤكد على عدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك بأداء فعال خلال السنة المالية القادمة 2021. ويقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي عضو من أعضاء المجلس على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواءً كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.



كما يقر كلاً من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي على صحة ودقة وإكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

الاسم	الصفة	التوقيع
عصام حليم جريس سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة	
باسم عصام حليم سلفيتي	عضو مجلس الإدارة	
"محمد نبيل" عبد الهادي محمد حموده	نائب الرئيس	
رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني	عضو مجلس الإدارة	
جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور	عضو مجلس الإدارة	
عماد محمد علي عبد الخالق	عضو مجلس الإدارة	
رنا جميل سعيد عبادي	عضو مجلس الإدارة	
مغيث غياث منير سختيان	عضو مجلس الإدارة	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة	
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	عضو مجلس الإدارة	
نادية حلمي حافظ السعيد	الرئيس التنفيذي	
زيد اياد اكرم كمال	رئيس إدارة العمليات المالية	

دليل الحاكمية المؤسسية





القسم الأول: المقدمة

انطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحاكمية المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الاستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل الحاكمية المؤسسية) ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم تطوير هذا الدليل في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الحاكمية المؤسسية التي تم إصدارها بتاريخ 2007/8/23 وتماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 الصادرة بتاريخ 2014/9/30 والتعليمات المعدلة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الخاصة بالحاكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 بتاريخ 2016/9/1 والتعديلات التي تمت عليها بتاريخ 2016/9/25، والقوانين الأخرى ذات العلاقة وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص الحاكمية المؤسسية.

يرتكز هذا الدليل على المبادئ الإرشادية الأربعة التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، الجهات الرقابية).
 - الشفافية والإفصاح، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية والتنظيمية والإدارية التي تمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء البنك، حيث يتم الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة في البنك بشكل كامل.
 - المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
 - المسؤولية، من حيث الفصل الواضح للمسؤوليات وتفويض الصلاحيات من خلال السياسات والإجراءات المعتمدة في البنك.
- تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديثه سنوياً من قبل لجنة الحاكمية في ضوء المستجدات الداخلية والخارجية وبما يعكس آخر التطورات في هذا الخصوص.

كما وسيقوم مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الحاكمية المؤسسية بضمان تطبيق كل ما جاء في هذا الدليل.

يقوم البنك بنشر هذا الدليل ضمن تقريره السنوي ومن خلال موقعه الإلكتروني، كما يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن مدى التزام البنك بتطبيق كافة بنود الدليل وسيتم تزويد أي مساهم بنسخة من هذا الدليل في حال طلبه لها.

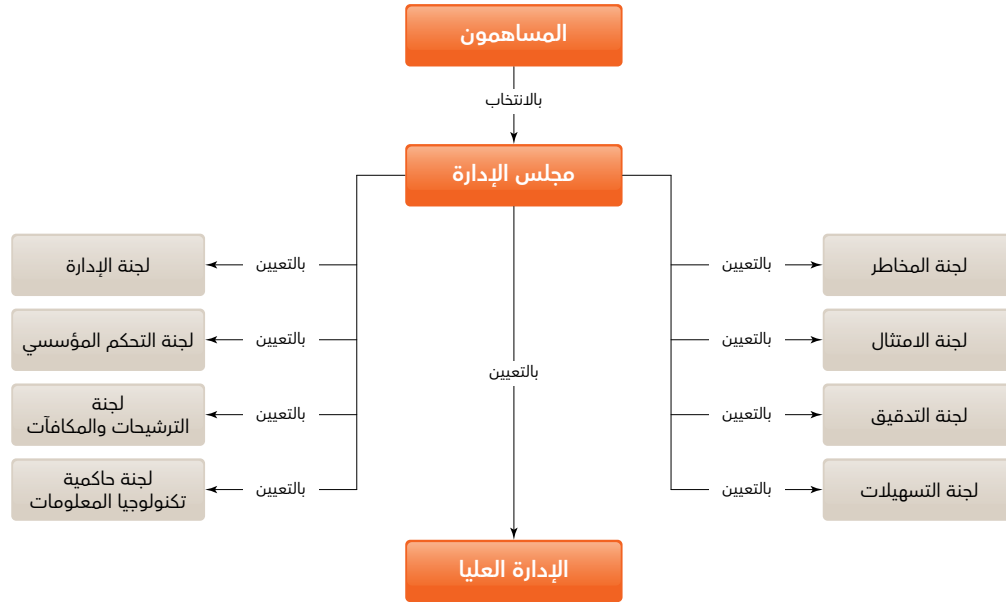
إننا في بنك الاتحاد نؤمن أن التطبيق الخلاق للأسس الحاكمية المؤسسية يشمل أيضاً:

- تنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المعنية بالبنك.
- ضمان تطبيق هيكل تنظيمي يضمن الكفاءة والمحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية.
- بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بأهداف المؤسسة وتعزز أسس المسؤولية والكفاءة والفاعلية.
- تطوير الأسس السليمة والكفؤة لتطوير وتفعيل دور الرقابة الداخلية والتدقيق وإدارة المخاطر والإمتثال.



القسم الثاني: هيكل التحكم المؤسسي

تتم إدارة بنك الاتحاد في ضوء توجيهات مجلس الإدارة، الذي يقوم بدوره بتفويض صلاحيات إدارة البنك لموظفي وإداريي البنك، تحت إدارة وإشراف الرئيس التنفيذي. ويحدد هذا الدليل تركيبة ومسؤوليات مجلس الإدارة وعلاقته بالإدارة التنفيذية والموظفين وصغار المساهمين.



القسم الثالث: تشكيلة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 11 عضوًا.
 - يعين المجلس رئيسًا له من بين أعضائه.
 - تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وأدائهم السابق كأعضاء مجلس إدارة.
 - تكون مدة صلاحية المجلس أربع سنوات من تاريخ إنتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للإنتخاب خلال إجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك.
 - يتم الفصل بين منصب رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقررة من المجلس ويتم مراجعتها كلما إقتضت الحاجة.
 - يراعى إختيار مدير عام يتمتع بأعلى الخبرات الفنية والمهنية بالإضافة إلى الصفات الشخصية من حيث النزاهة والأمانة والقدرة على اتخاذ القرار.
 - يراعى في تشكيلة المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة، على أن يكون جميع أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين.
 - يراعى أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.
 - يكون منصب رئيس مجلس الإدارة وظيفة غير تنفيذية.
- يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلًا لشخص اعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي اعتبارات أو أي أمور داخلية أو خارجية تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

1. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.
2. أن لا يكون للعضو أو لأحد أقربائه (الدرجة الأولى) مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والإرتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50,000 دينار.



3. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
4. أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكا لها أو مساهما رئيسيا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على 5% من رأسمال البنك المكتتب به وأن لا يكون ضامنا لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
5. أن لا يكون مساهما رئيسيا في البنك أو ممثلا لمساهم رئيسي أو حليفا لمساهم رئيسي في البنك أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي أو مساهما رئيسيا في إحدى الشركات التابعة أو الحليفة للبنك أو مساهما رئيسيا في المجموعة المالكة للبنك.
6. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
7. أن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (حتى الدرجة الثانية) يعمل أو كان قد عمل عضوًا في مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية العليا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.
8. أن لا يكون العضو يعمل أو قد كان قد عمل موظفًا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.
9. أن لا يكون العضو أحد أقرباء (الدرجة الأولى) مدقق الحسابات الخارجي للبنك وأن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (الدرجة الأولى) شريكًا لمدقق الحسابات الخارجي للبنك أو موظفًا لديه وأن لا يكون شريكًا أو موظفًا لديه خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.

القسم الرابع: المؤهلات الواجب توفرها بأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

بالإضافة للشروط المحددة بموجب قانون الشركات بما يخص مواصفات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، يجب توفر الشروط التالية في أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة المجلس في أداء أعماله.

أولاً: الصفات الشخصية

1. الإستقلالية في الحكم على الأمور واتخاذ القرارات السليمة.
2. النزاهة والموضوعية.
3. المصداقية والأمانة.
4. الشفافية.
5. تجنب تضارب المصالح أو إستغلال المنصب والمعلومات المتاحة له بموجب عضويته في مجلس الإدارة.
6. الشخصية القيادية.

ثانياً: المؤهلات والخبرات الفنية

1. القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للبنك من خلال الإطلاع على التقارير والبيانات المالية المختلفة.
2. يجب أن يمتلك شهادات علمية و/أو خبرات عملية في مجالات المحاسبة، التمويل، أو البنوك.
3. فهم معقول ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي.
4. الدراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك.
5. المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني وأي جهات رقابية معنية، والإطلاع المستمر على أي تعديلات أو إضافات بخصوصها.
6. الإطلاع على ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية.
7. الإلمام بأعمال البنك والإطلاع على أي تعديلات أو إضافات قد تأثر عليه بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
8. القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
9. القدرة على التخطيط الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.



ثالثاً: الواجبات والمسؤوليات

1. الالتزام بحضور إجتماعات المجلس حضوراً شخصياً والتحضير المسبق لها وأداء كافة الواجبات المطلوبة بموجب عضوية مجلس الإدارة، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس حضور الاجتماع من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ويكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.
2. الالتزام بعضوية لجان المجلس المطلوبة وبحضور إجتماعاتها.
3. حضور إجتماعات الهيئة العامة.
4. السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
5. الحصول على المشورة الموضوعية من أطراف خارجية إذا اقتضت الحاجة.
6. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرصة العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده.
7. الإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوج أو قريب له حتى الدرجة الثانية أو الشركات التي لهم فيها مصلحة مؤثرة، ويجب أن لا يشارك العضو في أي إجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وبالتالي عدم التصويت على أي قرارات قد تنطوي على تضارب في المصالح وأن يدون هذا الإفصاح في محضر إجتماع المجلس.
8. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو إستخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
9. تقييم درجة تأثير أنشطة أعضاء مجلس الإدارة الأخرى على إستقلاليتهم كأعضاء مجلس إدارة في البنك.
10. عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في إجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
11. تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
12. الإطلاع المستمر على المستجدات في المجال المصرفي محلياً وعالمياً.
13. على كل عضو تخصيص الوقت الكافي للإضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.
14. الامتثال بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك

القسم الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

الإطار العام

1. على المجلس الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءمته وعليه اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. على المجلس تحديد القيم المؤسسية للبنك ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإدارتي البنك.
3. يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة وكفاءة وربحية عملياته المختلفة، بالإضافة إلى التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين.
4. للقيام بهذه المسؤولية بكفاءة ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك يقوم المجلس بمنح المدير العام والإدارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة.
5. على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية، لذلك تقع على المجلس مسؤولية الرقابة على الإدارة التنفيذية للبنك.
6. على المجلس ترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
7. على المجلس التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو من الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.



8. على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفردًا بما في ذلك رئيس المجلس.
9. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعًا لممارساتهم في مجال الحاكمية.
10. على المجلس التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات إجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وأجال مناسبة.

في مجال إدارة المخاطر والمتطلبات الرقابية

1. يقوم المجلس باعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة وأن يكون المجلس ملقًا ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتفعة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
2. ضمان إمتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالإمتثال لها.
3. التأكد من خلال لجان المجلس المختلفة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
4. التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المجلس بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
5. التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الإنتخاب وتكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز إعادة إنتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر إنتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
6. التأكد من أن البنك يقوم بالإفصاح وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS+IAS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة.
7. التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
8. التأكد من أن البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.

في مجال التعيينات والإحلال

1. يقوم مجلس الإدارة وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية بالإضافة إلى قبول استقالته أو إنهاء خدماته ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني بخصوص الإستقالة أو إنهاء الخدمات.
2. يشترط في المدير العام المعين أن لا تربطه برئيس مجلس الإدارة أي قرابة دون الدرجة الرابعة.
3. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين المدراء التنفيذيين والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.
4. يقوم المجلس وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين كل من مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومدير الإمتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على إستقالة أو إنهاء خدمات أي منهم.
5. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.
6. التأكد من إستقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم.

في مجال التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام

1. يجب على المجلس - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنويًا.
2. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي.
3. يتم تقييم أداء المدير العام من قبل المجلس سنويًا.
4. على المجلس اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.



في مجال التخطيط، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح

1. يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك الاستراتيجية، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف واعتماد هذه الاستراتيجية واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
2. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل اللازمة لتنفيذ استراتيجية البنك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك، كما يتم إعداد الموازنات التقديرية كجزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء.
3. يتم رفع تقارير ربع سنوية لمجلس الإدارة تبين الإنجازات والمراجعات اللازمة للخطط والموازنات التقديرية والإجراءات التصويبية المتخذة حيثما لزم، حيث تستخدم هذه المراجعات كأساس لتقييم أداء الإدارة التنفيذية.
4. على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله، ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول / الإطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة والحصول على موافقة المجلس عليها ونشرها للجمهور.
5. يقوم المجلس باعتماد سياسة الإفصاح التي تشمل جميع الأمور التي يجب الإفصاح عنها للجمهور من خلال التقرير السنوي للبنك أو من خلال الصحافة أو الموقع الإلكتروني للبنك...الخ.
6. على المجلس اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
 - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
 - أن تستمد الإدارة التنفيذية سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

في مجال أنظمة الضبط والرقابة

1. يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات والإجراءات والتعليمات والأنظمة الداخلية للبنك والتي تتضمن تحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
2. يقوم المجلس بالتأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وبما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
3. يقوم المجلس بالتأكد من وجود إجراءات تضمن المراجعة المستمرة لهذه السياسات والإجراءات للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
4. يقوم المجلس باعتماد أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
5. يقوم المجلس باتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
6. على المجلس ضمان إستقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
7. على المجلس ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
8. يتحقق المجلس من التزام إدارة وموظفي البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة من خلال التقارير المختلفة التي يتم رفعها له.
9. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.



القسم السادس: مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك

1. إقامة علاقة بقاء بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. خلق ثقافة - خلال إجتماعات المجلس- تساعد على النقد البناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
4. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
5. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند إنتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
6. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية ومواعيد الإجتماعات ومهام اللجان وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
7. تلبية إحتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر وأن يتاح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
 - البنية التنظيمية للبنك والحاكمة المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني.
 - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
 - الأوضاع المالية للبنك.
 - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
8. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
9. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في إجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
10. التأكد من توفر معايير عالية من التحكم المؤسسي لدى البنك.
11. الدعوة لإجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات لجان المجلس بما يضمن الالتزام بتعليمات هذا الدليل وكفاءة عمل اللجان.
12. التأكد من إستلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الإجتماعات السابقة وتوقيعها وإستلامهم جدول أعمال أي إجتماع قبل إنعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الإجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين السر.
13. على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور إجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثل.
14. على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضر إجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الإجتماع.

القسم السابع: تنظيم أعمال المجلس

1. يجتمع المجلس ستة مرات على الأقل خلال العام.
2. بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في إجتماعات المجلس، تبادر الإدارة التنفيذية إلى طرح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل إجتماع.
3. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل أسبوع على الأقل من موعد إجتماع مجلس الإدارة تزويد أعضاء المجلس ببنود جدول الاجتماع وبالمعلومات الوافية والدقيقة للمواضيع المدرجة على جدول الإجتماع لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.
4. على أعضاء المجلس أن يكونوا على إطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية. وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والتطورات الأساسية في القطاع المصرفي بشكل دوري وعند الحاجة أو الطلب.
5. لأعضاء المجلس ولجانه صلاحية الإتصال المباشر بالإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس كلما إحتاج الأمر.
6. يكون لأعضاء المجلس ولجانه - إذا إقتضت الحاجة- صلاحية الإستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.



7. يتم تدوين إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية بصورة دقيقة وكاملة تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الإجتماعات منعًا لحدوث أي إلتباس ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأي عمليات تصويت تمت خلال الإجتماعات وتدوين أي تحفظات أثبتت من قبل أي عضو مع ضرورة إرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الإجتماعات، وبحيث يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

القسم الثامن: أمين سر المجلس

1. يتم اتخاذ قرار تعيين أمين سر للمجلس أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع.
2. يراعى عند تعيين أمين سر المجلس إختياره من أحد موظفي البنك المعروفين بالدقة والالتزام العالي بالعمل.
3. على المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها في هذا الدليل.
4. تشمل مسؤوليات أمين سر المجلس ما يلي على الأقل:
 - تزويد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند إنتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته، وواجباته.
 - التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس، ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية.
 - حضور جميع إجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات والإقتراحات والإعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
 - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الإجتماعات والقرارات.
 - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق.
 - تحديد مواعيد إجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس وكتابة محاضر الإجتماعات حسب المواصفات المحددة أعلاه.
 - إعداد جدول إجتماع مجلس الإدارة وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالإجتماع قبل موعد الإجتماع بوقت كافي.
 - حفظ سجلات ووثائق إجتماعات مجلس الإدارة.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
 - التحضير لإجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
 - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملازمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
 - تسهيل حصول أعضاء المجلس على كافة المعلومات اللازمة.
 - إدارة العلاقة بالمساهمين وضمان سهولة حصولهم على كافة المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم أعمال البنك.

القسم التاسع: العلاقة مع المساهمين

1. يقوم البنك بالإجراءات اللازمة لضمان فعالية الإتصال المستمر مع المساهمين من خلال الدائرة المعنية بهذه المهمة.
2. يتم إنشاء دائرة معنية بشؤون المساهمين لضمان كفاءة الإتصال بهم وتوفير المعلومات الخاصة بهم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وقنوات الإتصال الأخرى.
3. يتم الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة للمساهمين وتسهيل حصولهم على هذه المعلومات.
4. يقوم البنك باتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم.
5. يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
6. يراعى التصويت على كل قضية تثار خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة على حدة.
7. ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد إنتخابهم خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة، كما يجري إنتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الإجتماع.
8. بعد إنتهاء الإجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لإطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.



القسم العاشر: الملائمة

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الالتزام وتكريس الوقت لعمل البنك ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

1. على المجلس اعتماد سياسة فعالة لضمان ملائمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملائمة وإستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

2. يجب أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:

- أن لا يقل عمره عن 25 سنة.
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاقاً له أو مديراً اقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
 - أن لا يكون موظفًا في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلًا عنها.
 - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضوًا أو ممثلًا لعضو في مجلس إدارة بنك آخر مشابه أو منافس له في أعماله أو مماثل له في غايته وأن لا يكون عضو في مجلس إدارة في أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلًا لشخص اعتباري.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
3. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقًا به السيرة الذاتية للعضو.
4. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلبيًا على ملائمة أي من أعضائه.

ملائمة أعضاء المجلس

ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

1. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملائمة وإستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.
2. على المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
3. الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
4. على المجلس إقرار خطة إحلال (succession plan) لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
5. على المجلس إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلبيًا على ملائمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.



6. يجب أن يتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
- أن لا يكون عضوًا في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعًا لذلك البنك.
 - أن يكون متفرغًا لإدارة أعمال البنك.
 - أن يكون حاصل على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات بإستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
 - أن لا يشكل تعيينه تضارب مصالح ناشئًا عن صلة مع رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه أو أي مساهم رئيسي بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام وحتى الدرجة الأولى في حالة شاغلي المراكز العليا.
7. الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا وبالتالي على البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا سواء كان تعيين/ترقية/نقل (بما في ذلك التكليف المؤقت) أن يحصل من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقا بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، وتوقيع الإقرار المطلوب وتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقا بها السيرة الذاتية للعضو.

القسم الحادي عشر: تقييم أداء الإداريين

1. على المجلس إستحداث نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
- وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية وإستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
2. على المجلس تقييم أداء المدير العام سنويًا وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
3. على المجلس اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:
- أن يعطي وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
 - أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
 - عدم إستغلال النفوذ وتعارض المصالح.



القسم الثاني عشر: المكافآت المالية للإداريين

1. على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
2. على لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت المالية والمزايا والحوافز والرواتب في البنك بما في ذلك الإداريين بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس ومراجعتها بشكل سنوي.
3. يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:
 - أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة وإستقطابهم وتحفيزهم والإرتقاء بأدائهم.
 - أن تكون مصممة لضمان عدم إستخدامها بشكل يؤثر على ملءة وسمعة البنك.
 - أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
 - أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على الأداء في المدى المتوسط والطويل (3 - 5) سنوات.
 - أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
 - تحدد شكل المكافآت على أن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
 - أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة مقبولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الإمتثال وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

القسم الثالث عشر: تعارض المصالح

1. على الإداريين تجنب تعارض المصالح.
2. على المجلس اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف آخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
3. على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت ضمن السياسة والإجراءات المعتمدة، وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
4. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
5. على المجلس اعتماد ضوابط لحركة إنتقال المعلومات بين مختلف الإدارات تمنع الإستغلال للمنفعة الشخصية.
6. على المجلس اعتماد سياسات وميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الإداريين وبحيث تتضمن بحد أدنى الآتي:
 - عدم إستغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
 - قواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة.
 - الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح.
7. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.



القسم الرابع عشر: أحكام عامة

1. يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس، ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.
2. يمكن دمج بعض اللجان عند الحاجة مع مراعاة عدم تأثير هذا الدمج على مسؤوليات اللجان علماً أنه لا يجوز دمج أعمال أي لجنة مع أعمال لجنة التدقيق.
3. على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه أو إعادة انتخابه من قبل الهيئة العامة.
4. على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأس مال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
5. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
6. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المخصصة لذلك بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

القسم الخامس عشر: بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أولاً: الهيكل التنظيمي

1. يتم تطوير الهيكل التنظيمي للبنك ومراجعته بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للتأكد من أن هذا الهيكل يضمن ما يلي:
 - أن يتماشى هذا الهيكل مع متطلبات العمل وخطط البنك الاستراتيجية.
 - أن يضمن وجود خطوط اتصال كفؤة.
 - أن يضمن المستوى المطلوب من الرقابة الداخلية والفصل بين المهمات التي تمثل أدوات رقابية.
2. على المجلس اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
3. على المجلس أن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
 - مجلس الإدارة.
 - إدارات منفصلة للمخاطر والإمتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
 - وحدات/موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).
4. على المجلس اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
5. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
6. على المجلس اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
7. على الرغم مما ورد في قانون الشركات لا يجوز الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصفة قرابة دون الدرجة الرابعة.
8. على المدير العام إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات أن يعمل على ما يلي:
 - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.



- توصيل رؤية ورسالة استراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - إدارة العمليات اليومية للبنك.
9. يتم اعتماد ميثاق خاص بكل دائرة من دوائر البنك الأمر الذي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح لتجنب التكرار في أداء المهمات المختلفة ويضمن مستوى عالي من المحاسبة والمسؤولية.
10. يتم إعداد وصف وظيفي لكافة الوظائف في البنك لضمان مبادئ المحاسبة والمسؤولية ولضمان وجود أسس موضوعية لقياس الأداء.

ثانيًا: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

1. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنويًا.
2. يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

ثالثًا: تفعيل دور الدوائر المعنية بإدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله

وتشمل هذه الدوائر ما يلي:

التدقيق الداخلي

1. لضمان كفاءة وفعالية أعمال التدقيق الداخلي يتم ربط هذه الدائرة بمجلس الإدارة/ لجنة التدقيق بشكل مباشر ولا يتم تكليفها بأي أعمال تنفيذية لضمان إستقلالها الكامل حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس وأعضاء لجنة التدقيق.
2. على المجلس ضمان وتعزيز إستقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والإتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون تدخل خارجي.
3. على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
4. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطوير استراتيجية لها كما تقوم بتحديد خطة للتدقيق لتقوم لجنة التدقيق باعتمادها بالإضافة إلى إقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي.
5. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلين لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
6. يكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والإتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.
7. على البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.
8. تكون إدارة التدقيق مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.
9. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها دون أي تدخل خارجي ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.
10. تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي - والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر - مراجعة ما يلي كحد أدنى:
 - عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب).
 - الإمتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
 - التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركائه التابعة والالتزام بها.
 - تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
 - مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
 - مراجعة صحة وشمولية إختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
 - التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).



إدارة المخاطر

1. يتم رصد إدارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة وتوفير التدريب اللازم لها لتطوير أدائها بشكل مستمر.
2. على المجلس ضمان إستقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
3. تتضمن مسؤوليات إدارة المخاطر في البنك ما يلي كحد أدنى وبحيث يتم تحديد مسؤولياتها وصلاحياتها بشكل كامل من خلال ميثاق إدارة المخاطر الذي يتم اعتماده من خلال لجنة المخاطر:
 - التوصية لمجلس الإدارة بمستوى المخاطر المقبول Risk Appetite.
 - تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
 - مراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر المطلوبة.
 - مراجعة إطار إدارة المخاطر Risk Management Framework في البنك قبل اعتماده من المجلس.
 - تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
 - تطوير سياسات إدارة المخاطر المختلفة.
 - دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الإستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة Risk Appetite ومتابعة معالجة الإنحرافات السلبية. (يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل إجتماع للمجلس).
 - التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
 - توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لإستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
 - المشاركة في عضوية اللجان المعنية بإدارة مخاطر البنك مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO).
 - على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مسائلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
 - تأكد مجلس الإدارة من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.
 - على المجلس اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، بحيث تكون منهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من إحتفاظ البنك برأس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
 - على المجلس وقبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي إدارة المخاطر.
 - على المجلس اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.

الإمتثال

1. على المجلس ضمان إستقلالية إدارة الإمتثال وعدم تكليفها بأي أعمال تنفيذية وضمان إستمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة وتكافأ بشكل كاف.
2. يتم توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الإمتثال وتعميمها داخل البنك بعد اعتمادها من قبل المجلس.
3. تقوم إدارة الإمتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان إمتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
4. تتحمل دائرة الإمتثال مسؤولية تطوير إجراءات وسياسات مكافحة غسل الأموال وتقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن أي عمليات مشبوهة للإبلاغ عنها للجهات الرقابية المعنية.
5. يعتمد المجلس ويراقب سياسة الإمتثال من خلال لجنة الإمتثال بحيث يتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها ويكون إعدادها وتطويرها في البنك من صلاحيات إدارة الإمتثال.
6. ترفع إدارة الإمتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للإمتثال إلى المجلس من خلال لجنة الإمتثال المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.



رابعًا: تفعيل دور المدقق الخارجي

1. على المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أقصى وتحتسب مدة السبع سنوات الأولى اعتباراً من عام 2010.
2. تكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم.
3. لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
4. يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.
5. يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

خامساً: السياسات والإجراءات

1. لضمان سلامة عمليات البنك يتم تطوير سياسات وإجراءات تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك.
2. يتم تعميم هذه السياسات والإجراءات على كافة المستويات الإدارية في البنك.
3. تتم مراجعة كافة السياسات والإجراءات بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك، بالإضافة إلى إصدار أي سياسات جديدة تطلّب الحاجة لها.
4. على الإدارة التنفيذية في البنك التأكد من أن سياسات البنك تحدد أسس التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، من حيث ضوابط الإقراض لهم، أو شراء الأجهزة والخدمات منهم أو أي تعامل آخر، بما في ذلك تحديد الجهة صاحبة الصلاحية في كل مما تقدم.
5. على دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة.
6. تحدد سياسات البنك المكتوبة جميع العمليات التنفيذية التي تتطلب موافقة المجلس، ويحدد المجلس داخلياً الآلية التي يتم بها الموافقة على هذه العمليات.

سادساً: الإفصاح

1. على المجلس التأكد من نشر وتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى مالية منها وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، والمودعين، والبنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين.
2. يقوم مجلس الإدارة باعتماد سياسة الإفصاح التي تحدد بشكل واضح كافة الأمور التي تتطلب الإفصاح من قبل البنك، بالإضافة إلى تحديد دورية الإفصاح والأساليب المستخدمة للإفصاح.
3. على المجلس أن يتأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
4. تقع على إدارة البنك مسؤولية التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
5. يجب أن يكون البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.
6. تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات في مجال الإفصاح إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإفصاح وبشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
7. على البنك نشر دليل الحاكمية الخاص به على موقعه الإلكتروني وبأي طريقة أخرى مناسبة لإطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل الحاكمية المؤسسية لديه، والإفصاح أيضاً عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بما فيها الدليل وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.
8. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
9. على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الإطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.



10. على مجلس الإدارة التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لهذه اللجان.
- المعلومات التي تهم اصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأس مال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارة شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الإجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.
- ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أي منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

سابعاً: حقوق أصحاب المصالح

تقتضي مبادئ الحاكمية المؤسسية معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح وتمكن أصحاب المصالح من تقييم وضعيتهم البنك بما في ذلك أدائه المالي، كما تقتضي أن تكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة، حيث أنه يجب الالتزام بما يلي:

1. على المجلس توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
 - إجتماعات الهيئة العامة.
 - التقرير السنوي.
 - تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعته المالي خلال السنة.
 - الموقع الإلكتروني للبنك.
 - قسم علاقات المساهمين.
2. على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في إجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالإجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الإجتماعات.



القسم السادس عشر: لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة اللجان التالية أو أي لجان أخرى يرى المجلس ضرورة تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير الدورية والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق.
- لجنة الإدارة.
- لجنة المخاطر.
- لجنة التحكم المؤسسي.
- لجنة الترشيح والمكافآت.
- لجنة الإمتثال.
- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- لجنة التسهيلات.

علما بأنه يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيسا لأكثر من لجنة من اللجان الأساسية (لجنة التدقيق/لجنة المخاطر/ لجنة التحكم المؤسسي/ لجنة الترشيحات والمكافآت) كما يحظر على العضو أيضا أن يكون رئيسا لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، والتالي توضيح لمهام وصلاحيات وعضويات كل من هذه اللجان:

لجنة التدقيق

الهدف:

مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف والمراقبة على إعداد التقارير المالية، بيئة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، عملية التدقيق ومدى الالتزام بالتشريعات التي تحكم عمل البنك، وتفعيل دور المدقق الخارجي.

ويتم اعتماد ميثاق اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، ويحدد صلاحياتها ومسؤولياتها الاشرافية المطلوب منها ممارستها وتنفيذها في البنك وشركاته التابعة.

التشكيل:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة ويتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة على أن يكون غالبية أعضائها بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن لا يكون هو رئيس المجلس أو أن يكون رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

الاجتماعات:

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، وكذلك تجتمع اللجنة بناءً على طلب من المدقق الخارجي أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي اذا ارتأت اللجنة ضرورة لذلك.
- يحضر رئيس إدارة التدقيق الداخلي اجتماعات اللجنة.
- يكون اجتماع اللجنة قانونيًا بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصيًا وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.



الصلاحيات:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
- للجنة التدقيق طلب أي معلومات من الإدارة التنفيذية أو الاستعانة بمصادر خارجية ودعوة أي إداري في البنك لحضور اجتماعاتها.
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس الإدارة أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
- تسوية الخلافات بين الإدارة التنفيذية وبين المدققين الداخليين والخارجيين والسلطات الرقابية بشأن التقارير المالية وملاحظات التدقيق الداخلي ونطاق عمله.

المهام والمسؤوليات:

إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية أو التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي.

وفيما يلي عرض لمسؤوليات اللجنة:

التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح:

- مراجعة البيانات المالية السنوية ونصف السنوية والربعية لفروع الأردن والبنك موحداً وقبل عرضها على مجلس الإدارة ومراجعة مدى انسجامها مع التشريعات والمعايير الدولية وتقديم التوصيات بشأنها مع التأكد والأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
 - الحصول على شهادة من المدقق الخارجي بمدى كفاية المخصصات/الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والاستثمارات والالتزامات المحتملة والحاجة لأي مخصصات إضافية ودقة احتساب الفوائد والأرباح المعلقة، ودقة احتساب مخصص العقارات المستملكة وأي نقص في المخصصات وصحة احتساب التدني في قيمة الشهرة.
 - إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
 - القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية مثل أي تغير في السياسات المحاسبية، وكذلك أي حركات غير عادية وأي أمور يخضع تقييمها بدرجة عالية للحكم الشخصي، دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها والحصول على رأي المدقق الخارجي حول صحة المعالجات المحاسبية على أي تعديلات على البيانات المالية.
- التأكد من التزام البنك بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS والإفصاحات التي حدتها وتعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على هذه المعايير وأن يتم رفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي:

- مراجعة ميثاق إدارة التدقيق الداخلي والتوصية إلى المجلس بالموافقة عليه بحيث يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، والتأكد من تعميمه داخل البنك.
- مراجعة ودراسة خطة التدقيق الداخلي المعدة على أساس المخاطر الرئيسية والهامة بما فيها خطة تدقيق أنظمة المعلومات والتأكد من مدى شموليتها من حيث نطاقها وعدم وجود أي محددات ونتائجها ومدى كفايتها وتضمينها بالأهداف الاستراتيجية للبنك واعتمادها ومتابعتها والموافقة على أي تعديلات جوهرية عليها.
- مراجعة الهيكل التنظيمي وموازنة دائرة التدقيق الداخلي مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي والتأكد من توفير الكوادر المؤهلة بما فيها كوادر تدقيق أنظمة المعلومات وأي موارد أخرى لازمة بالإضافة إلى تدريبها لتنفيذ أعمال إدارة التدقيق الداخلي بشكل فعال وكفوء.
- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى.
- الاطلاع على تقرير التدقيق الربع سنوي والذي يشمل أهم ملاحظات التدقيق الداخلي، أهم التوصيات الصادرة بموجب مذكرات التدقيق الداخلي أو نتائج التحقيقات، أهم توصيات لجنة التدقيق، المخاطر الناشئة Emerging Risks، وهو يمثل في حد ذاته تقرير نظام الرقابة الداخلية المطلوب من البنك المركزي ولكن بشكل ربعي بدلا من سنوي كما يتم تحديثه سنويا بنتائج مدى الالتزام بالحاكمة المؤسسية، والاطلاع على المنجز من خطة التدقيق المعتمدة والمهام الاستشارية ومتطلبات الجهات الرقابية وأي انحرافات أو أي تغيرات جوهرية على هذه الخطط أن وجدت وتحديد الأسباب المؤدية إلى ذلك مثل محدودية الموارد وأثرها على تنفيذ الخطة وأي ظروف أو أسباب خارجية وإعلام المجلس بأي ملاحظات ترتأبها جوهرية.



- التأكد من تزويد البنك المركزي خلال الربع الأول من كل عام بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها صادر عن التدقيق الداخلي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات مجلس الإدارة، وفقاً لتعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا.
- التأكد أن خطط التدقيق الداخلي تتضمن متطلبات البنك المركزي والجهات الرقابية مثل مراجعة اختبارات الاوضاع والضائقة والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال ورفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- الاجتماع مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي بعدم حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
- التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وعدم تكليفه بأي أعمال تنفيذية وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، ورفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق وأن يتم رفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات رئيس إدارة التدقيق الداخلي، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالته أو إنهاء خدماته.
- قيام بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي بشكل سنوي وتحديد رواتبه وزيادته السنوية ومكافآته وما يتمتع به من امتيازات أخرى.
- تقييم أداء موظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم وزياداتهم السنوية، والتأكد من قدرتهم على التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية وتدقيق الأمور المالية والإدارية والالتزام بالسياسات الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة في البنك.
- الإطلاع على نتائج تقييم أعمال إدارة التدقيق الداخلي ومدى التزامها بمعايير التدقيق الداخلي ومبادئ أخلاقيات المهنة وتعريف التدقيق الداخلي.

المدقق الخارجي:

- التأكد من استقلالية المدقق الخارجي ودورانه المنتظم وترشيحه بعد التأكد من استيفائه لشروط ترشيح وتكليف مكتب التدقيق حسب تعليمات التدقيق الخارجي للبنوك الصادرة عن البنك المركزي والتوصية بأفعائه خدماته إلى مجلس الإدارة.
- مراقبة فاعلية المدقق الخارجي في كافة مراحل التدقيق والتحقق من التزامه بنطاق وخطة عمله وتقديم تقارير نصف سنوية إلى مجلس الإدارة ومناقشتها مع المجلس.
- التأكد من قيام المدقق الخارجي بتزويد البنك المركزي خلال الربع الأول بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها يتضمن رد الإدارة التنفيذية والتوصيات الصادرة بخصوصه وفقاً لما تتطلبه تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا.
- دعوة الشريك المسؤول في مكتب التدقيق الخارجي لحضور اجتماعاتها المتعلقة بأعمال التدقيق الخارجي بإستثناء الاجتماعات التي تتعلق بمناقشة تقييم فاعلية التدقيق الخارجي، وتسهل اللجنة حضوره لاجتماعات اللجان الأخرى التي لها صلة بأعمال التدقيق إذا رأت لجنة التدقيق أن ذلك ضرورياً.
- مناقشة أي تحفظات ومعوقات مع الشريك المسؤول في مكتب التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأها جوهرياً.
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة أو عدمه في حال تم تكليف مكتب التدقيق بخدمات إضافية خارج نطاق تدقيق الحسابات بعد التأكد من أثر ذلك على استقلاليته، وفي حال تم طلب تقديم خدمات إضافية من خلال مكتب تدقيق آخر أو أي جهة متخصصة فيتم التأكد من عدم تعارضها مع استقلاليته وموضوعيته.
- تنفيذ مهام لجنة التدقيق المحددة في سياسة التدقيق الخارجي المعتمدة.

الامتثال:

- الاجتماع مع مسؤول الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة وبدون حضور الإدارة التنفيذية للتأكد من مدى التزام البنك بالقوانين والسياسات والإجراءات، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأها جوهرياً.
- الحصول على تحديث مستمر من الامتثال والإدارة التنفيذية والمستشار القانوني للبنك لأي قضايا متعلقة بالامتثال.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن القيام بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في مشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة والقيام بمراجعة جميع التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومراقبتها، وإطلاع المجلس عليها وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة بهذا الخصوص بالتنسيق مع الامتثال.



- مراجعة ومراقبة سياسة وإجراءات التبليغ عن الممارسات الخاطئة والتي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وأن تضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية بالتنسيق مع الامتثال.
- مراقبة الالتزام بميثاق السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل.

نظام الضبط والرقابة:

- التأكد من قيام التدقيق الداخلي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية والحاكمة المؤسسية وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأبها جوهريّة.
- التأكد من قيام المدقق الخارجي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية من خلال مراجعة الملاحظات في تقاريره ومراسلاته، ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات والإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية أرائها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأبها جوهريّة.

مسؤوليات أخرى:

- الإطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي يشارك بها التدقيق الداخلي ومراجعة الإجراءات التصويبية المتخذة من قبل الإدارة التنفيذية في حال الحاجة لذلك، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأبها جوهريّة.
- التحقق من اخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) للتأكد من قيام جهة مستقلة محايدة بشكل سنوي على الأقل بالتأكد من توفر خطط لاستمرارية الأعمال لدى غير المعتمد عليها تضمن التوافرية والسرية لبيانات وعمليات البنوك لدى حدوث أي طارئ.
- التأكد من قيام التدقيق الداخلي بمواكبة أفضل الممارسات السليمة في حال حدوث أي طارئ يستدعي ذلك من خلال النشرات الطارئة وغيرها والتي تصدر عن الجهات المهنية أو المتخصصة في مجال التدقيق.
- المراجعة السنوية لميثاق اللجنة ورفع أي تعديلات عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- التأكد بشكل سنوي على الأقل من أن جميع المسؤوليات المشار إليها في الميثاق يتم الالتزام بها.

مسؤوليات أمين السر:

- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة التدقيق الموافق عليه من مجلس الإدارة.
- التنسيق مع رئيس وأعضاء اللجنة ورئيس إدارة التدقيق الداخلي لتحديد مواعيد اجتماعات اللجنة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة وتسهيل حصول أعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته إلى الأعضاء ورئيس لجنة التدقيق والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم ارجاء طرحها في اجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأي عمليات تصويت أو تحفظات أو اقتراحات وإرفاق أي مستندات أو الاشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات، وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة أصولياً.
- إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.

لجنة الإدارة

- يتم اعتماد ميثاق لجنة الإدارة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.



عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
- تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل.
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.

رئاسة اللجنة

يكون أحد أعضاء اللجنة رئيسًا لها.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونيًا بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصيًا وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين.

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الائتمان أمانة سر اللجنة.

إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.

مهام ومسؤوليات اللجنة

في مجال الإستثمار

- دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء للإستثمارات والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتصنيف أو إعادة تصنيف أسهم الشركات القائمة في محافظ البنك لمحفظه المتاجرة أو المتوفر للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- دراسة توصية إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتعهدات التغطية للأوراق المالية التي تطرح لإكتتاب الجمهور في السوق الأولي والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.

في مجال النفقات والمشتريات

- دراسة توصيات لجنة النفقات والمشتريات المتعلقة بمشتريات اللوازم والأجهزة والخدمات المساندة والتأكد من مطابقتها للإجراءات الصحيحة حسب نظام النفقات والمشتريات من حيث إستدراج العروض ودراساتها وتحليلها وإختيار الأفضل منها والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- تقييم الدراسات المعدة لشراء العقارات لغايات استخدام البنك واتخاذ القرارات بشأنها.
- أية أمور أخرى ذات علاقة ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.



في مجال الإدارة

- تعديل النظام الداخلي وعقد التأسيس وتحديثه بما يتلائم مع متطلبات القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية ورفع التوصيات بخصوصه لمجلس إدارة البنك.
- أية أمور إدارية أخرى يرى المدير العام عرضها على اللجنة.

لجنة إدارة المخاطر

- يتم اعتماد ميثاق لجنة إدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع إدارة المخاطر في البنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتماده.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر في البنك.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة المخاطر في البنك.
- يجب أن تتوفر لديهم معرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والمصارف.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونيًا بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصيًا وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالإجماع، ولا يحق لرئيس إدارة المخاطر التصويت.

أمانة سر اللجنة

يتولى رئيس إدارة المخاطر أمانة سر اللجنة.

إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع لجنة إدارة المخاطر بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.



مهام ومسؤوليات اللجنة

1. مراجعة واعتماد إطار إدارة المخاطر، والتي تتضمن حاكمية إدارة المخاطر، و Risk Appetite، و Risk Profile، بالإضافة إلى استراتيجية إدارة المخاطر والإطار العام لإعداد التقارير.
2. اعتماد الخطة السنوية لإدارة المخاطر.
3. اعتماد سياسات إدارة المخاطر، والتي تتضمن سياسات إدارة مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق وسياسة مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة، إضافة إلى السياسة الاستثمارية وخطة استمرارية العمل، وخطة الطوارئ، وعلى أن يتم مراجعتها بشكل سنوي من قبل اللجنة.
4. متابعة وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
5. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
6. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
7. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
8. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
9. اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة المنهجية بصورة دورية والتأكد من احتفاظ البنك برأس مال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
10. اعتماد سياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة، ومناقشة نتائج الاختبارات بشكل دوري واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.
11. يجب أن تقدم اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات والمستويات المقبولة من المخاطر لتمكين مجلس الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة معالجتها.
12. اعتماد سياسة أمن المعلومات بما في ذلك سياسات الأمن السيبراني.
13. اعتماد برنامج الأمن السيبراني.

لجنة التحكم المؤسسي

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.
- ينتخب مجلس إدارة البنك أعضاء اللجنة من بين أعضائه، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة إستمرار عضوية مجلس الإدارة.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس المجلس هو رئيس اللجنة.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونيًا بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصيًا وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة مدير إدارة الإمتثال.



إجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها.

مسؤوليات اللجنة

1. التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على سياسات التحكم المؤسسي في البنك ومراجعتها سنوياً، والتأكد من موافقة هذه السياسة لتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات وقانون البنوك.
2. التأكد من توفير هذه السياسة لكافة المساهمين (خاصة صغار المساهمين).
3. المراجعة السنوية لسياسة الإفصاح وميثاق السلوك المهني والتوصية بأية تعديلات عليه لمجلس الإدارة.
4. التأكد من التزام كافة الأطراف المعنية من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية بسياسة التحكم المؤسسي المعتمدة وميثاق السلوك المهني.
5. التأكد من تطبيق البنك لسياسات التحكم المؤسسي بكافة عملياته ونشاطاته.
6. التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بمراقبة التحكم المؤسسي في البنك.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تشكيل اللجنة

تشكل هذه اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

رئاسة اللجنة

تنتخب اللجنة رئيساً لها من بين أعضائها شريطة أن يكون مستقلاً.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفية المرئية لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.

التصويت

تأخذ لجنة الترشيح والمكافآت قراراتها وتوصياتها بالأكثرية المطلقة للأعضاء وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة رئيس إدارة الموارد البشرية أو حسب ما تقررته اللجنة.

إجتماعات اللجنة

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها بحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن إجتماعين في السنة وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.
- تقدم لجنة الترشيح والمكافآت قراراتها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة وتقريراً حول أعمالها إلى إجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للشركة.



مهام اللجنة

1. ضمان تشكيلة مجلس الإدارة حسب التعليمات والقوانين السارية وكما يلي:

- لا يقل عدد أعضاء المجلس عن أحد عشر عضوًا وأن لا يزيد عن ثلاثة عشر وفقًا لما يحدده النظام الداخلي للبنك.
- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضوًا تنفيذيًا.
- لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن ثلث أعضاء المجلس وفي حال وجود كسر يقرب إلى أقرب عدد صحيح ولا يزيد عن نصف أعضاء المجلس، وفيما يلي المتطلبات والشروط اللازمة لضمان إستقلالية العضو كحد أدنى:
 - أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.
 - أن لا يكون للعضو أو لأحد أقربائه (الدرجة الأولى) مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50,000 دينار.
 - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
 - أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكا لها أو مساهما رئيسيا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على 5% من رأسمال البنك المكتتب به وان لا يكون ضامنا لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
 - أن لا يكون مساهما رئيسيا في البنك أو ممثلا لمساهم رئيسي أو حليفا لمساهم رئيسي في البنك أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي أو مساهما رئيسيا في إحدى الشركات التابعة أو الحليفة للبنك أو مساهما رئيسيا في المجموعة المالكة للبنك.
 - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
 - أن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (حتى الدرجة الثانية) يعمل أو كان قد عمل عضوًا في مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية العليا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.
 - أن لا يكون العضو يعمل أو قد كان قد عمل موظفًا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.
 - أن لا يكون العضو أحد أقرباء (الدرجة الأولى) مدقق الحسابات الخارجي للبنك وأن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (الدرجة الأولى) شريكًا لمدقق الحسابات الخارجي للبنك أو موظفًا لديه وأن لا يكون شريكًا أو موظفًا لديه خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ إنتخابه.

2. ضمان ملائمة أعضاء مجلس الإدارة على أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:

- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
 - أن لا يكون عضوًا في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عامًا له أو مديراً إقليمياً أو موظفًا فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعًا لذلك البنك.
 - أن لا يكون محاميًا أو مستشارًا قانونيًا أو مدقق حسابات للبنك.
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
 - أن لا يكون موظفًا في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلًا عنها.
 - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضوًا أو ممثلًا لعضو في مجلس إدارة بنك آخر مشابه أو منافس له في أعماله أو مماثل له في غايته وأن لا يكون عضوًا في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلًا لشخص اعتباري.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
 - على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقًا به السيرة الذاتية للعضو.
 - على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلبيًا على ملاءمة أي من أعضائه.
3. تحديد فيما إذا كان العضو المستقل يحقق صفة العضو المستقل بشكل مستمر ومراجعة ذلك بشكل سنوي وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية في حال إنتفاء صفة الإستقلالية عن أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.



4. تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في إجتماعات المجلس والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشحهم قبل تاريخ إجتماع الهيئة العامة لمساهمي البنك بمدة كافية لا تقل عن أسبوعين.
5. العمل على إيجاد منهجية واضحة للتأكد من تخصيص كافة أعضاء مجلس الإدارة للوقت الكافي للإضطلاع بمهامهم كأعضاء في المجلس بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد إرتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات، الخ.
6. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
8. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه بشكل سنوي، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم.
9. تحديد إحتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس إختيارهم وترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا سواء كان تعيين /ترقية/نقل (بما في ذلك التكليف المؤقت) والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي.
10. وضع السياسات الخاصة بالموارد البشرية في البنك بما في ذلك سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي وسياسة التدريب ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي.
11. إتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والمدير العام، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعيًا.
12. إعداد نظام تقييم لأداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
13. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداري البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد رواتب المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وإمтиاراتهم الأخرى.
14. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت المالية والمزايا والحوافز والرواتب في البنك بما في ذلك الإداريين بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس ومراجعتها بشكل سنوي.
15. ضمان ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتوافر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
 - أن لا يكون عضوًا في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، ما لم يكن البنك الآخر تابعًا لذلك البنك.
 - أن يكون متفرغًا لإدارة أعمال البنك.
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات بإستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
 - أن لا يشكل تعيينه تضارب مصالح ناشئًا عن صلة مع رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه أو أي مساهم رئيسي بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام وحتى الدرجة الأولى في حالة شاغلي المراكز العليا.

صلاحيات اللجنة

تتمتع اللجنة بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.



لجنة الإمتثال

- يتم اعتماد ميثاق لجنة الإمتثال من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بمشاركة إدارة الإمتثال ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون غالبيتهم من الأعضاء المستقلين بالإضافة إلى مدير إدارة الإمتثال في البنك مقررًا للجنة.
- يجب أن تتوفر لديهم خبرة مصرفية عامة، والمعرفة والفهم التام لتعليمات البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة والتي تنظم عمل البنك والشركات التابعة له.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة الإمتثال في البنوك.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال الإدارة المالية والمصارف أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
- على رئيس لجنة الإمتثال حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

رئاسة اللجنة

تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيسًا لها على أن يكون من الأعضاء المستقلين.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونيًا بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصيًا وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية، ولا يحق لمدير إدارة الإمتثال التصويت.

إجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الإمتثال بدعوة من رئيسها أربع مرات سنويا على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.

مقرر اللجنة

يتولى مدير إدارة الإمتثال مهام مقرر اللجنة.

مسؤوليات مقرر اللجنة

- يتولى مقرر اللجنة إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة الإمتثال المعتمد من مجلس الإدارة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل حصول أعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تدوين إجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأي عمليات تصويت أو تحفظات أو إقتراحات وإرفاق أي مستندات أو الاشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الإجتماعات.
- تحضير جدول الإجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالإجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته إلى الرئيس والأعضاء والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الإجتماع بوقت كاف.
- حفظ سجلات ووثائق إجتماعات اللجنة أصوليا.



مهام ومسؤوليات اللجنة

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير وحدة الإمتثال وتقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي وتقارير التدقيق الداخلي والمتعلقة بمراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد سياسات إدارة الإمتثال أو أي تعديلات عليها.
- التأكد من دقة إجراءات مراقبة الإمتثال وسلامتها ومدى التقيد بها.
- إستلام تقارير المراجعة السنوية من قبل وحدة الإمتثال حول إمتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إستلام تقارير إحصائية بالعمليات المشبوهة التي تم إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنها.
- تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة بنتائج أعمال الإمتثال في البنك.
- دراسة أي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
- الموافقة على تنفيذ أي توصيات صادرة عن أي من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإسناد أي مهام لدائرة الإمتثال وأي أمور أخرى ذات علاقة بهذا الخصوص.
- مع التأكيد أن مسؤولية لجنة الإمتثال لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بإمتثال البنك لتعليمات وتوجيهات الجهات الرقابية المختلفة وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الإتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية.

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكيل اللجنة

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.
- تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيسًا لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

صلاحيات اللجنة

- للجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى.
- للجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والإمتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.

إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين.
- يكون اجتماع اللجنة قانونيًا بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصيًا وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصايبه القانوني.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

مقرر اللجنة

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة.



مهام ومسؤوليات اللجنة

1. إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:
 1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
 2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
 4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
 5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
 7. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
 8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.
 9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

لجنة التسهيلات

- يتم اعتماد ميثاق لجنة التسهيلات من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق كلما إقتضت الحاجة لذلك من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
- تتكون اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل ويجوز أن يكون أحد أعضائها من المستقلين على أن لا يكون عضوًا في لجنة التدقيق.
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.
- للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجان الائتمان المعنية (أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية حسب التعليمات) مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات كما وأنه يجب العمل على تعديل هيكل الصلاحيات بما يتلائم مع ما ذكر مسبقا بهذا الخصوص.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس مجلس إدارة البنك رئيسًا للجنة.



النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونيًا بحضور أربعة أعضاء على الأقل ويكون الحضور شخصيًا وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم وفي حال تساوي عدد الأصوات فيتم ترجيح تصويت رئيس اللجنة.

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الائتمان أمانة سر اللجنة.

إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.

مهام ومسؤوليات اللجنة

1. دراسة توصيات لجان الائتمان المعنية لاتخاذ القرار المناسب بشأن منح و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إلغاء التسهيلات الائتمانية والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع توصيتها إلى مجلس الإدارة ويجب تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بهذا الخصوص.
2. الموافقة على البرامج الائتمانية الخاصة والموافقة على الإستثناءات المرفوعة إليها على هذه البرامج.
3. دراسة التقارير التي تعدها دائرة المتابعة والدائرة القانونية بخصوص متابعة الديون المتعثرة والديون المرفوع بها قضايا واتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع التوصيات بخصوصها إلى مجلس الإدارة.
4. الموافقة على أية تعديلات على السياسات الخاصة بمنح التسهيلات للموظفين.
5. الموافقة على منح أي تسهيلات للموظفين خارج صلاحية الرئيس التنفيذي.
6. أية أمور أخرى تخص الائتمان ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.
7. أن ترفع اللجنة إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تمت الموافقة عليها من قبلها.
8. الإطلاع على السياسة الائتمانية وأية تعديلات عليها، والتي يجب أن تشمل ما يلي كحد أدنى:

- سقوف الائتمان المختلفة
 - سياسة التسعير المرجحة بالمخاطر
 - صلاحيات المنح المختلفة
 - سياسة قبول المخاطر
 - المنتجات الائتمانية المختلفة
- وذلك بهدف ضمان الالتزام بها على كافة المستويات

القرارات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وذوي الصلة بهم: يتم الحصول على الموافقات اللازمة من خلال البريد الإلكتروني للقرارات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وذوي الصلة بهم بحيث يتم إرسالها إلى جميع أعضاء المجلس باستثناء الأعضاء ذوي العلاقة.

بيان عن مدى الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية

يلتزم البنك بتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن مجلس إدارته.

دليل حاكمية
 وإدارة المعلومات
 والتكنولوجيا
 المصاحبة لها
(COBIT)





القسم الأول: المقدمة

تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها عملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الإستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص إمتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.

وانطلاقاً من اعتبار موارد تكنولوجيا المعلومات مرتكزاً مهماً من حيث الحجم النسبي ومن حيث التأثير على قدرة البنك في تسيير أهدافها وبالتالي تحقيق أهدافها ودورها الحساس في التأثير على تنافسية منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، الأمر الذي يبرر حجم الاستثمارات الضخمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات المصرفية.

وعليه كان لا بد للبنك بشكل خاص أن يقوم باتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص لتقليل مخاطرها وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة تمتد عبر السنوات والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك.

و حيث أن موضوع حاكمية تكنولوجيا المعلومات في العالم شهد تطوراً إيجابياً خرج بأطر عامة لمجموعة من المرتكزات والمبادئ على مستوى عالٍ من النضوج وعلى رأسها إطار (COBIT Control Objective for Information and Related Technology)، حيث يتكون الإطار العام لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من مجموعة من المرتكزات والمبادئ الأساسية، أولها التوافق الاستراتيجي (Strategic Alignment) المطلوب تحقيقه من خلال الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والواجب أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، كما أنه على البنك أن تقوم بتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات (Resource optimization) لديها ضمن الخيارات المتاحة التي تعظم من خلالها القيمة المضافة (Benefit realization) مقاسة بشكل رئيسي بمعايير مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية والعمل على إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات (Risk optimization) بشكل متكامل ينسجم وعمليات إدارة المخاطر الكلية للبنك وبحسب الإجراءات والممارسات السليمة التي تؤدي إلى آليات سليمة لصنع القرار المرتكز على المخاطر وتضمن تحقيق القيمة المضافة بأقل التكاليف مع التخفيف من الخسائر والمخاطر المتوقعة بما يعكس رؤية البنك بهذا الخصوص وضمن حدود المخاطر المقبولة ما أمكن، بالإضافة لذلك فإن على الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) أن تتولى عمليات التخطيط والتنظيم المؤسسي من خلال رسم الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل وتقوم ببناء وتطوير الهياكل التنظيمية الهرمية والدائرية (التي تكون على شكل لجان) وبما يؤدي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وبناء الآليات والأدوات والمعايير الكفيلة بقياس القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات وبما يمكن المجلس والإدارة التنفيذية العليا من مراقبة عمليات البنك للتأكد من سلامة آليات التخطيط والتنظيم والتوظيف لموارد تكنولوجيا المعلومات بهدف أخذ التغذية الراجعة بغية التحسين والتطوير المستمرين، كل ذلك ضمن بُعد الارتكاز على مبدأ فصل المهام والأدوار وتوزيعها بشكل سليم بين المجلس من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى.

و إيماناً من بنك الاتحاد بأهمية حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها)، حيث تم تطوير هذا الدليل بناءً على دليل البنك المركزي الأردني بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها التي تنسجم مع وتكمل دليل الحاكمية المؤسسية المعتمد في البنك ودليل البنك المركزي الخاص بدليل الحاكمية المؤسسية للبنوك وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة وسيتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة من خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات المنبثقة عن مجلس الإدارة.



القسم الثاني: التعاريف

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المحددة لها فيما بعد ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك، ويتم الرجوع إلى قانون البنوك بشأن أية تعريفات أخرى لم ترد في هذا الدليل:

1. حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.
2. أهداف الحاكمية والإدارة: مجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
3. أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة الأهداف الرئيسية والفرعية المتعلقة بنشاطات الحاكمية والإدارة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واللائمة لتحقيق الأهداف المؤسسية.
4. الأهداف المؤسسية: مجموعة الأهداف المتعلقة بالحاكمية والإدارة المؤسسية واللائمة لتحقيق احتياجات أصحاب المصالح وأهداف هذا الدليل.
5. المجلس: مجلس إدارة البنك.
6. الإدارة التنفيذية: تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام ومساعد المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير الخزينة ومدير الامتثال.
7. أصحاب المصالح: أي ذي مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية المعنية.
8. المدقق: الشخص (الطبيعي أو المعنوي) أو الجهة المختصة بفحص عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وبما ينسجم مع متطلبات التعليمات بهذا الخصوص والمتفق معه من قبل إدارة البنك لتحقيق تلك المتطلبات لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية ولا تزيد عن ستة سنوات متتالية.

القسم الثالث: هيكل التحكم المؤسسي

هيكل التحكم المؤسسي موضح بشكل تفصيلي في دليل الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance Manual).

القسم الرابع: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders' Needs) وتحقيق توجهات وأهداف البنك

يكون ذلك من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:

1. توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
2. إدارة حكيمة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر منها.
3. توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
4. الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة وذات اعتمادية متميزة.
5. إدارة حكيمة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
6. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية.
7. تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلي.
8. تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
9. إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام خدمات ومنتجات.



2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

وذلك من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير عناصر تمكين (دعامات) سبعة (Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل ب:

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل.
2. أهداف الحاكمية والإدارة.
3. الهياكل التنظيمية.
4. المعلومات والتقارير.
5. الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
6. المعارف والمهارات والخبرات.
7. منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات، وضرورة توفيرها بمواصفات وأبعاد محددة لتحقيق وخدمة متطلبات وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ليس فقط في عمليات تكنولوجيا المعلومات وحسب وإنما في كافة عمليات البنك المرتكزة على المعلومات والتكنولوجيا.

3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم

وذلك بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.

4. فصل العمليات والمهام

وذلك بفصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

5. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال

تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

القسم الخامس: الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة

1. تعتبر الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة ومعطياتها حدا أدنى يتوجب على إدارة البنك العليا الامتثال لها وتحقيقها بشكل مستمر، وتعتبر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المسؤول الأول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلباتها، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمجلس ككل المسؤول النهائي بهذا الخصوص، ويتوجب على كافة دوائر البنك وعلى وجه الخصوص دائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة المشاريع تحديد عملياتها وإعادة صياغتها بحيث تحاكي وتغطي متطلبات كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
2. يتولى المجلس المسؤولية المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة.
3. يتولى المجلس ودائرة إدارة المخاطر المسؤولية المباشرة عن عملية "ضمان إدارة حصة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات" وعملية "إدارة المخاطر".



القسم السادس: نشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

يقوم البنك بنشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الخاص به على موقعه الإلكتروني و/أو بأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور، حيث يقوم البنك بالإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لديه، والإفصاح أيضًا عن معلومات تهم أصحاب المصالح وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

وتعتبر متطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعد تطبيقها خطوة أولى ونقطة بداية تجاه التطوير والتحسين المستمر لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وعليه يتوجب على إدارة البنك مواكبة الإصدارات الناشئة المستقبلية وتحديثاتها فيما يخص الإطار العام.

القسم السابع: الواجبات والمسؤوليات

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف المعنية بتطبيق الدليل كل بحسب دوره وموقعه، فيما يلي الأطراف المعنية ومسؤولياتها الرئيسية بهذا الخصوص:

1. رئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين المستعان بهم
تولي مسؤوليات التوجيه العام والموافقة على المهام والمسؤوليات والدعم وتقديم التمويل اللازم.
2. الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات والفروع
تولي مسؤوليات تسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
3. لجنة تكنولوجيا المعلومات التوجيهية
تولي مسؤوليات إدارة وتوجيه والإشراف عليه بشكل مباشر والتوصية بتوفير الموارد اللازمة لإتمامه، والتأكد من الفهم الصحيح من قبل كافة الأطراف بمتطلبات وأهداف التعليمات.
4. التدقيق الداخلي
تولي مسؤولياته المناطة به كما هو مذكور في البند سابقاً، والمشاركة بما يمثل دور التدقيق الداخلي في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل.
5. إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانون
تولي مسؤوليات المشاركة في المشروع / البرنامج بما يمثل دور تلك الإدارات، والتأكد من تمثيل المشروع / البرنامج من قبل كافة الأطراف المعنية.
6. المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار
COBIT 5 Foundation, COBIT 5 Assessor, COBIT 5 Implementation, CGEIT المستعان بهم من داخل البنك ومن خارجه
تولي دور المرشد لنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية التطبيق.



القسم الثامن: اللجان

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكيل اللجنة

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.
- تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيسًا لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

صلاحيات اللجنة

- لجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى.
- لجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والامتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين.
- يكون اجتماع اللجنة قانونيًا بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصيًا وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

مقرر اللجنة

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة

إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:

- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي أهداف الحاكمية والإدارة.



3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.
10. تتولى لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بالإضافة لمهامها المنصوص عليها في التعليمات اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الأهداف (Enterprise Goals and Alignment Goals)، بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers and Components) الستة الواردة في التعليمات، وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار الـ (Design Factors) الواردة في (COBIT 2019 – Design Guide).

اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات

لضمان أن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات وتحقيق الأستخدام الأمثل للموارد وتحقيق المنافع وتقليل الأخطار لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وبشكل مستدام.

تشكيل اللجنة

- تشكل اللجنة بقرار من الإدارة التنفيذية العليا.
- تتشكل اللجنة برئاسة المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية بما في ذلك مدير التكنولوجيا CTO ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات.
- ينتخب المجلس أحد أعضائه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي.

صلاحيات اللجنة

للجنة دعوة الغير لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم.

اجتماعات اللجنة

- تجتمع اللجنة بشكل دوري على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث توثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية.

النصاب

يكون إجتماع اللجنة قانونيًا بحضور 3 أعضاء من التصنيف (أ) و 2 من التصنيف (ب) على الأقل حيث أن عدد أعضاء اللجنة 15، حيث يكون كل من المدير العام، ونائب المدير العام، ورئيس التكنولوجيا، ورئيس المخاطر تصنيف (أ) وباقي الأعضاء تصنيف (ب)، وكل من رئيس إدارة التدقيق الداخلي وعضو مجلس الإدارة عضوين مراقبين.

مقرر اللجنة

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة.



مهام ومسؤوليات اللجنة

تتولى اللجنة على وجه الخصوص القيام بالمهام التالية:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وأهداف الحاكمية والإدارة.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
 - تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 - تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

القسم التاسع: التدقيق الداخلي والخارجي

- على المجلس رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدمق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها مراجعة فنية متخصصة (IT Audit) من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، حاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/ أو أية معايير أخرى موازية.
- على لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدمق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك بحسب ما ورد في النقطة الثانية في النقطة د من هذا البند ووفق النموذج المعتمد وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدمق الخارجي من جهة أخرى.
- على المجلس التأكد ومن خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه من قيام المدمق الداخلي والمدمق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:
- معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:
 - تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
 - توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
 - الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.



- الالتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل متناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.

1. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيا ل مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المبينة في الدليل الصادر عن البنك المركزي وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنويا على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1) مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، وعلى أن يتم تزويد البنك المركزي الأردني بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتمادا على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمنا الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتاريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك مالك كل ملاحظة.
2. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيدا تدريجيا في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
3. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوار تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية تأخذ كل ما ورد في النقطة (د) في البند سابقا بعين الاعتبار، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلا بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
4. يسمح باعتماد تقارير المدقق الداخلي والخارجي من قبل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات أو اللجنة القائمة مقامها، على أن يتم إطلاع المجلس على التقارير.
5. من الممكن الحصول على خدمات التدقيق الداخلي (Outsource) للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لجهة خارجية متخصصة مستقلة تماما عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الخصوص، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وأية تعليمات أخرى ذات صلة واحتفاظ لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس والمجلس نفسه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية هذه المتطلبات كحد أدنى.

القسم العاشر: المبادئ والسياسات وأطر العمل

- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة.
- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد المبادئ والسياسات وأطر العمل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة.
- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وأهداف الحاكمية والإدارة، وعلى أن تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال.
- يراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثها كمراجع لصياغة تلك السياسات.



القسم الحادي عشر: الهياكل التنظيمية

- على المجلس اعتماد الهياكل التنظيمية الهرمية واللجان وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية.
- يراعى ضمان فصل المهام المتعارضة بطبيعتها ومتطلبات الحماية التنظيمية المتعلقة بالرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

القسم الثاني عشر: المعلومات والتقارير

- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصادقية ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في المعيار (COBIT 5 – Enabling Information).
- على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة المعلومات والتقارير، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالها وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، وعلى أن يتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

القسم الثالث عشر: الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

- على المجلس أو من يفوض من لجانه والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق أهداف الحاكمية والإدارة وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية.
- على المجلس أو من يفوض من لجانه والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعلى أن يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

القسم الرابع عشر: المعارف والمهارات والخبرات

- على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الأردني بشكل عام، وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- على إدارة البنك توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه.
- على الإدارة التنفيذية في البنك الاستمرار برفد موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلي ويحقق أهداف الحاكمية والإدارة.
- على الإدارة التنفيذية في البنك تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.



القسم الخامس عشر: منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات

- على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.
- على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لمنظومة الأخلاق والممارسات المهنية المعتمدة من قبل المجلس بحيث تتضمن بالحد الأدنى منظومة الأخلاق المهنية الواردة في المعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته.
- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات على سبيل المثال لا الحصر.

القسم السادس عشر: اتفاقيات الإسناد (Outsourcing) مع الغير

على البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك التأكد من التزام الغير بتطبيق بنود التعليمات الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، وبما لا يعفي المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات بما في ذلك متطلبات التدقيق.

بيان عن مدى الالتزام بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

يلتزم بنك الاتحاد بتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2020





تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / 010932

إلى السادة المساهمين

بنك الاتحاد

(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الاتحاد (شركة مساهمة عامة محدودة) "البنك" وشركاته التابعة المشار إليها "بالمجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2020، وكل من قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وإيضاحات حول القوائم المالية متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الأردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.



تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أدناه ضمن إجراءات التدقيق:

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر	أمور التدقيق الرئيسية
<p>لقد حصلنا على فهم تفصيلي لعمليات أعمال التسهيلات والتمويلات الائتمانية للمجموعة والسياسات المحاسبية عند تطبيق المعيار الدولي لإعدادات المالية رقم (9) بما في ذلك التقديرات المحاسبية الهامة والأحكام المستخدمة. لقد قمنا بإشراك خبراءنا المعنيين بالأمر لمساعدتنا في تدقيق نماذج المعايير الدولية لإعدادات التقارير المالية رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2020.</p> <p>لقد اخترنا تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل عناصر التحكم ذات الصلة والتي تضمنت اختبار ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نظم الرقابة القائمة على النظام البنكي واليدوي بشأن الاعتراف في الوقت المناسب بالتسهيلات والتمويلات الائتمانية؛ • نظم الرقابة المتعلقة بنماذج حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • نظم الرقابة المتعلقة بتقديرات تقييم الضمان. • نظم الرقابة المتعلقة بالحوكمة وعملية الموافقة على شروط انخفاض القيمة ونماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التقييم المستمر الذي تجريه الإدارة. <p>لقد قمنا بفهم لطبيعة السلامة النظرية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييمها من خلال إشراك خبراءنا المعنيين بالأمر لضمان امتثاله للحد الأدنى من متطلبات المعيار. ولقد أجرينا اختباراً للصحة الحسابية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق إجراء عمليات إعادة الاحتساب حسب تعليمات المعيار وتعليمات البنك المركزي الأردني وقيد الأشد بينهما ويستثنى من ذلك التعرضات الائتمانية مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها أو أي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني. قمنا بتقييم اتساق مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد انخفاض القيمة.</p> <p>وفيما يتعلق بالمخصصات مقابل التعرضات المصنفة كمرحلة (1) والمرحلة (2)، فقد حصلنا على فهم لطبيعة منهجية المجموعة المتعلقة بتحديد المخصص وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية وكفاية البيانات التي تستخدمها الإدارة. لقد أجرينا تقييماً لمدى ملاءمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات في مراحل مختلفة. ولقد قمنا بفحص مدى ملاءمة عملية التصنيف التي تقوم بها المجموعة لعينات من التعرض.</p>	<p>1. انخفاض القيمة الدفترية للتسهيلات والتمويلات الائتمانية بموجب المعيار الدولي لإعدادات التقارير المالية رقم (9):</p> <p>تدرج التسهيلات والتمويلات الائتمانية للمجموعة في قائمة المركز المالي بمبلغ حوالي 3 مليار دينار كما في 31 كانون الأول 2020. بلغ مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة حوالي 119.5 مليون دينار كما في هذا التاريخ، والذي يمثل مخصص بحوالي 47.7 مليون دينار عن تعرضات المرحلة (1) و (2)، ومخصص بحوالي 71.8 مليون دينار مقابل التعرضات المصنفة تحت المرحلة (3).</p> <p>وتعد مراجعة انخفاض القيمة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية أمراً هاماً لتدقيقنا نظراً لمقدارها (إذ تمثل نسبة تلك الموجودات حوالي 56% من إجمالي الموجودات) ويرجع ذلك إلى أهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف تلك التسهيلات والتمويلات الائتمانية في المراحل المختلفة وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة علاوة على تعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة الواردة في الإيضاح رقم (2) حول القوائم المالية الموحدة والمتعلق بالسياسات المحاسبية، والإيضاح رقم (4) الخاص بالأحكام والتقديرات الجوهرية التي تستخدمها الإدارة والإيضاح رقم (44) بشأن الإفصاحات حول مخاطر الائتمان.</p> <p>تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً للمرحلة (1) أو الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة بالكامل للمرحلة (2). ويتعين رصد مخصص عن الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة بالكامل لأي أداة مالية إذا كانت مخاطر الائتمان عليها قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي. ويتم مقارنتها مع احتساب المخصصات حسب تعليمات البنك المركزي الأردني وقيد الأشد بينهما ويستثنى من ذلك التعرضات الائتمانية مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها أو أي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني.</p> <p>وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة تقدير مرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب التعاقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها والناتجة من ترجيح سيناريوهات اقتصادية مستقبلية متعددة، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأصل. ويستخدم البنك نماذج إحصائية لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث تعد المتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات هي احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والتعرض عند التعثر والواردة في الإيضاح رقم (44) حول القوائم المالية الموحدة.</p>



أمور التدقيق الرئيسية

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

لقد أجرينا مناقشات مع الإدارة بشأن الافتراضات المستقبلية التي تستعين بها إدارة المجموعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ثم قمنا بمقارنة الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعلن.

لقد قمنا باختيار عينات من التسهيلات والتمويلات الائتمانية وقيمتنا دقة التعرض لحسابات احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والتعرض عند التعثر المستخدمة من قبل الإدارة في حساباتهم للخسائر الائتمانية المتوقعة.

قمنا باختبار عينات لبعض المخاطر من التسهيلات والتمويلات الائتمانية التي تم تحديدها على أنها فردية وفحصنا تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية، وقيمتنا بتقييم معقوليتها وتقييم حسابات المخصصات الناتجة. علاوة على ذلك، لقد فحصنا بشكل دقيق التقديرات والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة حول حساب الخسائر بافتراض التعثر للتعرضات ذات الانخفاضات.

الفردية من خلال اختبار قابلية التنفيذ وكفاية تقييم الضمانات الأساسية والاسترداد المقدّر عند التعثر.

ولقد قمنا أيضًا بتقييم دقة الإفصاحات الواردة بالقوائم المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

قمنا بتقييم التعديلات التي أجرتها الإدارة للاستجابة لحدث كوفيد 19 من خلال تقييم تعديلات النموذج فيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المستقبلية المدمجة في احتساب انخفاض القيمة من خلال إشراك المتخصصين لدينا لتحدي السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة والوزن المطبق للأخذ بعين الاعتبار الخسائر غير النمطية؛

قمنا بتحديد فيما إذا كان مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة تم قيده وفقًا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

لقد قمنا بالتعاون مع متخصصي تكنولوجيا المعلومات الداخليين لدينا باختبار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في عملية انخفاض قيمة الائتمان والتحقق من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين الأنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. كما وقمنا بتقييم الضوابط المستندة إلى النظام واليدوية المتعلقة بالاعتراف والقياس لمخصص انخفاض القيمة. بما في ذلك النظر في الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن كوفيد 19؛

يتم تقييم محفظة الشركات الخاصة بالتسهيلات والتمويلات الائتمانية بشكل فردي للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويقتضي ذلك من الإدارة تجميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان أو أثناء تقييم معايير انخفاض قيمة الائتمان للتعرض. وقد يتضمن حكم الإدارة كذلك التغاضي عن تحديد الفئات يدويًا ووفقًا لسياسات المجموعة.

يتم تنفيذ قياس قيم الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضات الأفراد والمصنفة ضمن المرحلة (1) والمرحلة (2) بواسطة النماذج اليدوية.

يتم تصنيف تعرضات الأفراد على أنها منخفضة القيمة بمجرد وجود شكوك حول قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته نحو السداد للمجموعة وفقًا للشروط التعاقدية الأصلية.

يتم قياس التسهيلات والتمويلات الائتمانية منخفضة القيمة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما في ذلك الأسعار السوقية الملحوظة أو القيمة العادلة للضمان. ويتم احتساب خسارة انخفاض القيمة على أساس النقص في التسهيلات والتمويلات الائتمانية المدرجة بالقيمة الحالية صافية من التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي بعد مقارنتها مع تعليمات البنك المركزي الأردني لاحتساب المخصصات وقيد الأشد بينهما ويستثنى من ذلك التعرضات الائتمانية مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها أو أي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني. وتتضمن العوامل التي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر انخفاض القيمة الحسابات التي خضعت للتقييم الفردي القروض الإجمالية للعميل، وتقييم المخاطر، وقيمة الضمان، واحتمال التملك التام والتكاليف المترتبة على استرداد الديون.

كما يرد في الإيضاح رقم (51)، ان أثر جائحة كوفيد 19 أثرت بشكل كبير على تحديد الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة وتطلب تطبيق أحكام مشددة. لمعالجة أوجه عدم التيقن المتأصلة في البيئة الحالية والمستقبلية ولعكس جميع عوامل المخاطر ذات الصلة التي لم يتم أخذها في نتائج نموذج البنك، طبقت الإدارة تعديلات كمية ونوعية لتأثيرات سيناريوهات الاقتصاد الكلي غير المسبوقة الناشئة عن الوباء، والتأثيرات المؤقتة لبرامج دعم المدفوعات التي تقودها البنوك والحكومة، والتي قد لا تخفف بشكل تام الخسائر المستقبلية، والتأثيرات على القطاعات الضعيفة بشكل خاص المتأثرة بكوفيد 19.

أجرى البنك تعديلات على نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمراعاة التأثير المحتمل لوباء كوفيد 19 لمعالجة التأثير على قطاعات معينة أو عملاء محددين بناءً على توقعات التدفق النقدي بهم.



نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر	أمور التدقيق الرئيسية
<p>لقد ارتكنا منهجنا في التدقيق على الضوابط التكنولوجية ومن ثم فقد تم تحديد الإجراءات التالية لإجراء اختبار على عملية الحصول والضوابط المتعلقة بالأنظمة التكنولوجية.</p> <p>لقد أجرينا اختباراً على الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بعناصر التحكم الآلي والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي والتي تغطي الأمور المتعلقة بأمن الدخول إلى الوسائل التكنولوجية وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة.</p> <p>لقد راجعنا المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية المتعلقة بمنطقها الحاسوبي في التقارير.</p> <p>لقد أجرينا اختبارات على عناصر الضوابط الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجوهرية ذات الصلة بإدارة أساليب الأعمال.</p>	<p>2. أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد البيانات المالية</p> <p>لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال التركيز نظراً لكبر وتنوع حجم المعاملات التي تتم معالجتها يومياً بواسطة البنك والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية الآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وتنطوي إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة على مخاطر تتعلق بعدم تصميمها تصميمًا دقيقاً ولا عملها بشكل فعال. على وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة تعد ضرورية للحد من احتمال الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.</p>

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهريّة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن إعداد القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة بصورة عامة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالي من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن احتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين استناداً لهذه القوائم المالية الموحدة.



كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال، التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
- تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل ضمن المجموعة "البنك وشركاته التابعة" لبدء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والاشراف والأداء حول تدقيق المجموعة. نبقي المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

16 شباط 2021

احمد فتحي شتيوي

إجازة رقم (1020)

Deloitte & Touche (M.E.)

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

010105



قائمة (أ)

31 كانون الأول		إيضاح	
2019	2020		
دينار	دينار		
الموجودات			
563,867,223	721,060,432	5	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
330,805,729	397,084,528	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,000,000	4,448,457	7	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
16,535,618	15,219,896	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
2,635,851,371	2,951,628,133	9	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
32,313,468	31,654,110	10	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
765,573,933	904,003,434	11	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
354,022	349,507	12	استثمار في شركة حليفة
72,138,592	68,782,265	13	ممتلكات ومعدات - بالصافي
12,891,744	25,652,474	ب/21	موجودات ضريبية مؤجلة
26,517,873	27,031,520	43	موجودات حق إستخدام
24,409,882	27,046,436	14	موجودات غير ملموسة - بالصافي
95,416,530	99,743,804	15	موجودات أخرى
4,579,675,985	5,273,704,996		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
149,997,070	280,688,045	16	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
3,575,967,461	4,003,010,992	17	ودائع عملاء
185,698,024	251,302,459	18	تأمينات نقدية
65,169,905	90,152,003	أ/19	أموال مقترضة
-	21,300,000	ب/19	قروض مسانده
930,224	1,333,898	20	مخصصات متنوعة
25,451,501	26,453,949	43	التزامات عقود تأجير
20,634,229	24,680,734	أ/21	مخصص ضريبة الدخل
76,583,458	68,379,574	22	مطلوبات أخرى
4,100,431,872	4,767,301,654		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
160,000,000	160,000,000	23	رأس المال المكتتب به والمدفوع
80,213,173	80,213,173	23	علاوة إصدار
56,257,522	61,004,473	24	احتياطي قانوني
38,833,125	41,829,012	24	احتياطي اختياري
372,413	(2,609,036)	26	احتياطي القيمة العادلة
51,596,833	67,518,099	27	أرباح مدورة
387,273,066	407,955,721		مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك
91,971,047	98,447,621		حقوق غير المسيطرين
479,244,113	506,403,342		مجموع حقوق الملكية
4,579,675,985	5,273,704,996		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (52) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.



قائمة (ب)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2019	2020		
دينار	دينار		
252,884,755	253,496,049	30	الفوائد والعوائد الدائنة
116,446,250	102,662,234	31	الفوائد والمصاريف المدينة
136,438,505	150,833,815		صافي إيرادات الفوائد والعوائد
25,990,001	22,413,261	32	صافي إيرادات العمولات
162,428,506	173,247,076		صافي إيرادات الفوائد والعوائد والعمولات
6,964,464	6,750,040	33	أرباح عملات أجنبية
239,567	2,334,837	34	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
71,875	108,872		صافي أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأه
1,039,085	619,013	35	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,469,127	1,456,600	36	إيرادات أخرى
172,212,624	184,516,438		إجمالي الدخل
46,521,562	44,157,399	37	نفقات موظفين
12,620,578	14,163,978	13 و 14	استهلاكات وإطفاءات
28,911,804	33,433,775	38	مصاريف أخرى
3,316,267	3,845,366	43	استهلاك موجودات حق الاستخدام
574,032	402,380	43	مصرف الإيجار
918,592	984,241	43	تكاليف التمويل
17,306,333	40,175,434	28	مصرف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(476,769)	(18,297)	15	(وفر) مخصص تدني عقارات مستملكة
1,161,541	470,862	20	مصرف مخصصات متنوعة
110,853,940	137,615,138		إجمالي المصروفات
61,358,684	46,901,300		الربح من التشغيل
(12,596)	5,485	12	حصة البنك من أرباح (خسائر) شركة حليفة
61,346,088	46,906,785		الربح للسنة قبل الضريبة - قائمة (هـ)
(23,329,865)	(16,862,741)	أ/21	ضريبة الدخل
38,016,223	30,044,044		الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)
			ويعود إلى:
31,613,674	23,567,470		مساهمي البنك
6,402,549	6,476,574		حقوق غير المسيطرين
38,016,223	30,044,044		
فلس / دينار	فلس / دينار		
-/198	-/147	39	حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (52) جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.



قائمة (ج)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
38,016,223	30,044,044	الربح للسنة - قائمة (ب)
		ينود الدخل الشامل
		ينود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الأرباح أو الخسائر
1,320,628	(2,884,815)	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة بعد الضريبة
39,336,851	27,159,229	إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
		الدخل الشامل للسنة العائد إلى:
32,845,461	20,682,655	مساهمي البنك
6,491,390	6,476,574	حقوق غير المسيطرين
39,336,851	27,159,229	



قائمة (د)

إجمالي حقوق الملكية	حقوق غير الميطارين	مجموع حقوق الملكية	أرباح محدرة*	التحيطات			علوة إصدار	رأس المال المكتتب به والمدفوع	
				القيمة العادية	اختيائي	قانوني			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020
479,244,113	91,971,047	387,273,066	51,596,833	372,413	38,833,125	56,257,522	80,213,173	160,000,000	الرصيد في بداية السنة
27,159,229	6,476,574	20,682,655	23,567,470	(2,884,815)	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)
-	-	-	(7,742,838)	-	2,995,887	4,746,951	-	-	المحول إلى الدتياطي
-	-	-	96,634	(96,634)	-	-	-	-	أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر
506,403,342	98,447,621	407,955,721	67,518,099	(2,609,036)	41,829,012	61,004,473	80,213,173	160,000,000	الرصيد في نهاية السنة
467,247,144	90,505,612	376,741,532	53,566,049	(727,049)	34,279,172	49,410,187	80,213,173	160,000,000	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
39,336,851	6,491,390	32,845,461	31,613,674	1,231,787	-	-	-	-	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	(11,401,288)	-	4,553,953	6,847,335	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)
(26,628,426)	(4,228,426)	(22,400,000)	(22,400,000)	-	-	-	-	-	المحول إلى الدتياطي
-	-	-	132,325	(132,325)	-	-	-	-	الأرباح الموزعة (إبصار 23)
-	-	-	86,073	-	-	-	-	-	أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر
(711,456)	(797,529)	86,073	86,073	-	-	-	-	-	الرصيد في نهاية السنة
479,244,113	91,971,047	387,273,066	51,596,833	372,413	38,833,125	56,257,522	80,213,173	160,000,000	الرصيد في نهاية السنة

* لا يمكن التصرف بمبلغ 23,297,858 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2020 (11,210,810) كما في 31 كانون الأول 2019 والتي تمثل موجودات ضريبية مؤقتة، وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني بحظر التصرف بها إلى بموافقة مسبقة منه.

* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 323,685 دينار والذي يمثل أرباح غير متحققة تخص فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادية من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

- يحظر التصرف بالفائض من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة الدائري والمحول إلى الأرباح المدورة وبالمبلغ 108,397 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 والخاص ببنك صفوة الإسلامي إلى بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

تعديل الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (52) جزئاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرراً معها مع تقرير المحقق المرفق.



قائمة (هـ)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2019	2020		
دينار	دينار		
61,346,088	46,906,785		الأنشطة التشغيلية:
			الربح قبل الضريبة - قائمة (ب)
			تعديلات بنود غير نقدية
12,620,578	14,163,978	13 و 14	استهلاكات واطفاءات
17,306,333	40,175,434	28	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
3,316,267	3,845,366	43	استهلاك موجودات حق الاستخدام
918,592	984,241	43	الفوائد على التزامات التأجير
(71,875)	(108,872)		(أرباح) بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(476,769)	(18,297)	15	(وفر) مخصص تدني عقارات مستلمة
(208,190)	67,097	34	خسائر (أرباح) موجودات مالية غير متحققة
445,414	202,170	38	خسائر بيع ممتلكات ومعدات
6,360	3,455		خسائر تقييم قروض محولة
1,161,541	470,862	20	مخصصات متنوعة
12,596	(5,485)	12	حصة البنك من (أرباح) خسائر شركة حليفة
383,477	26,280	38	خسائر بيع موجودات مستلمة وفاء لديون مستحقة
(2,287,622)	(3,079,791)	33	تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
94,472,790	103,633,223		الربح قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
			التغير في الموجودات والمطلوبات
2,377,264	(688,554)		(الزيادة) النقص في الأرصدة مقيدة السحب
(2,848,936)	1,248,625		النقص (الزيادة) في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
1,259,461	(1,449,068)		(الزيادة) النقص في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر
34,073,000	(20,983,000)		(النقص) الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر
(376,461,538)	(353,448,874)		(الزيادة) في التسهيلات وتمويلات ائتمانية المباشرة
(8,764,299)	(4,443,952)		(الزيادة) في الموجودات الأخرى
587,017,916	427,043,531		الزيادة في ودائع العملاء
43,883,488	65,604,435		الزيادة في تأمينات نقدية
9,031,577	(10,330,959)		(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى
384,040,723	206,185,407		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات المدفوعة
(21,725,107)	(25,200,592)	21/أ	ضريبة الدخل المدفوعة
(1,463,926)	(67,188)	20	مخصصات متنوعة مدفوعة
360,851,690	180,917,627		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(2,565,565)	(2,899,138)		(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
199,794,185	122,138,008	11	المستحق من موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(199,514,025)	(260,423,887)	11	(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(7,430,869)	(6,050,867)	13	(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات عن حساب شراء ممتلكات ومعدات
524,933	31,078	13	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(6,036,063)	(7,626,586)	14	(الزيادة) في موجودات غير ملموسة
10,000	10,000	12	توزيعات نقدية مقبوضة في شركة حليفة
(15,217,404)	(154,821,392)		صافي (الاستخدامات النقدية في) الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(26,577,548)	(29,513)		أرباح موزعة على المساهمين
(20,066,357)	24,982,098		الزيادة (النقص) في أموال مقترضة
-	21,300,000	19/ب	الزيادة في القروض المساندة
(3,918,611)	(4,036,550)	43	دفعات سداد اصل التزام التأجير
(234,176)	(304,256)	43	إعادة سداد جزء من فائدة التزام التأجير
(711,456)	-		أثر استبعاد شركة تابعة
(51,508,148)	41,911,779		صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) الأنشطة التمويلية
294,126,138	68,008,014		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
2,287,622	3,079,791	33	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
487,189,265	783,603,025		النقد وما في حكمه في بداية السنة
783,603,025	854,690,830	40	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (52) جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.



1. معلومات عامة

- ان بنك الاتحاد شركة مساهمة عامة أردنية تأسس خلال عام 1978 بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة (1964)، ومركزه الرئيسي مدينة عمان هذا وقد تم تحويله إلى بنك خلال عام 1991.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها اثنان وخمسون فرعًا والشركات التابعة في الأردن.
- ان أسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية - الأردن.
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 7 شباط 2021 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2. أهم السياسات المحاسبية:

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة وفقًا للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.
- إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:
 - أ. يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقًا لتعليمات البنك المركزي الأردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
 - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
 - عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد.
 - في بعض الحالات الخاصة يوافق البنك المركزي الأردني على ترتيبات خاصة لإحتساب وقيد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لعملاء تسهيلات ائتمانية مباشرة على مدى فترة محددة.
 - ب. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقًا لتعليمات البنك المركزي الأردني.
 - ج. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة المرحلية الموجزة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقًا. يتم احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون بموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتبارًا من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- ان الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 وباستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (3) - (أ) و(ب).

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرته، وتحقق السيطرة عندما يكون للبنك السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويتمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.



- يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة بقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعليا انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيها السيطرة على الشركات التابعة.
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة. يتم إظهار حقوق غير المسيطرين في صافي موجودات الشركات التابعة في بند منفصل ضمن قائمة حقوق الملكية للبنك.

كما في 31 كانون الأول 2020 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	31 كانون الأول 2020		طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020			
		رأس المال المدفوع	قيمة الاستثمار				الموجودات	المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
		دينار					دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الاتحاد للوساطة المالية	100	5,000,000	5,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	11,698,977	638,580	1,078,424	(234,021)
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	100	10,000,000	10,000,000	تأجير تمويلي	2015	الأردن	20,195,456	8,968,553	1,549,435	(616,756)
شركة الاتحاد الإسلامي للإستثمار*	58	113,039,028	65,562,636	تملك الأسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن	113,964,794	31,513	-	(30,050)
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	100,000	100,000	تصنيع وبرمجة وإعداد وتطوير وتوريد برامج	2019	الأردن	133,173	9,904	41,212	(11,757)
المجموع		128,139,028	80,662,636							

كما في 31 كانون الأول 2019 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	31 كانون الأول 2019		طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019			
		رأس المال المدفوع	قيمة الاستثمار				مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
		دينار					دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الاتحاد للوساطة المالية	100	5,000,000	5,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	11,657,187	1,200,147	999,518	(479,210)
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	100	7,500,000	7,500,000	تأجير تمويلي	2015	الأردن	12,590,134	4,531,941	1,300,252	(819,705)
شركة الاتحاد الإسلامي للإستثمار*	58	113,039,028	65,562,636	تملك الأسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن	113,970,382	7,051	4,325,574	(8,242)
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	100,000	100,000	تصنيع وبرمجة وإعداد وتطوير وتوريد برامج	2019	الأردن	100,000	-	-	-
المجموع		125,639,028	78,162,636							

* تمتلك شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار ما نسبته 62.4% من بنك صفوة الإسلامي حيث بلغ مجموع الموجودات مبلغ 1,820,239,203 دينار ومجموع المطلوبات مبلغ 338,896,708 دينار ومجموع الإيرادات مبلغ 42,398,214 دينار ومجموع المصروفات 26,567,194 دينار.



وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها
 - تتعرض للعوائد المتغيرة، أو لها الحق في العوائد المتغيرة، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها
 - لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.
- ويبعد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. وبأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة، يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها
 - إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليها.
 - إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيد في حقوق الملكية.
 - إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم.
 - إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
 - إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الأرباح أو الخسائر.
 - إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر المدورة كما هو ملائم.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، وإذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- تمثل حقوق غير المسيطرين الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق ملكية الشركات التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصروفات فوائد" في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.



تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية ائتمانيًا (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية ائتمانيًا، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانيًا (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحًا منه مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية ائتمانيًا، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضًا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضًا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوقًا غير الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض. تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الاقتصادي حيثما لا تُطبق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبنود متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في قائمة الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبنود متحوط له يؤثر على قائمة الأرباح أو الخسائر.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر؛ و



- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).

بعد الإعراف الأولي، سيتم أخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الأداة.

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئيًا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقًا بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.



ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدة كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوق عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدة.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ "سيناريوهات الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.



عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.



التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر :

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق أدوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالاعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصصة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي "متدني ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد؛
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.



وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقرض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى ائتمانياً عند منح المقرض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدنى ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)، التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقرض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك، أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من



المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناءً على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير، و
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن التي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحصائيات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (45) يوماً، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة ائتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقروض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.



العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن؛

إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند استردادها.



عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص؛ و
- عندما تشمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدية بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.



المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) مدتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- عند الإعراف الأولي، يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الاعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خللاً لذلك؛ أو
- كان الالتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقًا لاستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخلياً على هذا الأساس؛ أو
- إذا كان الالتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر".

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للالتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولا يعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص التزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال، انظر "صافي إيرادات الفوائد" أعلاه.



إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عندما يبذل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة اختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الالتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالالتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لالتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروفاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي المودود ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.



التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئيًا بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنها تُقاس لاحقًا:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا، مطروحًا منه، عندما يكون ذلك مناسبًا، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الالتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاس التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تليي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعليًا وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءًا من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءًا من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تدمج معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الاعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقًا لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمرًا اختياريًا ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدة، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس



العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عمومًا بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوط بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة تحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدّل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدّل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبند المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءًا من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوط التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصورًا بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحًا منه أي مبالغ أُعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فورًا إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمرًا محتملاً بدرجة كبيرة، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومتراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

تحوط صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحويلات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.



ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها إن وجد، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية:

%	
4 - 2	مباني
15 - 7	معدات وأجهزة وأثاث
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة وليست قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1)** وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى (2)** وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى (3)** وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية.



- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحسب الضرائب المؤجلة وفقًا للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيًا أو كليًا.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة وفقًا لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤوّل للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقًا للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤوّل للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.



الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد، كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين اول 2018 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم إستكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراة بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في نفس الفترة.
- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الآلي وخصه بنك صفوة وودائع العملاء وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات. وفيما يتعلق برخصة بنك صفوة الإسلامي عمرها الزمني غير محدد ولا يتم اطفاءها بل يتم احتساب فيما إذا كان هنالك تدني في قيمتها.

التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات. في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات. المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحاً منها تكاليف البيع – أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو الاطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

تملك شركات تابعة والشهرة

- يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المتملكة.
- يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المتملكة بقيمتها العادلة أو بحصتهم من صافي موجودات الشركة المتملكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المتملكة بعد انقاص قيمة التدني.
- تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المتملكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك.



إستثمار في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيرًا فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- تظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بموجب طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفائها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

العملات الأجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها. تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجلها التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصة في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالياً)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.



عقود الإيجار

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعزّمة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهرًا أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة، وبالنسبة لهذه العقود، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلًا للنمط الزمني الذي يتم فيه الاستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يقوم البنك باستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة)، مطروغًا منها حوافز الإيجار مستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقًا قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

لم يقم البنك بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحد.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الأرباح أو الخسائر.



البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجراً كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجراً وسيطاً، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترة المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات أخرى غير التأجير، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة أو التي سيتم إستلامها بموجب العقد لكل مكون.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقتنائها.

3. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. تعديلات لم ينتج عنها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2020 أو بعد ذلك التاريخ، في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية.

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية، ومعييار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية: التحقق والقياس والمعييار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) إفصاحات الأدوات المالية المتعلقة بإصلاح معيار سعر الفائدة	إن هذه التعديلات تعمل على تعديل متطلبات معينة تتعلق بمحاسبة التحوط بحيث تُطبّق المنشآت تلك المتطلبات على افتراض أن معيار سعر الفائدة الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوّطة والتدفقات النقدية من أداة التحوط لن يتغير نتيجة لإصلاح معيار سعر الفائدة؛ كما إن هذه التعديلات إلزامية لجميع علاقات التحوط التي تتأثر مباشرةً بإصلاح معيار سعر الفائدة؛
	لا يُقصد بهذه التعديلات تقديم إعفاء من أي عواقب أخرى ناشئة عن إصلاح معيار سعر الفائدة (إذا لم تُعد علاقة التحوط تفي بمتطلبات محاسبة التحوط لأسباب أخرى غير تلك المحددة في التعديلات، فيجب وقف محاسبة التحوط)؛
	تتطلب هذه التعديلات إفصاحات محددة حول مدى تأثير علاقات التحوط الخاصة بالمنشآت بتلك التعديلات.



المعايير الجديدة والمعدلة

تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال" فيما يتعلق بتعريف الأعمال

تعديلات على الإشارات إلى الإطار المفاهيمي في معايير التقارير المالية الدولية - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (2) المدفوعات على أساس الأسهم، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) اندماج الأعمال، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (6) استكشاف الموارد المعدنية وتقييمها، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (14) الحسابات المؤجلة التنظيمية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (34) التقارير المالية المرحلية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (37) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الأصول غير الملموسة، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (12) ترتيبات امتياز الخدمة، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (19) إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (20) تكاليف التجريد في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (22) معاملات العملات الأجنبية والاعتبارات المسبقة، وتفسير لجنة التفسيرات القياسية رقم (32) الأصول غير الملموسة - تكاليف الموقع الإلكتروني لتحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتباسات من الإطار، أو، في حال الإشارة إلى إصدار مختلف من الإطار المفاهيمي، توضيح ذلك.

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

إن التعديلات في تعريف الأعمال (التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)) هي تغييرات على الملحق (أ)، المصطلحات المحددة، وإرشادات التطبيق والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) فقط. إن هذه التعديلات:

- توضح أنه حتى يتم اعتبار مجموعة الأنشطة والموجودات التي تم الاستحواذ عليها على أنها أعمال، فإنه يجب أن تتضمن، على الأقل، مُدخلات وعملية جوهرية تساهمان معًا إلى حد كبير في القدرة على إنشاء المخرجات؛
- تُضيق نطاق تعريف الأعمال والمخرجات من خلال التركيز على السلع والخدمات المقدمة للعملاء وإزالة الإشارة إلى القدرة على خفض التكاليف؛
- تضيف إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كان قد تم الاستحواذ على عملية جوهرية؛
- تزيل الحاجة إلى تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مدخلات أو عمليات مفقودة والاستمرار في إنتاج المخرجات؛
- تُضيف اختبار تركيز اختياريًا يسمح بإجراء تقييم مبسط حول ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها لا تعتبر أعمالًا.

طبقت المجموعة التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية (2) و(6) و(15)؛ ومعايير المحاسبة الدولية (1) و(8) و(34) و(37) و(38)؛ وتفسيرات اللجنة الدولية لتفسير التقارير المالية ذات الأرقام (12) و(19) و(20) و(22)؛ وتفسير لجنة التفسيرات القياسية رقم (21) في السنة الحالية.



المعايير الجديدة والمعدلة

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء فيما يتعلق بتعريف المادية

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

تجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى ثلاثة جوانب جديدة للتعريف الجديد:

- التعقيم. ركز التعريف الحالي فقط على حذف المعلومات أو تحريفها، إلا أن المجلس خلّص إلى أنه قد يكون لإبهام المعلومات الجوهرية بمعلومات يمكن حذفها تأثير مماثل. وعلى الرغم من أن مصطلح التعقيم جديد في التعريف، إلا أنه كان بالفعل جزءًا من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (معيار المحاسبة الدولي 1.30)
 - من المتوقع - في حدود المعقول - أنه قد يكون لها تأثير. أشار التعريف الحالي إلى "قد يكون لها تأثير" والذي شعر المجلس أنه قد يُفهم على أنه يتطلب الكثير من المعلومات، إذ أن أي شيء تقريبًا "قد يكون" له تأثير على قرارات بعض مستخدمي القوائم المالية حتى وإن كانت احتمالية ذلك بعيدة.
 - المستخدمون الرئيسيون. أشار التعريف الحالي فقط إلى "المستخدمين" الذين يخشى المجلس أيضًا أنه قد يُفهم على نطاق واسع جدًا وأنه يتطلب مراعاة جميع المستخدمين المحتملين للقوائم المالية عند تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.
- يوفر التعديل للمستأجرين إعفاءً من تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بجائحة كورونا (كوفيد - 19) يعد تعديلًا على عقد الإيجار.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار المتعلقة بامتيازات الإيجار المتعلقة بجائحة كورونا (كوفيد - 19).

ب. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وتفصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة

سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

أول كانون الثاني 2021

إصلاح معيار سعر الفائدة - المرحلة (2) (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) إفصاحات الأدوات المالية، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) عقود التأمين، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار)

تُقدم التعديلات في معيار سعر الفائدة - المرحلة (2) (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الأرقام (7) و(4) و(16)) وسيلة عملية للتعديلات التي يتطلبها الإصلاح، وتوضح أن محاسبة التحوط لم تُوقَف فقط بسبب إصلاح معيار سعر الفائدة وإدخال الإفصاحات التي تسمح للمستخدمين بفهم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن إصلاح معيار سعر الفائدة الذي تتعرض له المنشأة وكيفية إدارة المنشأة لتلك المخاطر بالإضافة إلى تقدم المنشأة في التحول من إصلاحات معيار سعر الفائدة إلى معدلات مرجعية بديلة، وكيفية إدارة المنشأة لهذا الانتقال.

أول كانون الثاني 2022

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3): إندماج الأعمال المتعلقة بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي.

تعمل التعديلات على تحديث مرجع قديم للإطار المفاهيمي في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) دون تغيير المتطلبات في المعيار إلى حد كبير.



سارية المفعول للفترة السنوات التي تبدأ في أو بعد	المعايير الجديدة والمعدلة
أول كانون الثاني 2022	<p>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والآلات والمعدات المتعلقة بالمتحصلات قبل الاستخدام المقصود.</p> <p>تحظر التعديلات الخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات أي عائدات من بيع الأصناف المنتجة أثناء إحضار ذلك الأصل إلى الموقع وهيئته لحالته اللازمة ليكون قادرًا على التشغيل بالطريقة التي إرتأتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكلفة إنتاجها، في الربح أو الخسارة.</p>
أول كانون الثاني 2022	<p>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة المتعلقة بالعقود المثقلة بالتزامات - تكلفة الوفاء بالعقد.</p> <p>تحدد التعديلات أن "تكلفة تنفيذ" العقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". يمكن أن تكون التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد إما تكاليف إضافية للوفاء بهذا العقد (من الأمثلة على ذلك العمالة المباشرة والمواد) أو تخصيص التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقود (من الأمثلة على ذلك تخصيص رسوم الإستهلاك لبند من الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد).</p>
أول كانون الثاني 2022	<p>التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2018 - 2020 إجراء تعديلات على المعايير التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1) - تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى - يسمح التعديل للشركة التابعة التي تُطبق الفقرة د 16 (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1) بقياس فروق الترجمة التراكمية من خلال استخدام المبالغ المُبلّغ عنها من الشركة الأم، بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى معايير التقارير المالية الدولية. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية - يوضح التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عندما تطبق اختبار "10%" في الفقرة ب 3.3.6 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في تقييم ما إذا كان سيُلغى الاعتراف بالتزام مالي. تتضمن المنشأة فقط الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم التي يدفعها أو تستلمها المنشأة أو المقرض نيابة عن الآخر. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار - يزيل التعديل على المثال التوضيحي رقم (13) المصاحب للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) توضيح سداد المؤجر لتحسينات عقد الإيجار من أجل حل أي ارتباك محتمل فيما يتعلق بمعالجة حوافز الإيجار التي قد تنشأ بسبب الكيفية التي تم توضيح حوافز الإيجار بها في هذا المثال. معيار المحاسبة الدولي رقم (41) الزراعة - يلغي التعديل المطلوب الوارد في الفقرة (22) من معيار المحاسبة الدولي رقم (41) للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية الضريبية عند قياس القيمة العادلة للأصل الحيوي باستخدام تقنية القيمة الحالية.
أول كانون الثاني 2023	<p>تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض البيانات المالية المتعلقة بتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة تهدف التعديلات إلى تعزيز الاتساق في تطبيق المتطلبات من خلال مساعدة المنشأة على تحديد ما إذا كان يجب تصنيف الديون والمطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي التي لها تاريخ تسوية غير مؤكد على أنها متداولة (مستحقة أو يحتمل أن تكون مستحقة السداد خلال عام واحد) أو غير متداولة.</p>
أول كانون الثاني 2023	<p>تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) عقود التأمين تمديد الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).</p> <p>يغير التعديل تاريخ انتهاء الصلاحية المحدد للإعفاء المؤقت في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية، بحيث يُطلب من الشركات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023.</p>



المعايير الجديدة والمعدلة

سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

أول كانون الثاني 2023

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) عقود التأمين

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء ويوفر نهج قياس وعرضاً موحداً لجميع عقود التأمين. صُممت هذه المتطلبات لتحقيق هدف أن تكون لمحاسبة متسقة وقائمة على المبادئ لعقود التأمين. يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) عقود التأمين اعتباراً من أول كانون الثاني 2023.

أول كانون الثاني 2023

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) عقود التأمين

يُعدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) معالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) عقود التأمين في عام 2017. وتشمل التغييرات الرئيسية ما يلي:

- تأجيل تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) لمدة عامين إلى الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023.
- استبعاد إضافي لعقود بطاقات الائتمان والعقود المماثلة من نطاق المعيار والتي توفر تغطية تأمينية بالإضافة إلى استبعاد اختياري من النطاق لعقود القروض التي تنقل مخاطر تأمين كبيرة.
- الاعتراف بالتدفقات النقدية لاستحواذ التأمين المتعلقة بالتجديدات المتوقعة للعقود، بما في ذلك المخصصات الانتقالية والتوجيهات للتدفقات النقدية لاقتناء التأمين المعترف بها في الأعمال المقننة في اندماج الأعمال.
- توضيح تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) في المعلومات المالية المرحلية مما يسمح باختيار سياسة محاسبية على مستوى المشاة.
- توضيح تطبيق هامش الخدمة التعاقدية المنسوب إلى خدمة عائد الاستثمار والخدمات المتعلقة بالاستثمار والتغييرات في متطلبات الإفصاح المقابلة.
- تمديد خيار تخفيف المخاطر ليشمل عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والمشتقات غير المالية.
- تعديلات للطلب من المنشأة أن تعترف عند الإعراف الأولي بخسائر عقود التأمين المثقلة بالالتزامات الصادرة لكي تعترف أيضاً بمكاسب عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- عرض مبسط لعقود التأمين في قائمة المركز المالي بحيث تقوم المنشأة بعرض أصول والتزامات عقود التأمين في قائمة المركز المالي التي يتم تحديدها باستخدام محافظ عقود التأمين بدلاً من مجموعات عقود التأمين.
- إعفاء إضافي من عمليات النقل اندماج الأعمال وتخفيف إضافي للانتقال لتاريخ تطبيق خيار تخفيف المخاطر واستخدام نهج انتقال القيمة العادلة.

تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. ما يزال التبني مسموحاً به.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) البيانات المالية الموحدة ومعيير المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) فيما يتعلق بمعالجة بيع أو مساهمة الأصول من والمستثمر في شركته الزميلة أو المشروع المشترك.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك في فترة التطبيق الأولي.



4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراسات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم اثبات التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقيدين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة العقارات، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين اول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم إستكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.



مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (44).

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (44).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما تحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (44). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.



أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني. ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بالتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب. قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج. الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحويل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عمومًا من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

خيارات التمديد والإلغاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإلغاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإلغاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد، أو عدم خيار الإلغاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإلغاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.



المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي لسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
60,137,075	101,051,657	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:
179,521,732	269,306,430	حسابات جارية وتحت الطلب
86,700,000	165,000,000	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
237,508,416	185,702,345	متطلبات الاحتياطي النقدي
503,730,148	620,008,775	إجمالي الأرصدة لدى البنك المركزي
563,867,223	721,060,432	المجموع

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي كما في 31 كانون الأول 2020 و31 كانون الأول 2019.
- لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2020 و31 كانون الأول 2019.
- ان جميع الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني مصنفة ضمن المرحلة الأولى وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، كما لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020.



الحركة على إجمالي الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني:

31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
241,008,818	503,730,148	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
262,721,330	202,978,627	الأرصدة الجديدة خلال السنة
-	(86,700,000)	الأرصدة المسددة
503,730,148	620,008,775	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		البيان
2019	2020	2019	2020	2019	2020	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
96,507,428	163,075,597	96,345,450	162,452,001	161,978	623,596	حسابات جارية وتحت الطلب
234,509,657	234,198,613	234,509,657	214,198,613	-	20,000,000	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل
331,017,085	397,274,210	330,855,107	376,650,614	161,978	20,623,596	المجموع
(211,356)	(189,682)	(211,356)	(189,682)	-	-	مخصص التدني
330,805,729	397,084,528	330,643,751	376,460,932	161,978	20,623,596	صافي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 46,289,804 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (16,999,423 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت الأرصدة مفيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 7,545,767 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (6,857,213 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

فيما يلي الحركة على إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

2020				المجموع
المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
331,017,085	-	-	331,017,085	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
336,335,033	-	-	336,335,033	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(270,077,908)	-	-	(270,077,908)	الأرصدة المسددة
397,274,210	-	-	397,274,210	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

2019				المجموع
المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
248,406,070	-	-	248,406,070	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
288,018,603	-	-	288,018,603	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(205,407,588)	-	-	(205,407,588)	الأرصدة المسددة
331,017,085	-	-	331,017,085	إجمالي الرصيد في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التدني:

31 كانون الأول 2020		المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
		دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020		211,356	-	-	211,356
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة		189,682	-	-	189,682
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة		(211,356)	-	-	(211,356)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		-	-	-	-
الأثر على مخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاثة خلال السنة		-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة والإيداعات المعدومة		-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف		-	-	-	-
الرصيد كما في نهاية السنة		189,682	-	-	189,682

31 كانون الأول 2019		المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
		دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019		141,959	-	-	141,959
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة		183,425	-	-	183,425
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة		(114,028)	-	-	(114,028)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		-	-	-	-
الأثر على مخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاثة خلال السنة		-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة والإيداعات المعدومة		-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف		-	-	-	-
الرصيد كما في نهاية السنة		211,356	-	-	211,356

7. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
		31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
		2019	2020	2019	2020	2019	2020
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر		-	-	-	1,449,068	-	1,449,068
أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر		3,000,000	3,000,000	-	-	3,000,000	3,000,000
أكثر من 9 أشهر إلى 12 شهر		-	-	-	-	-	-
أكثر من سنة		-	-	-	-	-	-
المجموع		3,000,000	4,449,068	-	1,449,068	3,000,000	4,449,068
مخصص التدني		-	(611)	-	(611)	-	(611)
صافي إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		3,000,000	4,448,457	-	1,448,457	3,000,000	4,448,457



فيما يلي الحركة على إجمالي إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

2020	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	3,000,000	-	-	3,000,000
الإيداعات الجديدة خلال السنة	4,449,068	-	-	4,449,068
الإيداعات المسددة	(3,000,000)	-	-	(3,000,000)
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	4,449,068	-	-	4,449,068

2019	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	4,259,461	-	-	4,259,461
الإيداعات الجديدة خلال السنة	3,000,000	-	-	3,000,000
الإيداعات المسددة	(4,259,461)	-	-	(4,259,461)
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	3,000,000	-	-	3,000,000

إفصاح الحركة على مخصص التدني:

31 كانون الأول 2020	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020	-	-	-	-
خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة	611	-	-	611
المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير	-	-	-	-
التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة والإيداعات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد كما في نهاية السنة	611	-	-	611

31 كانون الأول 2019	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019	571	-	-	571
خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة	(571)	-	-	(571)
المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير	-	-	-	-
التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة والإيداعات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد كما في نهاية السنة	-	-	-	-



8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
74,800	78,294	سندات حكومية مدرجة في الأسواق المالية
3,536,138	1,463,324	سندات شركات مدرجة في الأسواق المالية
5,611,686	5,667,508	أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية
7,312,994	8,010,770	صناديق استثمارية
16,535,618	15,219,896	المجموع

9. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
		الأفراد (التجزئة)
5,315,122	2,481,742	حسابات جارية مدينة
549,935,654	691,793,785	قروض وكيميالات *
11,120,843	14,494,456	بطاقات الائتمان
		القروض العقارية
731,907,486	783,136,250	
		الشركات الكبرى
108,485,266	81,996,125	حسابات جارية مدينة
1,075,482,323	1,100,136,150	قروض وكيميالات *
		منشآت صغيرة ومتوسطة
29,451,272	25,149,124	حسابات جارية مدينة
130,963,019	176,403,540	قروض وكيميالات *
		الحكومة والقطاع العام
106,890,228	212,514,816	المجموع
2,749,551,213	3,088,105,988	ينزل: فوائد وعوائد معلقة
16,683,041	16,995,241	ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة
97,016,801	119,482,614	صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة
2,635,851,371	2,951,628,133	

- * صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 5,057,807 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (3,143,006 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت التسهيلات الائتمانية والتمويلات ضمن المرحلة الثالثة 118,245,398 دينار أي ما نسبته 3/83% من رصيد التسهيلات الائتمانية والتمويلات المباشرة كما في 31 كانون الأول 2020 (116,450,626 دينار أي ما نسبته 4/24% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 101,250,157 دينار أي ما نسبته 3/30% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2020 (99,767,585 دينار أي ما نسبته 3/65% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 305,008,749 دينار أي ما نسبته 9/88% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2020 (132,990,323 دينار أي ما نسبته 4/84% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت التمويلات وفقاً للشريعة الإسلامية والتي تخص بنك صفوة الإسلامي 1,193,020,390 دينار أي ما نسبته 38/63% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2020 (981,246,046 دينار أي ما نسبته 35/69% كما في 31 كانون الأول 2019).



إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,749,551,213	116,450,626	31,396,579	285,111,909	442,937,612	1,873,654,487	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
717,891,055	8,154,253	9,149,588	60,697,305	177,653,092	462,236,817	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(279,614,714)	(5,471,781)	(1,845,521)	(36,057,970)	(25,168,082)	(211,071,360)	التسهيلات المسددة
-	(1,002,841)	(11,487,602)	(60,143,204)	11,524,200	61,109,447	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,132,444)	3,991,464	122,689,573	(2,934,877)	(121,613,716)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	24,292,588	(1,066,122)	(11,245,382)	(1,033,392)	(10,947,692)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(13,986,934)	(221,511)	(230,859)	(12,539,614)	(1,083,003)	88,053	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(68,020,667)	(4,109,527)	818,855	(5,895,986)	(29,263,125)	(29,570,884)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(17,713,965)	(17,713,965)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة أو المحولة كبنود خارج قائمة المركز المالي
<u>3,088,105,988</u>	<u>118,245,398</u>	<u>30,726,382</u>	<u>342,616,631</u>	<u>572,632,425</u>	<u>2,023,885,152</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,381,764,805	117,508,889	9,409,450	245,592,451	382,802,606	1,626,451,409	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
814,474,699	9,648,934	7,329,590	67,250,714	167,534,041	562,711,420	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(333,629,768)	(14,013,762)	(2,012,605)	(22,614,159)	(53,032,883)	(241,956,359)	التسهيلات المسددة
-	(1,694,171)	(457,042)	(55,988,368)	509,548	57,630,033	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(3,611,842)	20,908,283	78,586,322	(19,818,615)	(76,064,148)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	24,023,320	(1,927,860)	(10,207,394)	(3,137,793)	(8,750,273)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(8,098,431)	(189,544)	(1,547,965)	(9,106,514)	32,485	2,713,107	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(91,222,098)	(1,483,204)	(305,272)	(8,401,143)	(31,951,777)	(49,080,702)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(13,737,994)	(13,737,994)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة أو المحولة كبنود خارج قائمة المركز المالي
<u>2,749,551,213</u>	<u>116,450,626</u>	<u>31,396,579</u>	<u>285,111,909</u>	<u>442,937,612</u>	<u>1,873,654,487</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- تم خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 تحويل تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة بمبلغ 14,822,171 دينار إلى بنود خارج المركز المالي (9,671,349 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) وشطب تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة بمبلغ 2,891,794 دينار وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص (4,066,645 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).



فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
97,016,801	189,784	9,708,250	61,873,990	8,438,426	16,806,351	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020
10,069,581	-	1,403,202	4,871,545	449,582	3,345,252	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال العام
(5,528,842)	-	(576,193)	(3,355,349)	(273,618)	(1,323,682)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
1,115,340	-	22,126	346,280	156,753	590,181	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(913,161)	-	11,264	(1,161,016)	(16,189)	252,780	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(202,179)	-	(33,390)	814,736	(140,564)	(842,961)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
13,223,043	-	2,008,715	3,327,599	2,963,848	4,922,881	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
19,952,614	(189,784)	2,188,585	13,503,004	2,774,879	1,675,930	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(15,250,583)	-	(2,057,503)	(13,151,263)	(16,315)	(25,502)	التسهيلات المعدومة أو المحولة
119,482,614	-	12,675,056	67,069,526	14,336,802	25,401,230	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						إعادة التوزيع
118,436,621	-	12,502,541	67,069,526	14,336,750	24,527,804	المخصصات على مستوى إفرادي
1,045,993	-	172,515	-	52	873,426	المخصصات على مستوى تجميعي
119,482,614	-	12,675,056	67,069,526	14,336,802	25,401,230	
						للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
87,648,181	347,241	6,788,777	61,932,663	6,826,408	11,753,092	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019
14,379,548	-	1,136,643	8,907,634	1,628,518	2,706,753	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال العام
(8,392,563)	-	(700,352)	(6,020,493)	(318,778)	(1,352,940)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
1,060,652	-	(3,593)	423,751	155,662	484,832	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
835,680	-	104,407	(261,731)	558,479	434,525	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(1,896,332)	-	(100,814)	(162,020)	(714,141)	(919,357)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
10,323,965	-	1,753,540	4,276,159	673,118	3,621,148	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
2,202,987	(157,457)	1,055,210	1,286,331	(370,840)	389,743	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(9,145,317)	-	(325,568)	(8,508,304)	-	(311,445)	التسهيلات المعدومة أو المحولة
97,016,801	189,784	9,708,250	61,873,990	8,438,426	16,806,351	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						إعادة التوزيع
96,417,065	189,784	9,648,450	61,873,990	8,438,306	16,266,535	المخصصات على مستوى إفرادي
599,736	-	59,800	-	120	539,816	المخصصات على مستوى تجميعي
97,016,801	189,784	9,708,250	61,873,990	8,438,426	16,806,351	

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى بمبلغ 5,528,842 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (8,392,562 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

المجموع	البنوك والمؤسسات المصرفية	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	للعام 2020
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
16,683,041	-	1,707,055	9,312,423	2,423,484	3,240,079	الرصيد في بداية السنة
4,385,515	-	836,422	1,280,781	646,343	1,621,969	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
1,609,934	-	54,334	738,822	108,749	708,029	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
2,463,381	-	206,242	2,198,450	25,080	33,609	الفوائد المعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات
16,995,241	-	2,282,901	7,655,932	2,935,998	4,120,410	الرصيد في نهاية السنة
						للعام 2019
16,198,168	115,562	1,119,455	8,802,669	3,776,288	2,384,194	الرصيد في بداية السنة
6,427,645	-	846,169	3,417,446	721,908	1,442,122	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
1,350,095	-	80,010	552,273	285,336	432,476	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
4,592,677	115,562	178,559	2,355,419	1,789,376	153,761	الفوائد المعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات
16,683,041	-	1,707,055	9,312,423	2,423,484	3,240,079	الرصيد في نهاية السنة



فيما يلي التعرضات الائتمانية وفق للمعيار الدولي للتقارير المالية (9):

كما في 31 كانون الأول 2020

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني									
المجموعة		المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى			
فوائد معلقة	الخصائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخصائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخصائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,120,410	25,401,230	708,769,983	4,120,410	20,113,075	28,323,459	-	1,534,974	22,088,956	للفرد
2,935,998	14,336,802	783,136,250	2,935,998	5,945,750	18,460,780	-	7,276,536	106,458,733	القروض العقارية
7,655,932	67,069,526	1,182,132,275	7,655,932	36,743,565	53,292,394	-	18,790,244	195,780,692	الشركات الكبرى
2,282,901	12,675,056	201,552,664	2,282,901	8,960,871	18,168,765	-	1,359,772	49,014,632	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
-	-	212,514,816	-	-	-	-	-	-	للحكومة والقطاع العام
16,995,241	119,482,614	3,088,105,988	16,995,241	71,763,261	118,245,398	-	28,961,526	373,343,013	

كما في 31 كانون الأول 2019

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني									
المجموعة		المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى			
فوائد معلقة	الخصائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخصائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخصائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,240,079	16,806,351	566,371,619	3,240,079	14,786,867	20,328,578	-	694,921	20,535,654	للموارد
2,423,484	8,438,426	731,907,486	2,423,484	5,134,012	17,042,952	-	3,169,916	108,837,181	القروض العقارية
9,312,423	61,873,990	1,183,967,589	9,312,423	45,459,194	61,610,235	-	6,496,920	164,345,616	الشركات الكبرى
1,707,055	9,708,250	160,414,291	1,707,055	8,461,687	17,468,861	-	463,417	22,790,037	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
-	189,784	106,890,228	-	-	-	-	-	-	للحكومة والقطاع العام
16,683,041	97,016,801	2,749,551,213	16,683,041	73,841,760	116,450,626	-	10,825,174	316,508,488	



إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات كما في نهاية السنة:

2020		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
		إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	1,873,654,487	442,937,612	285,111,909	31,396,579	116,450,626	2,749,551,213	
التعرضات الجديدة خلال السنة	462,236,817	177,653,092	60,697,305	9,149,588	8,154,253	717,891,055	
التعرضات المسددة خلال السنة	(211,071,360)	(25,168,082)	(36,057,970)	(1,845,521)	(5,471,781)	(279,614,714)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	61,109,447	11,524,200	(60,143,204)	(11,487,602)	(1,002,841)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(121,613,716)	(2,934,877)	122,689,573	3,991,464	(2,132,444)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(10,947,692)	(1,033,392)	(11,245,382)	(1,066,122)	24,292,588	-	
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	88,053	(1,083,003)	(12,539,614)	(230,859)	(221,511)	(13,986,934)	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(29,570,884)	(29,263,125)	(5,895,986)	818,855	(4,109,527)	(68,020,667)	
التعرضات المدعومة أو المحولة	-	-	-	-	(17,713,965)	(17,713,965)	
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	2,023,885,152	572,632,425	342,616,631	30,726,382	118,245,398	3,088,105,988	

2019		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
		إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	1,626,451,409	382,802,606	245,592,451	9,409,450	117,508,889	2,381,764,805	
التعرضات الجديدة خلال السنة	562,711,420	167,534,041	67,250,714	7,329,590	9,648,934	814,474,699	
التعرضات المسددة خلال السنة	(241,956,359)	(53,032,883)	(22,614,159)	(2,012,605)	(14,013,762)	(333,629,768)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	57,630,033	509,548	(55,988,368)	(457,042)	(1,694,171)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(76,064,148)	(19,818,615)	78,586,322	20,908,283	(3,611,842)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,750,273)	(3,137,793)	(10,207,394)	(1,927,860)	24,023,320	-	
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	2,713,107	32,485	(9,106,514)	(1,547,965)	(189,544)	(8,098,431)	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(49,080,702)	(31,951,777)	(8,401,143)	(305,272)	(1,483,204)	(91,222,098)	
التعرضات المدعومة أو المحولة	-	-	-	-	(13,737,994)	(13,737,994)	
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	1,873,654,487	442,937,612	285,111,909	31,396,579	116,450,626	2,749,551,213	

إفصاح الحركة على خسارة التدني كما في نهاية السنة:

2020		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
		إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	12,061,543	288,324	10,513,762	311,412	73,841,760	97,016,801	
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	819,149	460,707	4,809,191	23,766	3,956,768	10,069,581	
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	(1,403,753)	(22,902)	(1,957,837)	(5,693)	(2,138,657)	(5,528,842)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,529,902	150,096	(931,618)	(138,482)	(609,898)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(479,895)	(4,309)	896,460	373,869	(786,125)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(74,000)	(6,454)	(1,045,503)	(67,887)	1,193,844	-	
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(707,128)	(141,221)	5,049,217	(290,102)	9,312,277	13,223,043	
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	6,120,140	167,628	11,473,730	(52,759)	2,243,875	19,952,614	
خسارة التدني على التعرضات المدعومة أو المحولة	-	-	-	-	(15,250,583)	(15,250,583)	
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	17,865,958	891,869	28,807,402	154,124	71,763,261	119,482,614	



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
87,648,181	70,025,163	133,509	4,676,176	280,642	12,532,691	رصيد بداية السنة
14,379,548	7,003,118	99,277	5,323,787	156,831	1,796,535	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(8,392,563)	(5,055,171)	(5,850)	(408,014)	(43,222)	(2,880,306)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(774,212)	(10,348)	(612,723)	13,310	1,383,973	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,455,559)	258,149	1,462,669	(35,370)	(229,889)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	333,439	(32,524)	(229,543)	(19,336)	(52,036)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
10,323,965	11,632,868	(88,147)	(77,507)	(11,667)	(1,131,582)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
2,202,987	1,277,431	(42,654)	378,917	(52,864)	642,157	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(9,145,317)	(9,145,317)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
97,016,801	73,841,760	311,412	10,513,762	288,324	12,061,543	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للأفراد:

المجموع	2020						2019
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,506,291	805,977	-	-	-	-	805,977	1
1,884,083	928,263	-	-	-	-	928,263	2
4,438,619	3,552,051	-	-	78,315	-	3,473,736	3
4,116,248	5,279,016	-	-	148,800	-	5,130,216	4
2,962,299	4,527,185	-	-	404,524	-	4,122,661	5
88,653	2,120,357	-	-	13	-	2,120,344	6
1,231,559	401,706	-	-	3	-	401,703	7
974,758	1,530,094	1,530,094	-	-	-	-	8
549,169,109	689,625,334	26,793,365	3,602,075	17,855,226	226,708,921	414,665,747	غير مصنف
566,371,619	708,769,983	28,323,459	3,602,075	18,486,881	226,708,921	431,648,647	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالأفراد كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
566,371,619	20,328,578	6,889,181	13,646,473	166,724,067	358,783,320	إجمالي التعرضات في بداية السنة
220,952,643	2,689,190	57,690	1,767,991	90,556,310	125,881,462	التعرضات الجديدة خلال السنة
(50,305,780)	(1,924,211)	(357,495)	(951,957)	(11,937,851)	(35,134,266)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(556,919)	(2,781,317)	(6,197,702)	2,802,432	6,733,506	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(899,198)	983,786	13,535,216	(434,214)	(13,185,590)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	8,191,430	(737,189)	(2,868,952)	(461,560)	(4,123,729)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(789,922)	198,028	(119,213)	(391,420)	(369,951)	(107,366)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(27,399,466)	355,672	(333,368)	(52,768)	(20,170,312)	(7,198,690)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(59,111)	(59,111)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
708,769,983	28,323,459	3,602,075	18,486,881	226,708,921	431,648,647	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	299,044,711	125,774,531	5,829,367	2,361,160	16,359,968	449,369,737	
التعرضات الجديدة خلال السنة	139,706,537	90,476,418	2,244,203	1,120,272	2,603,312	236,150,742	
التعرضات المسددة خلال السنة	(51,073,501)	(11,895,793)	(529,607)	(156,033)	(2,565,119)	(66,220,053)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,373,242	172,013	(1,841,338)	(161,720)	(542,197)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10,184,653)	(5,261,448)	10,867,205	5,683,727	(1,104,831)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,883,898)	(1,438,415)	(1,390,280)	(544,768)	6,257,361	-	
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(417,407)	(47,337)	(1,239,408)	(1,097,439)	(199,141)	(3,000,732)	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(17,781,711)	(31,055,902)	(293,669)	(316,018)	(15,569)	(49,462,869)	
التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(465,206)	(465,206)	
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	358,783,320	166,724,067	13,646,473	6,889,181	20,328,578	566,371,619	

إفصاح الحركة على مخصص التدني للأفراد كما يلي:

2020	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	1,063,761	260,802	415,907	279,014	14,786,867	16,806,351	
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	1,490,205	432,037	180,372	1,285	1,241,353	3,345,252	
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	(104,684)	(18,592)	(44,559)	(3,634)	(1,152,213)	(1,323,682)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	530,346	129,873	(117,566)	(119,420)	(423,233)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(44,008)	(2,022)	297,445	355,813	(607,228)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(21,649)	(2,359)	(98,495)	(64,997)	187,500	-	
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(453,666)	(123,674)	786,943	(348,133)	5,061,411	4,922,881	
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	459,475	157,336	74,902	(59,903)	1,044,120	1,675,930	
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(25,502)	(25,502)	
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	2,919,780	833,401	1,494,949	40,025	20,113,075	25,401,230	

2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	970,017	216,761	296,127	115,820	10,154,367	11,753,092	
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	246,618	142,795	50,649	75,721	2,190,970	2,706,753	
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	(257,654)	(19,617)	(18,879)	(1,648)	(1,055,142)	(1,352,940)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	551,500	13,310	(132,072)	(10,348)	(422,390)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(30,111)	(22,545)	424,492	244,474	(616,310)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(17,326)	(9,996)	(63,117)	(28,904)	119,343	-	
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(521,394)	(11,667)	(158,528)	(87,881)	4,400,618	3,621,148	
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	122,111	(48,239)	17,235	(28,220)	326,856	389,743	
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(311,445)	(311,445)	
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	1,063,761	260,802	415,907	279,014	14,786,867	16,806,351	



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك العقارية:

2019	2020						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
932,348	411,436	-	-	15,157	-	396,279	1
8,231,107	3,758,447	-	-	130,137	-	3,628,310	2
40,195,244	28,845,155	-	-	451,639	-	28,393,516	3
30,224,804	23,832,011	-	-	1,537,432	-	22,294,579	4
69,896,441	64,677,398	-	-	20,451,218	-	44,226,180	5
39,396,289	64,495,394	-	-	35,332,967	-	29,162,427	6
28,646,851	17,783,660	-	-	14,860,533	-	2,923,127	7
5,552,015	5,523,181	5,523,181	-	-	-	-	8
508,832,387	573,809,568	12,937,599	14,165,914	19,513,736	320,689,571	206,502,748	غير مصنف
731,907,486	783,136,250	18,460,780	14,165,914	92,292,819	320,689,571	337,527,166	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالعقارية كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
731,907,486	17,042,952	18,933,371	89,903,810	261,730,344	344,297,009		إجمالي التعرضات في بداية السنة
117,063,258	46,042	355,634	6,080,129	71,555,318	39,026,135		التعرضات الجديدة خلال السنة
(41,109,647)	(1,442,216)	(873,402)	(8,478,467)	(9,967,212)	(20,348,350)		التعرضات المسددة خلال السنة
-	(334,489)	(6,161,571)	(21,821,389)	6,161,571	22,155,878		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(771,570)	645,176	34,877,589	(196,334)	(34,554,861)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,393,175	(97,993)	(4,051,426)	(109,600)	(2,134,156)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,771,947	301,356	53,193	(954,859)	50,081	5,322,176		إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(29,455,399)	(2,733,075)	1,311,506	(3,262,568)	(8,534,597)	(16,236,665)		التغيرات الناتجة عن تعديلات
(41,395)	(41,395)	-	-	-	-		التعرضات المعدومة أو المحولة
783,136,250	18,460,780	14,165,914	92,292,819	320,689,571	337,527,166		إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
676,724,409	17,120,272	6,673,084	61,491,607	244,750,976	346,688,470		إجمالي التعرضات في بداية السنة
148,183,107	1,121,363	1,661,882	9,092,911	67,233,620	69,073,331		التعرضات الجديدة خلال السنة
(71,435,823)	(2,163,631)	(1,688,238)	(4,961,170)	(35,408,406)	(27,214,378)		التعرضات المسددة خلال السنة
-	(664,579)	(295,322)	(14,490,346)	337,535	15,112,712		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,732,339)	13,937,377	40,974,660	(13,306,908)	(39,872,790)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,650,382	(1,299,894)	(2,167,339)	(980,598)	(1,202,551)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
118,377	(67,786)	(106,982)	671,605	-	(378,460)		إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(19,893,208)	(431,354)	51,464	(708,118)	(895,875)	(17,909,325)		التغيرات الناتجة عن تعديلات
(1,789,376)	(1,789,376)	-	-	-	-		التعرضات المعدومة أو المحولة
731,907,486	17,042,952	18,933,371	89,903,810	261,730,344	344,297,009		إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التدني للعقارية كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
8,438,426	5,134,012	92	3,169,824	28	134,470		رصيد بداية السنة
449,582	7,195	-	383,754	16	58,617		خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(273,618)	(253,900)	-	(12,926)	-	(6,792)		المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(96,769)	(92)	(77,162)	92	173,931		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(64,740)	-	79,888	-	(15,148)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	20,945	-	(18,823)	-	(2,122)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
2,963,848	1,432,947	-	1,472,943	(69)	58,027		إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
2,774,879	(217,625)	-	2,279,038	(15)	713,481		الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(16,315)	(16,315)	-	-	-	-		خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
14,336,802	5,945,750	-	7,276,536	52	1,114,464		إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
6,826,408	4,175,622	25	2,541,413	2,012	107,336		رصيد بداية السنة
1,628,518	1,579,623	-	11,563	9	37,323		خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(318,778)	(299,545)	-	(12,524)	(8)	(6,701)		المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(96,344)	-	(72,503)	-	168,847		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(642,509)	358	654,302	(358)	(11,793)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	24,712	(25)	(23,653)	(5)	(1,029)		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
673,118	817,020	(266)	7,950	-	(151,586)		إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(370,840)	(424,567)	-	63,276	(1,622)	(7,927)		الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
8,438,426	5,134,012	92	3,169,824	28	134,470		إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للشركات الكبرى:

2019	2020						
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	
المجموع	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
1	-	-	-	-	-	-	1
84,537,978	108,019,183	-	-	49	-	108,019,134	2
113,931,258	85,730,072	-	-	1,838,851	-	83,891,221	3
312,918,926	276,769,489	-	-	18,413,543	-	258,355,946	4
262,394,525	272,746,401	-	-	12,665,094	-	260,081,307	5
154,944,683	213,687,262	-	-	30,512,555	-	183,174,707	6
149,910,058	150,580,002	-	-	126,819,032	-	23,760,970	7
30,294,544	34,449,656	34,449,656	-	-	-	-	8
75,035,617	40,150,210	18,842,738	-	5,531,568	-	15,775,904	غير مصنف
1,183,967,589	1,182,132,275	53,292,394	-	195,780,692	-	933,059,189	المجموع



إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الكبرى كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,183,967,589	61,610,235	-	164,345,616	-	958,011,738	-	إجمالي التعرضات في بداية السنة
172,293,621	4,761,492	-	40,336,904	-	127,195,225	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(153,621,724)	(1,391,172)	-	(23,585,185)	-	(128,645,367)	-	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(29,251,640)	-	29,251,640	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(154)	-	59,926,248	-	(59,926,094)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,969,626	-	(1,368,446)	-	(4,601,180)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(17,389,879)	(824,047)	-	(11,784,603)	-	(4,781,229)	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
12,232,382	(1,483,872)	-	(2,838,202)	-	16,554,456	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(15,349,714)	(15,349,714)	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
<u>1,182,132,275</u>	<u>53,292,394</u>	<u>-</u>	<u>195,780,692</u>	<u>-</u>	<u>933,059,189</u>	<u>-</u>	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
977,174,855	69,750,315	-	162,346,127	-	745,078,413	-	إجمالي التعرضات في بداية السنة
376,283,872	4,027,380	-	49,418,878	-	322,837,614	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(134,822,654)	(6,941,285)	-	(12,746,683)	-	(115,134,686)	-	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(403,821)	-	(36,932,824)	-	37,336,645	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(136,359)	-	20,269,923	-	(20,133,564)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,514,221	-	(3,247,557)	-	(3,266,664)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(4,999,884)	109,141	-	(7,731,638)	-	2,622,613	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(18,689,315)	(330,072)	-	(7,030,610)	-	(11,328,633)	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(10,979,285)	(10,979,285)	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
<u>1,183,967,589</u>	<u>61,610,235</u>	<u>-</u>	<u>164,345,616</u>	<u>-</u>	<u>958,011,738</u>	<u>-</u>	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الكبرى كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
61,873,990	45,459,194	-	6,496,920	-	9,917,876	-	رصيد بداية السنة
4,871,545	2,311,751	-	3,943,123	-	(1,383,329)	-	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(3,355,349)	(359,719)	-	(1,815,860)	-	(1,179,770)	-	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(712,784)	-	712,784	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(88)	-	316,761	-	(316,673)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	814,824	-	(764,993)	-	(49,831)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
3,327,599	1,240,712	-	2,374,303	-	(287,416)	-	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
13,503,004	428,154	-	8,952,774	-	4,122,076	-	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(13,151,263)	(13,151,263)	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
<u>67,069,526</u>	<u>36,743,565</u>	<u>-</u>	<u>18,790,244</u>	<u>-</u>	<u>11,535,717</u>	<u>-</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
	إفرادي	تجميحي	إفرادي	تجميحي	إفرادي	تجميحي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
61,932,663	49,479,635	-	1,630,692	-	10,822,336	-	رصيد بداية السنة
8,907,634	2,440,925	-	5,097,317	-	1,369,392	-	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(6,020,493)	(3,146,329)	-	(327,901)	-	(2,546,263)	-	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(236,423)	-	(384,418)	-	620,841	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(57,236)	-	223,112	-	(165,876)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	131,639	-	(100,425)	-	(31,214)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,276,159	4,578,564	-	129,575	-	(431,980)	-	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
1,286,331	776,723	-	228,968	-	280,640	-	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(8,508,304)	(8,508,304)	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
61,873,990	45,459,194	-	6,496,920	-	9,917,876	-	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs):

المجموع	2020						2019
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميحي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميحي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
1	-	-	-	-	-	-	1
2	65,238	-	-	-	-	-	2
3	23,427,997	-	-	375,043	-	-	3
4	26,226,226	-	-	648,917	-	-	4
5	27,521,343	-	-	2,969,389	-	-	5
6	25,867,470	-	-	2,939,831	-	-	6
7	6,027,060	-	-	20,809,628	-	-	7
8	-	-	-	-	-	-	8
غير مصنف	-	4,438,882	12,958,393	8,313,431	25,233,933	-	غير مصنف
المجموع	109,135,334	18,168,765	12,958,393	36,056,239	25,233,933	109,135,334	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميحي	إفرادي	تجميحي	إفرادي	تجميحي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
160,414,291	17,468,861	5,574,027	17,216,010	14,483,201	105,672,192	-	إجمالي التعرضات في بداية السنة
80,109,079	657,529	8,736,264	12,512,281	15,541,464	42,661,541	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(27,206,979)	(714,182)	(614,624)	(3,042,361)	(3,263,019)	(19,572,793)	-	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(111,433)	(2,544,714)	(2,872,473)	2,560,197	2,968,423	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(461,522)	2,362,502	14,350,520	(2,304,329)	(13,947,171)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	3,738,357	(230,940)	(2,956,558)	(462,232)	(88,627)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(579,080)	103,152	(164,839)	591,268	(763,133)	(345,528)	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(8,920,902)	(248,252)	(159,283)	257,552	(558,216)	(8,212,703)	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(2,263,745)	(2,263,745)	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
201,552,664	18,168,765	12,958,393	36,056,239	25,233,933	109,135,334	-	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	99,344,911	12,277,099	15,925,350	375,206	14,278,334	142,200,900	
التعرضات الجديدة خلال السنة	30,518,015	9,824,003	6,494,722	4,547,436	1,896,879	53,281,055	
التعرضات المسددة خلال السنة	(17,963,088)	(5,728,684)	(4,376,699)	(168,334)	(2,343,727)	(30,580,532)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,807,434	-	(2,723,860)	-	(83,574)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,873,141)	(1,250,259)	6,474,534	1,287,179	(638,313)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,397,160)	(718,780)	(3,402,218)	(83,198)	5,601,356	-	
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	296,254	79,822	(807,073)	(343,544)	(31,758)	(806,299)	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(2,061,033)	-	(368,746)	(40,718)	(706,209)	(3,176,706)	
التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(504,127)	(504,127)	
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	105,672,192	14,483,201	17,216,010	5,574,027	17,468,861	160,414,291	

إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

2020	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	755,652	27,494	431,111	32,306	8,461,687	9,708,250	
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	653,656	28,654	301,942	22,481	396,469	1,403,202	
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	(112,507)	(4,310)	(84,492)	(2,059)	(372,825)	(576,193)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	112,841	20,131	(24,106)	(18,970)	(89,896)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(104,066)	(2,287)	202,366	18,056	(114,069)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(398)	(4,095)	(163,192)	(2,890)	170,575	-	
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(24,073)	(17,478)	415,028	58,031	1,577,207	2,008,715	
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	1,014,892	10,307	167,016	7,144	989,226	2,188,585	
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(2,057,503)	(2,057,503)	
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	2,295,997	58,416	1,245,673	114,099	8,960,871	12,675,056	

2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	285,761	61,869	207,944	17,664	6,215,539	6,788,777	
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	143,202	14,027	164,258	23,556	791,600	1,136,643	
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	(69,688)	(23,597)	(48,710)	(4,202)	(554,155)	(700,352)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	42,785	-	(23,730)	-	(19,055)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(22,109)	(12,467)	160,763	13,317	(139,504)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,467)	(9,335)	(42,348)	(3,595)	57,745	-	
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(26,622)	-	(56,504)	-	1,836,666	1,753,540	
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	404,790	(3,003)	69,438	(14,434)	598,419	1,055,210	
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(325,568)	(325,568)	
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	755,652	27,494	431,111	32,306	8,461,687	9,708,250	



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك الحكومة والقطاع العام:

2019	2020						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
							فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
59,556,842	138,117,687	-	-	-	-	138,117,687	1
52,098	21,081	-	-	-	-	21,081	2
11,974,650	12,996,017	-	-	-	-	12,996,017	3
17,662,536	17,660,857	-	-	-	-	17,660,857	4
14,094,435	40,504,057	-	-	-	-	40,504,057	5
3,549,667	3,215,117	-	-	-	-	3,215,117	6
-	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	8
-	-	-	-	-	-	-	غير مصنف
106,890,228	212,514,816	-	-	-	-	212,514,816	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالحكومة والقطاع العام كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
106,890,228	-	-	-	-	106,890,228	-	إجمالي التعرضات في بداية السنة
127,472,454	-	-	-	-	127,472,454	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(7,370,584)	-	-	-	-	(7,370,584)	-	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(14,477,282)	-	-	-	-	(14,477,282)	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
212,514,816	-	-	-	-	212,514,816	-	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
136,294,904	-	-	-	-	136,294,904	-	إجمالي التعرضات في بداية السنة
2,529,786	-	-	-	-	2,529,786	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(31,934,462)	-	-	-	-	(31,934,462)	-	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
106,890,228	-	-	-	-	106,890,228	-	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التدني للحكومة والقطاع العام كما يلي:

2020	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	189,784	-	-	-	-	-	189,784
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(189,784)	-	-	-	-	-	(189,784)
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	-	-	-	-	-	-	-

2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	347,241	-	-	-	-	-	347,241
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(157,457)	-	-	-	-	-	(157,457)
خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	189,784	-	-	-	-	-	189,784

10 - الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2019	
دينار	دينار	
20,184,837	22,930,050	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
9,736,478	9,383,418	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
1,732,795	-	صناديق استثمارية
31,654,110	32,313,468	

- بلغت الأرباح المحولة نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 96,634 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (205,441 دينار أرباح محولة كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 619,013 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (1,039,085 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019).



11. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية		
31,335,452	32,058,762	سندات خزينة أجنبية
78,226,864	98,343,786	سندات وإسناد قروض شركات
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية		
-	35,091,483	أذونات خزينة حكومية
633,138,257	720,801,293	سندات مالية حكومية وبكفالتها
23,652,000	18,452,000	سندات وإسناد قروض شركات
766,352,573	904,747,324	
528,640	451,976	ينزل: مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الأولى
-	41,914	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثانية
250,000	250,000	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثالثة
765,573,933	904,003,434	
تحليل السندات:		
745,137,934	897,958,770	ذات عائد ثابت
21,214,639	6,788,554	ذات عائد متغير
766,352,573	904,747,324	المجموع
تحليل السندات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)		
766,102,573	903,067,980	المرحلة الأولى
-	1,429,344	المرحلة الثانية
250,000	250,000	المرحلة الثالثة
766,352,573	904,747,324	المجموع

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

31 كانون الأول 2020	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الإجمالي كما في بداية السنة	766,102,573	-	250,000	766,352,573
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	260,423,887	-	-	260,423,887
الاستثمارات المستحقة	(117,911,929)	-	-	(117,911,929)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,425,515)	1,425,515	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	3,829	-	3,829
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(4,121,036)	-	-	(4,121,036)
الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	903,067,980	1,429,344	250,000	904,747,324



31 كانون الأول 2019	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الإجمالي كما في بداية السنة	766,310,858	-	250,000	766,560,858
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	199,514,025	-	-	199,514,025
الاستثمارات المستحقة	(199,722,310)	-	-	(199,722,310)
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	766,102,573	-	250,000	766,352,573

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

2019	2020				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الرصيد كما في بداية السنة	778,640	250,000	-	528,640	868,668
خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	213,800	-	-	213,800	301,355
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	(226,357)	-	-	(226,357)	(412,727)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(26,074)	-	26,074	(26,074)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(5,958)	-	15,840	(21,798)	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(16,235)	-	-	(16,235)	21,344
الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
المقتطع خلال الفترة من الإيرادات	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	743,890	250,000	41,914	451,976	778,640

- تم خلال عام 2020 بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة بقيمة أسمية بلغت 62,113,365 دينار (30,189,945 دينار خلال عام 2019) ونتاج عن العملية ربح بمبلغ 108,872 دينار خلال عام 2020 (71,875 دينار خلال عام 2019) ان السبب الرئيسي لعملية البيع هو تخفيض حجم التعرضات في بعض الدول بسبب التراجع في النشاط الاقتصادي لها أو استبدالها بسندات ذات فترة استحقاق أطول أو لتحسين العائد عليها.



12. استثمار في شركة حليفة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		طبيعة النشاط	نسبة الملكية	بلد الإقامة	اسم الشركة
2019	2020				
دينار	دينار				
354,022	349,507	صناعية	25%	الأردن	الشركة الأردنية لتجهيز الأسمدة
2019	2020				
دينار	دينار				
376,618	354,022				
(12,596)	5,485				
(10,000)	(10,000)				
354,022	349,507				

إن تفاصيل موجودات ومطلوبات الشركة الحليفة كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
1,749,047	1,716,423	مجموع الموجودات
(332,960)	(318,397)	مجموع المطلوبات
1,416,087	1,398,026	صافي الموجودات

13. ممتلكات ومعدات - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020						
المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						الكلفة:
119,127,314	16,397,840	1,387,399	56,290,434	22,422,863	22,628,778	الرصيد في بداية السنة
7,799,018	2,519,058	106,000	5,173,960	-	-	إضافات
(2,864,107)	(603,787)	(140,000)	(1,908,445)	(211,494)	(381)	استبعادات
124,062,225	18,313,111	1,353,399	59,555,949	22,211,369	22,628,397	الرصيد في نهاية السنة
						الاستهلاك المتراكم:
50,389,355	10,800,868	594,507	31,449,949	7,544,031	-	الرصيد في بداية السنة
9,173,946	2,493,104	195,086	6,065,114	420,642	-	إستهلاك السنة
(2,630,859)	(573,604)	(139,998)	(1,714,851)	(202,406)	-	استبعادات
56,932,442	12,720,368	649,595	35,800,212	7,762,267	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
67,129,783	5,592,743	703,804	23,755,737	14,449,102	22,628,397	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
1,652,482	75,075	-	928,629	648,778	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
68,782,265	5,667,818	703,804	24,684,366	15,097,880	22,628,397	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة



المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الكلفة:						
113,612,491	15,103,335	1,311,465	53,706,970	22,511,690	20,979,031	الرصيد في بداية السنة
8,201,876	2,175,340	337,575	4,039,214	-	1,649,747	إضافات
(2,687,053)	(880,835)	(261,641)	(1,455,750)	(88,827)	-	استيعادات
119,127,314	16,397,840	1,387,399	56,290,434	22,422,863	22,628,778	الرصيد في نهاية السنة
الاستهلاك المتراكم:						
43,297,945	8,872,903	673,961	26,541,274	7,209,807	-	الرصيد في بداية السنة
8,808,116	2,417,572	176,916	5,790,630	422,998	-	إستهلاك السنة
(1,716,706)	(489,607)	(256,370)	(881,955)	(88,774)	-	استيعادات
50,389,355	10,800,868	594,507	31,449,949	7,544,031	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
68,727,959	5,596,972	792,892	24,840,485	14,878,832	22,628,778	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
3,400,633	1,038,683	-	1,382,153	979,797	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
72,138,592	6,635,655	792,892	26,222,638	15,858,629	22,628,778	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة
	20	15	15-7	4-2	-	نسب الإستهلاك السنوية %

- تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 20,174,267 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (16,104,702 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) وما زالت مستخدمة من قبل البنك.

14. موجودات غير ملموسة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	الشهرة	ودائع العملاء	رخصة بنك (قيمة عادلة)	أنظمة حاسوب وبرامج	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
24,409,882	1,380,512	1,874,501	9,928,000	11,226,869	الرصيد في بداية السنة
7,626,586	-	-	-	7,626,586	إضافات
(4,990,032)	-	(624,833)	-	(4,365,199)	الإطفاء للسنة
27,046,436	1,380,512	1,249,668	9,928,000	14,488,256	الرصيد في نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019					
22,186,281	1,380,512	2,499,334	9,928,000	8,378,435	الرصيد في بداية السنة
6,036,063	-	-	-	6,036,063	إضافات
(3,812,462)	-	(624,833)	-	(3,187,629)	الإطفاء للسنة
24,409,882	1,380,512	1,874,501	9,928,000	11,226,869	الرصيد في نهاية السنة



15. موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
15,722,603	14,389,293	فوائد وإيرادات برسم القبض
3,025,805	4,399,768	مصروفات مدفوعة مقدّمًا
42,371,291	49,408,223	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة *
54,766	100,397	شيكات مقاصة
45,689	59,178	حوالات وشيكات برسم التحصيل
4,219,291	3,780,704	تأمينات كفالات مدفوعة
20,215,525	16,449,582	أوراق تجارية مخصصة
170,890	699,185	قروض قابلة للتحويل **
9,590,670	10,457,474	أخرى
95,416,530	99,743,804	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها، ولبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة إلى سنتين متتاليتين كحد أقصى.

** يمثل هذا البنك قروض قابلة للتحويل إلى أسهم بقيمة 699,185 دينار.

- كما تم اعتبارًا من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استنادًا لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 15/1/4076 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 10/1/2510 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 10/1/13967 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم إستكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتبارًا من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

- إن تفاصيل الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
40,501,004	42,371,291	رصيد بداية السنة
5,420,756	7,993,952	إضافات
(3,989,928)	(975,317)	استبعادات
439,459	18,297	وفر التدني
42,371,291	49,408,223	رصيد نهاية السنة

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص العقارات المستملكة:

3,954,620	3,515,161	رصيد بداية السنة
(476,769)	(18,297)	المسترد / المضاف خلال السنة
37,310	-	المسترد من صندوق مواجهة المخاطر / شركة تابعة
3,515,161	3,496,864	رصيد نهاية السنة

- بلغ مخصص التدني مقابل العقارات المستملكة 1,025,228 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (1,044,491 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) كما بلغ مخصص العقارات التي تملكها البنك لمدة تزيد عن (4) سنوات مبلغ 2,471,636 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (2,470,671 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

16. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

2019			2020			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
56,169,342	44,196,653	11,972,689	118,124,778	79,722,685	38,402,093	حسابات جارية وتحت الطلب
93,827,728	90,827,728	3,000,000	162,563,267	148,928,267	13,635,000	ودائع لأجل
149,997,070	135,024,381	14,972,689	280,688,045	228,650,952	52,037,093	المجموع



17. ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020	الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغرى والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	386,066,271	261,064,150	172,628,170	3,772,792	823,531,383
ودائع توفير	731,001,250	25,149,857	12,542,607	2,841,840	771,535,554
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	1,259,509,770	516,540,272	114,941,614	171,839,766	2,062,831,422
شهادات إيداع	308,840,633	6,209,000	13,963,000	16,100,000	345,112,633
المجموع	2,685,417,924	808,963,279	314,075,391	194,554,398	4,003,010,992
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغرى والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
حسابات جارية وتحت الطلب	309,861,708	217,513,522	118,515,343	1,690,389	647,580,962
ودائع توفير	687,390,763	15,459,996	11,620,460	2,043,228	716,514,447
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	1,088,270,909	527,615,686	109,712,959	141,825,776	1,867,425,330
شهادات إيداع	311,116,822	7,768,000	11,461,900	14,100,000	344,446,722
المجموع	2,396,640,202	768,357,204	251,310,662	159,659,393	3,575,967,461

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 194,554,398 دينار أي ما نسبته 4/86% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2020 (159,659,393 دينار أي ما نسبته 4/46% كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 790,046,786 دينار أي ما نسبته 19/74% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2020 (645,849,625 دينار أي ما نسبته 18/06% كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 3,101,815 دينار أي ما نسبته 0/08% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2020 (3,474,938 دينار أي ما نسبته 0/10% كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت الودائع الجامدة 63,229,721 دينار أي ما نسبته 1/58% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2020 (51,271,856 دينار أي ما نسبته 1/43% كما في 31 كانون الأول 2019).
- تشمل ودائع العملاء مبلغ 1,285,977,704 دينار والذي يمثل استثمارات العملاء المشتركة تخص بنك صفوة الإسلامي كما في 31 كانون الأول 2020.

18. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2020	2019	
دينار	دينار	
178,961,552	104,312,047	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
61,746,166	72,197,550	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
4,138,038	3,989,528	تأمينات التعامل بالهامش
6,456,703	5,198,899	تأمينات أخرى
251,302,459	185,698,024	المجموع



19. أموال مقترضة وقروض مساندة

أ. أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2020	المبلغ دينار	عدد الأقساط		استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقراض
		الكلية	المتبقية			
اقتراض من البنك المركزي الأردني *	29,143,705	7,595	4,602	شهرية	كمبيالات بنكية	1.00% - 1.75%
اقتراض من البنك المركزي الأردني *	635,978	40	15	ربع سنوية	كمبيالة بنكية	1.00%
اقتراض من البنك المركزي الأردني *	2,753,865	35	27	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	0.50% - 1.00%
اقتراض من البنك المركزي الأردني *	376,245	6	4	سنوية	كمبيالة بنكية	0.50% - 1.00%
اقتراض من البنك المركزي الأردني *	29,736,445	14,311	13,686	شهرية	كمبيالة بنكية	0
البنك الدولي للإنشاء والتعمير **	4,200,000	20	14	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	كمبيالة بنكية	3.87%
اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***	1,530,000	15	8	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	2.50%
اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***	1,589,016	34	34	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	3.00%
اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***	1,576,749	34	34	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	3.00%
اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***	1,200,000	34	34	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	3.00%
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	دفعة واحدة	كمبيالات بنكية	4.40%
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)	2,000,000	1	1	دفعة واحدة	-	4.60%
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)	2,000,000	1	1	دفعة واحدة	-	4.70%
بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)	3,000,000	72	72	ربع سنوية	-	3.75%
بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)	410,000	24	24	شهرية	-	5.90%
المجموع	90,152,003					

31 كانون الأول 2019	المبلغ دينار	عدد الأقساط		استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقراض
		الكلية	المتبقية			
اقتراض من البنك المركزي الأردني *	26,127,926	6,407	4,335	شهرية	كمبيالات بنكية	1.00% - 2.25%
اقتراض من البنك المركزي الأردني *	771,485	38	10	ربع سنوية	كمبيالة بنكية	1.75% - 2.00%
اقتراض من البنك المركزي الأردني *	1,436,371	60	53	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	1.00% - 1.75%
اقتراض من البنك المركزي الأردني *	2,996,486	33	31	سنوية	كمبيالة بنكية	1.00% - 1.75%
البنك الدولي للإنشاء والتعمير **	4,800,000	20	16	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	كمبيالة بنكية	3.87%
اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***	1,950,000	15	10	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	2.5%
اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***	1,589,016	34	34	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	3.0%
اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***	1,576,749	34	34	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	3.0%
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ****	2,192,859	7	2	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	6.25%
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	20,000,000	2	2	نصف سنوية	كمبيالة بنكية	5/4% - 00/6%
بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)	1,729,013	236	176	شهرية / ربع سنوية		5.9%
المجموع	65,169,905					

- جميع المبالغ المقترضة لها دفعات ثابتة.

* تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من البنك المركزي الأردني لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 0% إلى 8/00%.

** تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 5/75% إلى 10%.

*** تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 6% إلى 9%.

**** تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة من 4/50% إلى 9/50%.



ب. القروض المساندة

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

2020	المبلغ دينار	عدد الأقساط		دورية استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقراض
		الكلية	المتبقية			
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	21,300,000	1	1	دفعة واحدة بتاريخ 8 نيسان 2027	-	6.500%

تم خلال العام 2020 توقيع اتفاقية قرض مساند مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمبلغ 21.3 مليون دينار.

20. مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للعام 2020	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المدفوع خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
مخصص تعويض نهاية الخدمة	34,065	7,812	-	-	41,877
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	535,159	210,500	67,188	147,450	531,021
مخصصات التزامات أخرى	361,000	400,000	-	-	761,000
المجموع	930,224	618,312	67,188	147,450	1,333,898
للعام 2019	-	34,065	-	-	34,065
مخصص تعويض نهاية الخدمة	912,609	1,182,568	1,463,926	96,092	535,159
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	320,000	361,000	-	320,000	361,000
مخصصات التزامات أخرى	1,232,609	1,577,633	1,463,926	416,092	930,224
المجموع					

21. ضريبة الدخل

أ. مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
18,199,119	20,634,229	رصيد بداية السنة
(21,725,107)	(25,200,592)	ضريبة الدخل المدفوعة
24,145,907	28,691,357	ضريبة الدخل المستحقة
14,310	555,740	مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة
20,634,229	24,680,734	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
24,145,907	28,691,357	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
14,310	258,432	ضريبة الدخل سنوات سابقة
(830,352)	(12,087,048)	إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة
23,329,865	16,862,741	



ب. موجودات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020					موجودات ضريبية مؤجلة
	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	المحذرة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,680,934	2,354,616	(4,963,652)	833,090	4,488,220	(1,308,522)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
160,928	412,950	60,287	692,129	1,068,996	437,154	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
1,297,119	1,290,166	3,395,173	-	18,297	3,413,470	مخصص عقارات مستملكة
1,434,581	985,104	2,592,380	2,472,380	3,655,213	3,775,213	مخصص مكافآت
29,292	-	-	-	77,083	77,083	مصاريف صيانة رأسمالية 2012
16,405	-	-	-	43,172	43,172	مصاريف صيانة رأسمالية 2013
-	85,500	225,000	225,000	-	-	مصاريف دعابة وإعلان
203,360	201,788	531,021	150,000	154,138	535,159	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
227,536	1,979,649	5,209,603	4,610,825	-	598,778	مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية مرحلة (3) غير مقبولة
13,266	11,420	40,786	-	6,591	47,377	مخصص عام
137,180	289,180	761,000	400,000	-	361,000	مخصص التزامات محتملة
96,005	189,733	499,298	246,653	-	252,645	فروقات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)
7,582,193	17,830,519	46,922,418	26,969,279	-	19,953,139	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مرحلة (1) أو (2)
12,945	15,913	41,877	7,812	-	34,065	مخصص تعويض نهاية الخدمة
-	5,936	21,200	21,200	-	-	مخصص مكافآت للتأجير التمويلي
12,891,744	25,652,474	55,336,391	36,628,368	9,511,710	28,219,733	المجموع

إن الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:

31 كانون الأول		موجودات
2019	2020	
دينار	دينار	
11,957,746	12,891,744	رصيد بداية السنة
3,826,357	14,777,123	المضاف
(2,892,359)	(2,016,393)	المستبعد
12,891,744	25,652,474	رصيد نهاية السنة



ج. ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

2019	2020	
دينار	دينار	
61,346,088	46,906,785	الربح المحاسبي
(8,927,646)	(5,466,857)	أرباح غير خاضعة للضريبة
12,813,380	37,512,748	مصروفات غير مقبولة ضريبيا
-	-	خسائر مدورة سنوات سابقة
65,231,822	78,952,676	الربح الضريبي
%38.02	%35.95	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

- بلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية للبنك 35% بالإضافة إلى المساهمة الوطنية 3% وبلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي وشركات الاتحاد للوساطة المالية 24% بالإضافة إلى المساهمة الوطنية 4% وبلغت نسبة ضريبة الدخل لشركة الاتحاد لتكنولوجيا المعلومات 20% بالإضافة إلى المساهمة الوطنية 1%.
- قام البنك بتقديم الإقرار الضريبي لغاية عام 2019 وتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال البنك حتى نهاية عام 2016 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية للبنك للأعوام 2017 و2019، وتم قبول العام 2018 ضمن نظام العينات إلا أنه تم إعادة فتح الملف لذلك العام من قبل موظف مناب من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
- تم الحصول على مخالصة نهائية لبنك صفوة الإسلامي من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية عام 2017.
- تم تقديم كشوفات الضريبة للعام 2018 وهي حاليًا تحت المراجعة من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وللعام 2019 حيث تم تقديم كشوفات الضريبة ولم يتم تدقيقها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة الاتحاد للوساطة المالية حتى نهاية عام 2019.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة التأجير التمويلي حتى عام 2016 وتم تقديم كشوفات الضريبة للأعوام 2017 و2018 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية لغاية تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.
- بلغت نسبة الضرائب المؤجلة 38% و13% وفي تقدير إدارة البنك أن هذه الضرائب يمكن تحقيقها مستقبلا.

22. مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
35,741,443	24,649,651	فوائد ومصاريف برسم الدفع
1,709,686	1,607,396	إيرادات مقبوضة مقدما
787,305	383,688	ذمم دائنة
10,916,992	10,561,947	مصروفات مستحقة وغير مدفوعة
441,538	125,568	حوالات واردة
8,482,283	10,685,079	شيكات برسم الدفع
585,640	-	مخصص ضريبة دخل صندوق مواجهة مخاطر استثمار
2,377,767	4,892,618	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي
685,514	656,001	توزيعات أرباح غير مدفوعة
14,855,290	14,817,626	مطلوبات أخرى
76,583,458	68,379,574	المجموع



إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

2020	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	914,965,174	-	59,032,995	-	1,211,776	975,209,945
التعرضات الجديدة خلال السنة	557,044,479	-	27,265,723	-	279,695	584,589,897
التعرضات المستحقة	(517,081,806)	-	(19,303,767)	-	(263,549)	(536,649,122)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	9,274,743	-	(9,168,928)	-	(105,815)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,432,757)	-	5,432,757	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(395,498)	-	(1,659,796)	-	2,055,294	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,538,776)	-	(1,816,571)	-	(1,408,424)	(4,763,771)
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة	19,179,538	-	(9,836,267)	-	16,240	9,359,511
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	976,015,097	-	49,946,146	-	1,785,217	1,027,746,460

2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	881,522,934	-	40,204,360	-	2,211,056	923,938,350
التعرضات الجديدة خلال السنة	599,133,356	-	47,031,018	-	138,174	646,302,548
التعرضات المستحقة	(597,873,614)	-	(16,590,152)	-	(1,160,599)	(615,624,365)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	15,867,000	-	(15,669,395)	-	(197,605)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,509,479)	-	4,509,479	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(209,500)	-	(11,250)	-	220,750	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	2,747,779	-	(268,471)	-	-	2,479,308
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة	18,286,698	-	(172,594)	-	-	18,114,104
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	914,965,174	-	59,032,995	-	1,211,776	975,209,945

إفصاح الحركة على خسارة التدني للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

2020	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020	2,041,990	-	272,606	-	63,171	2,377,767
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	2,217,812	-	418,798	-	52,909	2,689,519
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(1,148,997)	-	(158,146)	-	(6,522)	(1,313,665)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	6,775	-	(6,775)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(23,072)	-	23,072	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(255)	-	(36,105)	-	36,360	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	41,134	-	60,368	-	(2,583)	98,919
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة	979,447	-	55,634	-	4,997	1,040,078
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	4,114,834	-	629,452	-	148,332	4,892,618



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,294,904	727,225	-	200,629	-	2,367,050	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019
1,523,547	-	-	221,152	-	1,302,395	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,938,777)	(445,587)	-	(62,987)	-	(1,430,203)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	(72,461)	-	(59,431)	-	131,892	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	17,729	-	(17,729)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	719	-	-	-	(719)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(55,447)	41,646		5,554		(102,647)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(446,460)	(188,371)	-	(50,040)	-	(208,049)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
2,377,767	63,171	-	272,606	-	2,041,990	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (الكفالات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2019	2020						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	13,000	-	-	-	-	13,000	1
32,745,379	29,028,899	-	-	-	-	29,028,899	2
34,448,794	21,229,561	-	-	2,000	-	21,227,561	3
25,409,111	30,101,742	-	-	102,986	-	29,998,756	4
37,790,297	45,891,833	-	-	102,000	-	45,789,833	5
29,574,645	26,585,719	-	-	196,651	-	26,389,068	6
11,862,958	16,702,205	-	-	6,898,083	-	9,804,122	7
638,856	1,399,862	1,399,862	-	-	-	-	8
40,782,015	36,228,997	385,355	-	15,517,022	-	20,326,620	غير مصنف
213,252,055	207,181,818	1,785,217	-	22,818,742	-	182,577,859	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
213,252,055	1,211,776	-	25,313,564	-	186,726,715	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
52,635,788	279,695	-	8,995,475	-	43,360,618	التعرضات الجديدة خلال السنة
(56,094,530)	(263,549)	-	(2,169,433)	-	(53,661,548)	التعرضات المستحقة
-	(105,815)	-	(7,905,759)	-	8,011,574	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	581,483	-	(581,483)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	2,055,294	-	(1,659,796)	-	(395,498)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(2,571,528)	(1,408,424)	-	-	-	(1,163,104)	الأثر على التعرضات - كما في نهاية الفترة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة
(39,967)	16,240	-	(336,792)	-	280,585	التغيرات الناتجة عن تعديلات
207,181,818	1,785,217	-	22,818,742	-	182,577,859	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	152,478,662	-	21,444,768	-	2,211,056	176,134,486
التعرضات الجديدة خلال السنة	76,050,148	-	17,125,389	-	138,174	93,313,711
التعرضات المستحقة	(49,352,948)	-	(3,772,782)	-	(1,160,599)	(54,286,329)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	10,775,508	-	(10,577,903)	-	(197,605)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,672,310)	-	1,672,310	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(209,500)	-	(11,250)	-	220,750	-
الأثر على التعرضات- كما في نهاية الفترة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	(222,858)		(545,753)		-	(768,611)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,119,987)	-	(21,215)	-	-	(1,141,202)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	186,726,715	-	25,313,564	-	1,211,776	213,252,055

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

2020	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020	285,113	-	91,012	-	63,171	439,296
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	81,383	-	115,580	-	52,909	249,872
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(26,026)	-	(11,309)	-	(6,522)	(43,857)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	783	-	(783)	-	0	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(567)	-	567	-	0	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(255)	-	(36,105)	-	36,360	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	42,282	-	892	-	(2,583)	40,591
التغيرات الناتجة عن تعديلات	140,572	-	42,611	-	4,997	188,180
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	523,285	-	202,465	-	148,332	874,082

2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019	435,108	-	78,231	-	727,225	1,240,564
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	89,118	-	66,143	-	-	155,261
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(145,380)	-	(11,715)	-	(445,587)	(602,682)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	88,230	-	(15,769)	-	(72,461)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10,030)	-	10,030	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(719)	-	-	-	719	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(81,668)	-	(9,949)	-	41,646	(49,971)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(89,546)	-	(25,959)	-	(188,371)	(303,876)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	285,113	-	91,012	-	63,171	439,296



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (سقوف غير مستغلة) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2019	2020						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
2,215,437	929,060	-	-	-	-	929,060	1
41,533,363	23,242,501	-	-	-	-	23,242,501	2
86,301,657	72,644,823	-	-	-	-	72,644,823	3
133,280,580	206,750,905	-	-	1,161,294	-	205,589,611	4
94,172,137	134,218,353	-	-	122,557	-	134,095,796	5
35,465,210	39,661,621	-	-	529,016	-	39,132,605	6
18,346,044	13,265,595	-	-	7,587,554	-	5,678,041	7
-	-	-	-	-	-	-	8
40,058,865	43,487,868	-	-	2,142,636	-	41,345,232	غير مصنف
451,373,293	534,200,726	-	-	11,543,057	-	522,657,669	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2020
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
451,373,293	-	-	15,906,784	-	435,466,509	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
317,932,849	-	-	5,863,590	-	312,069,259	التعرضات الجديدة خلال السنة
(253,775,239)	-	-	(12,563,392)	-	(241,211,847)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(1,263,169)	-	1,263,169	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	4,851,274	-	(4,851,274)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(2,192,243)	-	-	(1,816,571)	-	(375,672)	الأثر على التعرضات - كما في نهاية الفترة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة
20,862,066	-	-	564,541	-	20,297,525	التغيرات الناتجة عن تعديلات
534,200,726	-	-	11,543,057	-	522,657,669	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
432,439,920	-	-	9,202,499	-	423,237,421	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
290,720,712	-	-	12,092,982	-	278,627,730	التعرضات الجديدة خلال السنة
(295,678,792)	-	-	(4,287,973)	-	(291,390,819)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(4,063,796)	-	4,063,796	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	2,837,169	-	(2,837,169)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
2,102,934	-	-	277,282	-	1,825,652	الأثر على التعرضات - كما في نهاية الفترة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة
21,788,519	-	-	(151,379)	-	21,939,898	التغيرات الناتجة عن تعديلات
451,373,293	-	-	15,906,784	-	435,466,509	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - سقف غير مستغلة

2020	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020	1,370,441	-	150,754	-	-	1,521,195
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	1,849,987	-	285,823	-	-	2,135,810
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(798,598)	-	(138,606)	-	-	(937,204)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,992	-	(5,992)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(22,505)	-	22,505	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(1,148)	-	59,476	-	-	58,328
التغيرات الناتجة عن تعديلات	853,112	-	19,517	-	-	872,629
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	3,257,281	-	393,477	-	-	3,650,758

2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019	1,521,294	-	96,916	-	-	1,618,210
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	874,868	-	124,169	-	-	999,037
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(933,183)	-	(51,272)	-	-	(984,455)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	39,518	-	(39,518)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(7,699)	-	7,699	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(19,598)	-	15,503	-	-	(4,095)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(104,759)	-	(2,743)	-	-	(107,502)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,370,441	-	150,754	-	-	1,521,195

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (اعتمادات وقبولات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2019	2020						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:							
-	-	-	-	-	-	-	1
24,577,233	45,875,076	-	-	-	-	45,875,076	2
50,107,909	17,500,251	-	-	-	-	17,500,251	3
57,964,209	75,683,881	-	-	-	-	75,683,881	4
79,746,493	68,439,360	-	-	-	-	68,439,360	5
13,955,379	15,721,800	-	-	-	-	15,721,800	6
12,365,278	5,419,842	-	-	291,389	-	5,128,453	7
-	-	-	-	-	-	-	8
71,868,096	57,723,706	-	-	15,292,958	-	42,430,748	غير مصنف
310,584,597	286,363,916	-	-	15,584,347	-	270,779,569	المجموع



إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات وقبولات

2020	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	292,771,950	-	17,812,647	-	-	310,584,597
التعرضات الجديدة خلال السنة	201,614,602	-	12,406,658	-	-	214,021,260
التعرضات المستحقة	(222,208,411)	-	(4,570,942)	-	-	(226,779,353)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على التعرضات - كما في نهاية الفترة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,398,572)	-	(10,064,016)	-	-	(11,462,588)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	270,779,569	-	15,584,347	-	-	286,363,916

2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	305,806,851	-	9,557,093	-	-	315,363,944
التعرضات الجديدة خلال السنة	244,455,478	-	17,812,647	-	-	262,268,125
التعرضات المستحقة	(257,129,847)	-	(8,529,397)	-	-	(265,659,244)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,027,696	-	(1,027,696)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على التعرضات - كما في نهاية الفترة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	1,144,985	-	-	-	-	1,144,985
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(2,533,213)	-	-	-	-	(2,533,213)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	292,771,950	-	17,812,647	-	-	310,584,597

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات وقبولات

2020	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2020	386,436	-	30,840	-	-	417,276
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	286,442	-	17,395	-	-	303,837
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(324,373)	-	(8,231)	-	-	(332,604)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(14,237)	-	(6,494)	-	-	(20,731)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	334,268	-	33,510	-	-	367,778



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
436,130	-	-	25,482	-	410,648	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019
369,249	-	-	30,840	-	338,409	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(351,640)	-	-	-	-	(351,640)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(4,144)	-	4,144	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(1,381)	-	-	-	-	(1,381)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(35,082)	-	-	(21,338)	-	(13,744)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
417,276	-	-	30,840	-	386,436	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

23. رأس المال المكتتب به وعلاوة الإصدار

رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به 160,000,000 مليون دينار موزعاً على 160,000,000 مليون سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2020 و2019.

علاوة الإصدار

تبلغ علاوة الإصدار 80,213,173 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 و31 كانون الأول 2019.

الأرباح الموزعة

بموجب تعميم البنك المركزي الأردني إلى البنوك العاملة في الأردن رقم 4693/1/1 بتاريخ 9 نيسان 2020، وللتحوط من الآثار السلبية لجائحة كورونا فقد تقرر تأجيل قيام البنوك الأردنية المرخصة بتوزيع أرباح على المساهمين عن عام 2019 (22,400,000 دينار عن العام 2018).

24. الإحتياطيات

إن تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 هي كما يلي:

أ. احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب. احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقرها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.



إن الاحتياطات المفيد التصرف بها هي كما يلي:

طبيعة التقييد	31 كانون الأول		اسم الاحتياطي
	2019	2020	
	دينار	دينار	
بموجب قانون البنوك وقانون الشركات	56,257,522	61,004,473	احتياطي قانوني
بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية	372,413	(2,609,036)	احتياطي القيمة العادلة

25. الأرباح المقترح توزيعها

بلغت نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين للعام الحالي 10% من رأس مال البنك أي ما يعادل 16,000,000 دينار.

26. احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
(727,049)	372,413	الرصيد في بداية السنة
1,128,142	(3,558,496)	(خسائر) أرباح غير متحققة
103,645	673,681	موجودات ضريبية مؤجلة
(132,325)	(96,634)	(أرباح) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
372,413	(2,609,036)	الرصيد في نهاية السنة

27. أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
53,566,049	51,596,833	الرصيد في بداية السنة
31,613,674	23,567,470	الربح للسنة
132,325	96,634	أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
(11,401,288)	(7,742,838)	المحول إلى الاحتياطات
(22,400,000)	-	أرباح موزعة
86,073	-	حصة تملك بشركات تابعة
51,596,833	67,518,099	الرصيد في نهاية السنة

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 323,685 دينار والذي يمثل أرباح فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- يحظر التصرف بمبلغ 23,297,858 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2020 (11,210,810 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.



28. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
17,514	(21,674)	أرصدة إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	611	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(194,978)	(34,750)	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
18,528,623	37,716,396	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
(1,044,826)	2,514,851	ارتباطات والتزامات محتملة
17,306,333	40,175,434	

29. الشركات التابعة الجوهرية والمملوكة جزئياً

أولاً: النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين

31 كانون الأول 2020

التوزيعات	طبيعة النشاط	نسبة الملكية لغير المسيطرين	بلد الإقامة	اسم الشركة
دينار				
-	تقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المنظمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية	%63.83	الأردن	بنك صفوة الإسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الإسلامي)
-	غايات الشركة تملك الأسهم والسندات والحصص في الشركات	%42.00	الأردن	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

31 كانون الأول 2019

التوزيعات	طبيعة النشاط	نسبة الملكية لغير المسيطرين	بلد الإقامة	اسم الشركة
دينار				
7,000,000	تقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المنظمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية	%63.83	الأردن	بنك صفوة الإسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الإسلامي)
3,700,000	غايات الشركة تملك الأسهم والسندات والحصص في الشركات	%42.00	الأردن	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار



ثانيا: فيما يلي معلومات مالية مختارة للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين

أ - قائمة المركز المالي المختصرة للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة وبعد إجراء إعادة التبويب لبعض البنود:

بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2020	
دينار	دينار	
1,505,133,350	1,770,129,339	موجودات مالية
37,365,196	41,043,887	موجودات أخرى
1,542,498,546	1,811,173,226	إجمالي الموجودات
1,353,775,574	1,606,895,828	مطلوبات مالية
44,272,704	49,659,991	مطلوبات أخرى
1,398,048,278	1,656,555,819	إجمالي المطلوبات
144,450,268	154,617,407	حقوق الملكية
1,542,498,546	1,811,173,226	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
91,842,119	98,137,365	حقوق الملكية العائدة إلى غير المسيطرين
128,928	310,256	حصة غير المسيطرين في شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
91,971,047	98,447,621	مجموع حقوق غير المسيطرين

ب. قائمة الأرباح أو الخسائر المختصرة للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة

بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2020	
دينار	دينار	
50,225,007	53,696,910	إجمالي الدخل
10,016,219	10,167,139	الربح للسنة
10,155,286	10,167,139	مجموع الدخل الشامل
6,481,630	6,489,195	الحصة العائدة إلى غير المسيطرين
(3,462)	(12,621)	حصة غير المسيطرين في أرباح (خسائر) شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
6,478,168	6,476,574	حقوق غير المسيطرين



30. الفوائد والعوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
		تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
		للأفراد (التجزئة)
432,822	200,992	حسابات جارية مدينة
46,091,559	53,999,841	قروض وكمبيالات
1,539,823	1,601,515	بطاقات ائتمانية
59,149,728	56,768,376	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
9,470,915	7,134,604	حسابات جارية مدينة
72,710,823	69,732,767	قروض وكمبيالات
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2,862,950	2,391,669	حسابات جارية مدينة
9,525,020	10,072,554	قروض وكمبيالات
7,346,184	9,213,147	الحكومة والقطاع العام
2,054,029	1,780,439	أرصدة لدى البنك المركزي
5,546,487	2,557,937	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,077	4,077	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
34,967,233	37,268,791	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
1,183,105	769,340	أخرى
252,884,755	253,496,049	

31. الفوائد والمصاريف المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
2,403,529	2,294,983	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
1,414,120	2,801,852	حسابات جارية وتحت الطلب
10,287,190	4,280,324	ودائع توفير
77,923,781	66,773,689	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
15,148,504	15,468,725	شهادات إيداع
2,571,385	2,700,546	تأمينات نقدية
2,681,077	1,379,415	أموال مقترضة
-	1,447,956	قروض مساندة
4,016,664	5,514,744	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
116,446,250	102,662,234	



32. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
8,024,494	6,370,590	عمولات تسهيلات وتمويلات مباشرة
9,380,627	8,302,892	عمولات تسهيلات وتمويلات غير مباشرة
9,426,195	8,880,237	أخرى
(841,315)	(1,140,458)	ينزل: عمولات مدينة
25,990,001	22,413,261	صافي إيرادات العمولات

33. أرباح العملات الأجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
4,676,842	3,670,249	نتيجة عن التداول / التعامل
2,287,622	3,079,791	نتيجة عن التقييم
6,964,464	6,750,040	

34. أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	(خسائر) أرباح غير متحققة	أرباح (خسائر) متحققة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				2020
253,108	-	46,621	206,487	أذونات خزينة وسندات
1,471,889	116,956	(498,142)	1,853,075	أسهم شركات
225,416	-	-	225,416	مشتقات مالية
384,424	-	384,424	-	صناديق استثمارية
2,334,837	116,956	(67,097)	2,284,978	
				2019
131,671	-	9,088	122,583	أذونات خزينة وسندات
(594,536)	296,247	(268,016)	(622,767)	أسهم شركات
235,314	-	-	235,314	مشتقات مالية
467,118	-	467,118	-	صناديق استثمارية
239,567	296,247	208,190	(264,870)	



35 - توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
1,039,085	619,013	عوائد توزيعات أسهم الشركات

36. إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
163,027	181,006	إيجار صناديق الأمانات
124,997	101,648	حسابات جامدة
300,223	245,811	إيرادات البوندد
178,099	276,506	إيرادات ديون معدومة مستردة
77,465	-	إيرادات تصفية شركات مستثمر بها
459,951	390,630	إيرادات ناتجة عن تسوية حسابات
165,365	260,999	إيرادات أخرى
1,469,127	1,456,600	

37. نفقات موظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
35,344,161	35,714,401	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
3,713,489	3,872,851	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
1,460,170	375,531	مساهمة البنك في صندوق الإيداع
1,590,350	1,721,758	نفقات طبية
325,602	168,348	مياومات السفر
857,885	407,814	نفقات تدريب الموظفين
86,681	26,984	ملابس المستخدمين
2,991,366	1,696,262	حوافز بيعية وتسويقية
151,858	173,450	نفقات التأمين على حياة الموظفين
46,521,562	44,157,399	



38. مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
2,496,947	2,842,157	بريد وهاتف ورويتز
1,038,441	1,134,930	لوازم قرطاسية ومطبوعات
904,092	1,133,457	كهرباء ومياه ومحروقات
9,165,848	10,423,813	اصلاح وصيانة الآلات والأجهزة
964,275	1,130,235	مصاريف التأمين على الموجودات وعمليات البنك
2,476,944	3,849,258	أتعاب محاماة وتدقيق وصيانة وبرامج واستشارات
1,327,361	1,234,883	رسوم حكومية ورخص مهن
445,414	202,170	خسارة بيع ممتلكات ومعدات
1,414,424	1,234,268	أتعاب وتنقلات أعضاء مجلس الإدارة
5,580,029	4,664,899	دعاية وإعلان
969,554	3,497,083	اشتراكات وتبرعات *
116,250	128,750	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
383,477	26,280	خسائر بيع موجودات مستملكة
1,628,748	1,931,592	أخرى
28,911,804	33,433,775	

* تم خلال العام التبرع بمبلغ 2 مليون دينار لصندوق همة وطن لمكافحة انتشار فايروس كورونا.

39. حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
31,613,674	23,567,470	الربح للسنة - قائمة (ب)
160,000,000	160,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
		حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:
0/198	0/147	أساسي ومخفض

40. النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2019	2020	
دينار	دينار	
563,867,223	721,060,432	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني تستحق خلال ثلاثة أشهر
331,017,085	397,274,210	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
104,424,070	256,098,045	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
6,857,213	7,545,767	ينزل: أرصدة مقيدة السحب
783,603,025	854,690,830	



41. المشتقات

يظهر الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية إلى جانب توزيع القيمة الإسمية لها حسب آجالها.

2020	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع القيمة الإسمية	آجال القيمة الإسمية حسب الإستحقاق			
				خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهر	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة	335,537	24,254	19,706,792	19,483,145	223,647	-	-
عقود مبادلة أسعار الفائدة	-	-	-	-	-	-	-
تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة	168,414	409,694	128,014,656	127,781,385	233,271	-	-
	503,951	433,949	147,721,448	147,264,530	456,918	-	-
2019							
تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة	11,525	22,221	7,251,517	4,451,974	2,799,543	-	-
عقود مبادلة أسعار الفائدة	-	94,627	18,434,000	4,254,000	14,180,000	-	-
تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة	113,398	148,415	79,739,782	79,225,974	513,808	-	-
	124,923	265,263	105,425,299	87,931,948	17,493,352	-	-

تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

42. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة الملكية %	رأس مال الشركة	
		2020	2019
		دينار	دينار
شركة الاتحاد الإسلامي للإستثمار	58	113,039,028	113,039,028
بنك صفوة الإسلامي	36.2	100,000,000	100,000,000
شركة الاتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية	100	5,000,000	5,000,000
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	100	10,000,000	7,500,000
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	100,000	100,000

- تم استبعاد الأرصدة والمعاملات فيما بين البنك والشركة التابعة.



قامت البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهات ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات باستثناء ما ورد أدناه:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		الجهات ذات العلاقة				
2019	2020	أخرى (أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية في البنك وذوي الصلة بهم)	الشركات التابعة	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكبار المساهمين	أعضاء مجلس الإدارة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:						
55,460,138	71,172,428	64,434,626	949,128	3,994,890	1,793,783	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
116,567,556	111,030,732	10,884,307	22,292,150	3,081,147	74,773,128	الودائع
270,695	257,597	-	257,597	-	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
1,144,569	3,166,260	3,029,607	136,653	-	-	اعتمادات
3,033,318	2,702,096	2,702,096	-	-	-	قبولات
6,243,607	6,616,017	5,748,017	863,000	-	5,000	كفالات
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول						
2019	2020					
دينار	دينار					
عناصر قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة:						
4,719,833	4,785,500	4,320,581	36,600	291,778	136,541	فوائد وعوائد وعمولات دائنة
3,714,984	2,756,071	149,449	697,370	49,040	1,860,212	فوائد ومصاريف وعمولات مدينة
معلومات إضافية						
-						تسهيلات وتمويلات ائتمانية تحت المراقبة
-						مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية تحت المراقبة

- تتراوح أسعار الفائدة الدائنة على التسهيلات الائتمانية ما بين 3.5% إلى 17%، وتتراوح أسعار الفائدة المدينة على ودائع العملاء ما بين 0.5% إلى 6%.

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

2019	2020	
دينار	دينار	
5,096,319	5,842,810	رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا
1,529,868	1,302,270	بدل أتعاب وتنقلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
6,626,187	7,145,080	المجموع



43. موجودات حق الاستخدام / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

1. موجودات حق الإستخدام

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني، ان متوسط مدة الإيجار 8 سنوات، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
24,915,513	26,517,873	الرصيد في بداية السنة
4,918,627	4,669,894	يضاف: إضافات خلال السنة
-	(310,881)	يطرح: الاستبعادات خلال السنة
(3,316,267)	(3,845,366)	يطرح: الإستهلاك للسنة
26,517,873	27,031,520	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
(3,316,267)	(3,845,366)	الإستهلاك للسنة
(918,592)	(984,241)	الفائدة خلال السنة
(574,032)	(402,380)	مصرف إيجار خلال السنة

2. التزامات عقود الإيجار

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
23,767,069	25,451,501	الرصيد في بداية السنة
4,918,627	4,669,894	يضاف: إضافات خلال السنة
918,592	984,241	الفائدة خلال السنة
-	(310,881)	يطرح: الاستبعادات خلال السنة
(4,152,787)	(4,340,806)	المدفوع خلال الفترة *
25,451,501	26,453,949	الرصيد كما في نهاية السنة

* منها فائدة بمبلغ 304,256 دينار.

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:
2019	2020	
دينار	دينار	
1,652,520	1,936,802	خلال أقل من سنة
8,874,979	8,641,534	من سنة إلى 5 سنوات
14,924,002	15,875,613	أكثر من 5 سنوات
25,451,501	26,453,949	



بلغت قيمة التزامات عقود الإيجار غير المخصومة كما في 31 كانون الأول 2020 مبلغ 32,069,195 (31 كانون الأول 2019 مبلغ 30,798,733) دينار وفيما يلي تحليل الإستحقاق:

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار غير المخصومة:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
2,216,277	2,601,631	
10,808,442	10,644,642	خلال أقل من سنة
17,774,014	18,822,922	من سنة إلى 5 سنوات
30,798,733	32,069,195	أكثر من 5 سنوات

44. إدارة المخاطر

تقوم المجموعة بالتطوير المستمر لهيكل إدارة المخاطر ولضمان الإدارة الفعالة له في كافة عملياته لضمان كفاءة عملية إدارة المخاطر والتطبيق السليم للضوابط الرقابية في كافة عمليات المجموعة، تتوزع مسؤولية إدارة المخاطر على عدة مستويات يمكن تلخيصها بالتالي:

1. وحدات العمل:

تتكون وحدات العمل من الموظفين الذين يقومون من خلال عملهم اليومي بإدارة المخاطر التي تواجههم في أعمالهم أو قبولها وذلك حسب المستويات المقبولة من قبل البنك والمحددة في سياساته وإجراءاته.

ولضمان الإدارة الكفؤة للمخاطر تعمل المجموعة على الفصل الكامل لوظائف وحدات الأعمال عن وظائف إدارة المخاطر وعلى سبيل المثال فإن دراسة وإدارة الرقابة على الائتمان مفصولة بشكل كامل عن إدارة علاقات العملاء ضمن وحدات الأعمال، الأمر الذي يضمن استقلالية الدراسات والقرارات الائتمانية والتطوير المستمر لكفاءتها ونوعية أعمالها بالإضافة لذلك يتم فصل المكتب الوسطي (Middle Office) وبتبعيته لإدارة مخاطر السوق عن الخزينة.

2. إدارة المخاطر:

تم تفعيل عمل هذه الدائرة حيث تعمل بشكل مستقل عن كافة خطوط الأعمال وتكون متصلة بمجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر لضمان استقلاليته وقدرتها على كشف وقياس وضبط ومراقبة المخاطر ضمن المستوى المقبول من المجموعة ورفع التقارير الدورية بها لمجلس الإدارة.

3. التدقيق الداخلي:

إن دائرة التدقيق الداخلي جهة مستقلة استقلالا كاملا من خلال اتصالها بلجنة التدقيق في مجلس الإدارة حيث تقوم هذه الدائرة بدور خط الدفاع الأخير من خلال تطبيق خطه تدقيق تشمل التدقيق الدوري على كافة أعمال البنك بما يضمن اكتشاف أي حالة من حالات الخرق للنظام أو عدم الالتزام بسياسات وإجراءات المجموعة أو الأسس المحددة من قبل الجهات الرقابية.

4. لجنة إدارة المخاطر:

تعمل لجنة إدارة المخاطر بموجب ميثاقها المقرر من قبل مجلس الإدارة والذي تم تطويره استنادا إلى أفضل الممارسات في إدارة المخاطر بالإضافة إلى المتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي. وقد تم تشكيلها بعضوية أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر بحيث يتم رفع كافة تقارير إدارة المخاطر إلى هذه اللجنة بشكل دوري بما يضمن اطلاع مجلس الإدارة على مستوى المخاطر في جميع أعمال البنك أولا بأول الأمر الذي يمكنه من اتخاذ أي قرارات أو إجراءات لتعديل مستوى هذه المخاطر في حالة عدم توافيقها مع المستوى المقبول للمخاطر للبنك ورفع تقارير بذلك لمجلس الإدارة.



5. مجلس الإدارة:

- يُضطلع مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية في مجال إدارة المخاطر:
- تحديد مستوى المخاطر المقبول في عمليات المجموعة المختلفة.
 - مراجعة سياسات المخاطر المختلفة والموافقة عليها.
 - الرقابة على هذه المخاطر والتأكد من تطبيق الضوابط اللازمة من خلال لجنة إدارة المخاطر.
 - تفويض الصلاحيات الخاصة بالموافقة على منح وتعديل وتجديد الائتمان للجان الائتمان المختلفة ومن ثم مراجعة أداء هذه اللجان وصحة قراراتها الائتمانية وبالتالي انعكاس ذلك على نوعيه المحفظة الائتمانية.
 - إقرار السياسات الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار التي تقع ضمن صلاحيته والموافقة على سقوف الاستثمار والمتاجرة والتداول.

6. لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

تشكل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات برئاسة رئيس إدارة المخاطر وعضوية الرئيس التنفيذي وكل من مدراء وحدات الأعمال ورئيس الإدارة المالية. تقوم اللجنة بمراجعة بنية قائمة المركز المالي والتوصية بإجراء أي تعديلات عليها لمجلس الإدارة بالإضافة إلى الموافقة على أسس إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق كما تقوم اللجنة بمراجعة سياسات إدارة هذه المخاطر والتوصية للمجلس باعتمادها واستلام تقارير المخاطر المختلفة لاتخاذ أي قرارات لازمة لتعديل مستوى هذه المخاطر حسب المستوى المقبول للمجموعة.

كما تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بتخصيص رأس المال لنشاطات المجموعة المختلفة بما يضمن كفاً استخدام لرأس المال.

أ. مخاطر الائتمان:

يتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل المجموعة من خلال:

1. السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى البنك وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
2. التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل أفضل ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء.
3. صلاحيات منح الائتمان: تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.
4. تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان: تقوم المجموعة باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة.
5. تطبيق نظام التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال: طور البنك نموذج لعملية قياس كفاية رأس المال الداخلي اعتماداً على بيانات البنك المتوقعة للسنوات الخمسة القادمة لاحتساب متطلبات رأس المال المحتملة وتأثير الأوضاع الضاغطة على كفاية رأس المال المجموعة والربحية والسيولة.
6. الرقابة على الائتمان:

تقوم وحده مختصة تابعة لإدارة المخاطر بالرقابة على المحفظة الائتمانية وإعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص.

تقوم إدارة المخاطر ومن خلال نظام الإنذار المبكر عن مخاطر الائتمان بالتحري ما أمكن عن أي مؤشرات يمكن ان تشكل دلالة على تراجع الوضع الائتماني للعميل، حيث تشمل هذه المؤشرات مؤشرات خاصة بالعمل من حيث عملياته وأدائه المالي وأداء قطاعه الاقتصادي بالإضافة إلى مؤشرات متعلقة بأداء الحساب لدى البنك حيث يمكن هذا النظام من الكشف المبكر عن أي تراجع في أداء الحساب وبالتالي يمكن البنك من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أي خسائر من الممكن أن تنتج عن ذلك وتؤكد من كفاية المخصصات المرصودة على هذه الحسابات.

7. إدارة المحفظة الائتمانية:

تقوم كافة الجهات المعنية بالائتمان بالمراجعة المستمرة للمحفظة الائتمانية لضمان الحفاظ على نوعية جيدة للتعرضات الائتمانية. ويراعى في إدارة المحفظة أن تكون موزعة بشكل متوازن لتجنب أي تركيز من الممكن أن يؤدي إلى زيادة مستوى المخاطر في المحفظة، وضمن هذا الإطار يراعى التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي للمحفظة بالإضافة إلى تجنب التعرضات الائتمانية الكبيرة للعميل الواحد في الحالات الاستثنائية وللعلماء المميزين.



8. مخففات مخاطر الائتمان:

كخطوة أساسية للتحوط لمخاطر الائتمان يتم مراعاة التدفقات النقدية للمشاريع الممولة عند تحديد برنامج السداد لأي تسهيلات ممنوحة لعملائنا وتحديد الضوابط اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات النقدية لاستخدامها للسداد كما يتم الحصول على ضمانات عينية حيثما تتطلب مستوى مخاطر التسهيلات ذلك حيث يراعى عند الحصول على هذه الضمانات نوعيتها والسيولة العالية لها بالإضافة إلى التطبيق الكفء للإجراءات التي تضمن السيطرة السليمة على هذه الضمانات والرقابة على قيمتها وسهولة تسيلها حيث يتطلب الأمر.

ب. مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل، والامثال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الإجراءات الرقابية ذاتيا CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتيا بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية إلى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة أو وضع إجراءات رقابية جديدة تهدف إلى درء المخاطر أو تخفيف حدتها. كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث الغير مرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علما بأنه عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية - وأي آثار أخرى محتملة - لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.

ج. مخاطر أمن المعلومات

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على استخدام الوسائل والأدوات والإجراءات وإتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير مصرحين، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

ولأجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك لحماية أمن المعلومات والأمن السيبراني من الإختراقات الأمنية بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية معلومات البنك والعملاء، مع وجود خطة لإستمرارية العمل أثناء الكوارث والأزمات لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة لجميع عملاءه في كافة الأوقات.

اختبارات الأوضاع الضاغطة

ضمن إطار إدارة المجموعة للمخاطر المتوقعة والتحوط لهذه المخاطر، بحيث يتم تحديد الأوضاع الضاغطة السلبية التي يمكن أن تواجه البنك وأعماله وقياس أثرها على ملاءة البنك وسيولته وسمعته. بالإضافة إلى توضيح مكانم الضعف التي يوجهها البنك نتيجة هذه الأوضاع الضاغطة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لوضع خطة استراتيجية للحد من أثرها ومواجهتها عند حدوثها أو تجنبها، كما وتهدف عملية اختبارات الأوضاع الضاغطة تحسين وتعزيز الإدارة السليمة لمخاطر البنك علاوة على الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية الصادرة بهذا الخصوص، والممارسات العالمية الفضلى.

آلية اختيار سيناريوهات الأوضاع الضاغطة.

يتم اختيار سيناريوهات الأوضاع بحيث تغطي جميع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك المختلفة سواءً على مستوى محفظة التسهيلات أو الاستثمارات وكما يلي:

1. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركيز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.



2. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات المجموعة من حيث انخفاض سيولة الأسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.
3. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات المجموعة في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
4. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة استثمارات البنك بالودائع لدى البنوك المراسلة، تركيز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.
5. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات المجموعة. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال.

وبناء على نتائج هذه الاختبارات يتم وضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، وسياسات تحدد تركيز التسهيلات والاستثمارات، بالإضافة إلى سياسات لمواجهة موجودات ومطلوبات البنك، وتفعيل أدوات تخفيض المخاطر مثل التحوط والتفاسد للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة، وبما يتلائم مع نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة.

حاكمة تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة:

مسؤولية مجلس الإدارة

1. الاطلاع على نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للمجموعة بشكل نصف سنوي (كل ستة أشهر)، لاتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتي من شأنها ضمان سلامة البنك في حال تعرضه إلى أي من هذه الأوضاع.
2. التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالخطط والسياسات الموضوعة لمواجهة أية أوضاع ضاغطة يتعرض لها البنك.
3. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري وان يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية

1. وضع التوصيات المناسبة وعرضها على مجلس الإدارة والمبنية على نتائج الاختبارات الضاغطة التي قامت الإدارة بتنفيذها.
2. تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والمتعلقة بنتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك، وإعلام المجلس بنتائجها.
3. تنفيذ ومراقبة اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
4. اخذ نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بعين الاعتبار عند القيام بالتخطيط لرأس المال (Capital Planning) بهدف الوصول إلى رأس المال الذي يتواءم مع استراتيجية المجموعة وهيكل مخاطره، بالإضافة إلى مراعاة هذه النتائج عند القيام بعملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP).
5. التعاون الكامل بين دوائر البنك المختلفة بالتنسيق مع إدارة المخاطر للتوصل بالقدر الممكن للنتائج الواقعية لاختبارات الأوضاع الضاغطة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة الأوضاع المالية والاقتصادية المحلية والعالمية.

تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

تلتزم المجموعة بتعليمات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات في القطاع المصرفي فيما يخص تطبيق التعثر وآلية معالجة الديون المتعثرة. تعرف التسهيلات المتعثرة بأنها تلك التسهيلات التي تحمل درجات مخاطر تحت المراقبة أو أسوأ، وتاليا وصف مختصر لهذه الدرجات:

• تحت المراقبة:

المقترض الذي ليس لديه أرباح مؤكدة وإيراداته التشغيلية متذبذبة بشكل كبير. وأصوله تشهد انخفاضا مع ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها مع عدم وجود مخصصات كافية لها ومديونته على ارتفاع مستمر أعلى من المعايير المقبولة لدى القطاع الذي ينتمي له. أيضا الإدارة والتحكم لديه ضعيفة. الديون المصنفة تحت المراقبة تبقى لفترة من الزمن تحت هذا التصنيف لمراقبتها بحيث يتم تحسين تصنيفها الائتماني بحال تغيرت المعطيات التي أدت إلى تصنيفها تحت المراقبة أو تخفيض تصنيفها الائتماني.



• دون المستوى:

مقترض غير مقبول استمرار التعامل معه ائتمانيا حيث أن استرداد التسهيلات استنادا للإيرادات العميل التشغيلية قد أصبح مكان تساؤل وموجوداته غير محمية بدرجة مقبولة بصافي حقوق الملكية وقدرته على الوفاء بالتزاماته أو تقديم ضمانات إضافية ضعيفة. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

• مشكوك في تحصيله:

فرص استرداد المجموعة للدين الممنوح للمقترض أصبح مكان شك وهناك احتمالية لخسارة جزء من أصل الدين وذلك في ضوء الظروف والمعطيات المتوفرة والتي تظهر عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

• خسارة:

هنالك احتمال لاسترداد جزء من الدين مستقبلا ولم تتوفر القناعة التامة لدى البنك بانعدام فرص التحصيل بعد، الأمر الذي لا يشجع البنك نحو القيام بإعدام الديون إعداما نهائيا وتركه وعدم استمرار المطالبة به. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

القواعد العامة التي يتم اتباعها في معالجة الديون المتعثرة:

- أي جدولة مقترحة يجب أن تستند إلى قدرة العميل على الالتزام بها ذلك أن هدف المجموعة يجب ان يستند إلى استرداد أمواله وليس فقط إلى تحسين التصنيف الائتماني للمحفظة.
- عند جدولة المديونية يتوجب دراسة التدفقات النقدية لدى المقترض وخصوصا اذا كان يترتب على المقترض التزامات تجاه دائنين غير البنك وهذا يستلزم الوقوف على دراسة التدفقات النقدية للعميل، وضماناته الحالية، واية موجودات إضافية يمكن تسيلها كمصدر إضافي في السداد أو الحصول عليها كضمانة إضافية تخفف من المخاطر الائتمانية للعميل. كما يتم دراسة معايير أخرى مثل قدرة العميل على إدارة التسهيلات وسلامة المستندات القانونية والعقود التي بحوزة البنك من حيث كونها تحفظ حق البنك بحال اللجوء إلى إجراءات القانونية بحق المقترض.
- في حال التزام العميل بالسداد بعد جدولة القرض ولفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر يتم تحسين تصنيف الحساب إلى دين عام.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي:

يعتمد البنك نظام التصنيف الائتماني لعملاء الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة. إن الهدف من هذا النظام هو تقييم مخاطر الائتمان على مستوى العميل والتسهيل الممنوح له والتعبير عنها بشكل كمي بحيث يعطى كل عميل ممنوح تسهيلات تصنيف من 1 – 10 تعبر عن مستوى مخاطرة بحيث يكون المستوى (1) أقل مستوى خطورة، وبحيث تكون مسؤولية تصنيف العملاء من مسؤوليات دائرة الائتمان.

وعند تطبيق هذا النظام يمكن ضمان الأمور التالية:

- القدرة على الاحتفاظ بجودة عالية لمحفظة المجموعة الائتمانية ومراقبة أداء هذه المحفظة وتحديد الاستراتيجية والخطط الفعالة المستقبلية لإدارة المخاطر الائتمانية.
- الربط بين جودة الائتمان وكفاءة الأداء والتسعير.
- تحديد الجهة ذات الصلاحية بالموافقة على منح و/أو تجديد التسهيلات.

والجدول التالي يوضح المعايير التي تم اعتمادها بأوزان مختلفة لغايات تصنيف العملاء:

المحدد	طبيعة المحدد
البنود المالية	كمي
الإدارة	نوعي
الشركة	نوعي
القطاع الاقتصادي	نوعي



وللقيام باحتساب التصنيف يجب توفير قوائم مالية تغطي ثلاث سنوات بالإضافة إلى توفر معلومات حول أداء القطاع الاقتصادي والخصائص النوعية لإدارة للعميل، وبحيث يتم تصنيف عملاء المجموعة الممنوحين تسهيلات حسب الجدول التالي:

مستويات المخاطر	درجة المخاطر
ممتاز	1
قوي	2+ - 2-
جيد	3+ - 3-
مرضي	4+ - 4-
مقبول	5+ - 5-
مرتفع	6+ - 6-
تحت المراقبة	7+ - 7-
غير عاملة	8

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية ولكل بند على حدة

يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى افرادي (Individual Basis) على النظام الذي تم تطبيقه من قبل البنك حسب منهجية الاحتساب التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والمدقق الخارجي عند إعداد للبيانات المالية المرحلية والختامية.

أ. احتمالية التعثر (PD):

يتم قياس احتمالية التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) باستخدام نماذج احصائية تعتمد على بيانات تعثر تاريخية والتصنيف الائتماني للتعرضات بالإضافة إلى اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي لمحفظه التسهيلات الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغرى. أما بالنسبة إلى محفظة التسهيلات للأفراد، تم اعتماد نماذج احصائية تعتمد على خصائص المنتج والسلوك الائتماني للعميل.

وفقا إلى ما تضمنه المعيار (9) جميع التعرضات الائتمانية وأدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى. يتم الاخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر للتعرض/ الاداة لمدة (12) شهر اعتبارا من تاريخ البيانات المالية. أما بالنسبة إلى التعرضات الائتمانية المدرجة في المرحلة الثانية فإنه يتم الاخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني.

ب. الخسارة بافتراض التعثر (LGD) (الضمانات/مخففات المخاطر):

عند احتساب الخسارة بافتراض التعثر يتم تقييم الضمانات المقدمة مقابل منح التعرض الائتماني ويتم الاخذ بعين الاعتبار فقط الضمانات التي تصنف كمخففات مخاطر (الموثقة قانونيا ضمن عقود ائتمان ولا يوجد أي مانع قانوني يحول دون وصول البنك للضمانة) لغايات احتساب القيمة القابلة للاسترداد من التعرض الائتماني بعد تطبيق نسب الاقتطاع المحددة في تعليمات تصنيف الديون رقم (2009/47) للبنك المركزي الأردني. يتم تطبيق نسب الخسارة بافتراض التعرض (LGDs) على الجزء الغير مغطى من التعرض الائتماني اعتمادا على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الاخذ بعين الاعتبار البعد الزمني.

ج. التعرض الائتماني عند التعثر (EAD):

يتم الاخذ بعين الاعتبار المبالغ التي سيتم استغلالها من قبل الطرف المدين ونوع اداة الدين عند احتساب التعرض الائتماني عند التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9). يتم احتساب معامل الاستغلال بعد إجراء دراسة على نسب السحوبات والاستغلالات التاريخية للعمليات وأنواع الدين المختلفة.

تعتبر أيضًا التعرضات الائتمانية الغير مباشرة (غير ممولة) بمثابة تعرضات ائتمانية متحققة يتم احتساب لها خسارة الائتمانية ويتم أيضًا احتساب نسب تعثر (PDs) خاصة بهذه التعرضات بناء على دراسة تاريخية على نسب التعثر واحتمالات السحب.

د. القيمة الزمنية للنقود

يتم احتساب القيمة الحالية للخسارة الائتمانية المتوقعة واستخدام العمر الزمني وسعر الفائدة الفعال (EIR) الممنوح على التعرض الائتماني كمعامل خصم.

حاكمة تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية وبما يتضمن مسؤوليات الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار الدولي.



مجلس الإدارة

سوف يقوم مجلس الإدارة بالإطلاع على عملية ونتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي لاتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتأكد بقيام الإدارة بالتنفيذية بالالتزام بالعمليات والسياسات الموضوعية لكفاية المخصصات ويتم اعتماد الموافقة على سياسة معتمدة تحدد الحالات الإستثنائية والمبررة التي يتم فيها التعديل على نتائج ومخرجات النظام وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في اتخاذ قرار الإستثناء أو التعديل ويتم عرض هذه الحالات على المجلس والموافق عليها.

لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بالإشراف على عملية احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي والتأكد من الآتي:

- ضمان تغطية المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة.
- نسبة كفاية رأس المال ضمن المستوى المطلوب وضمان عدم انخفاضها عن الحد المسموح به.
- آلية التسعير تغطي تكاليف المخصصات.

لجنة التدقيق

يتم عرض نتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي على لجنة التدقيق حيث تقوم اللجنة بالتحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على جميع البيانات المالية.

الإدارة التنفيذية

تقوم الإدارة العليا بإظهار وعرض المخاطر عند تسعير التعرض الائتماني يتم تنفيذ وتحديث السياسات والإجراءات المناسبة ليتم التواصل بما يخص عملية تقييم المخاطر الائتمانية وعملية القياس لجميع الأفراد المعنيين.

الإدارة العليا هي بدورها مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتطوير السياسات والعمليات المذكورة أعلاه.

دائرة إدارة المخاطر

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالحرص على أن المخصصات تغطي التعرضات الائتمانية بشكل كافي التأكيد من عملية ومخرجات نظام المعيار الدولي عرض نتائج المعيار الدولي على مجلس الإدارة لجنة المخاطر والإدارة التنفيذية.

الديون المجدولة:

هي الديون التي سبق وان صنف كتسهيلات ائتمانية ضمن المرحلة الثالثة وأخرجت بموجب جدولة اصولية وقد بلغت قيمتها 64,407,911 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (55,449,888 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وقد بلغت 427,941,610 دينار خلال عام 2020 (186,968,155 دينار خلال عام 2019).



سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر 2020	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة 2020	المجموع 2020	المجموع 2019
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
AAA	S&P	-	-	-	2,067,415
AA+	S&P	-	21,208,246	21,208,246	23,333,825
AA	S&P	-	5,211,915	5,211,915	-
AA-	S&P	-	2,435,866	2,435,866	5,631,351
A+	S&P	-	7,055,917	7,055,917	3,111,225
A	S&P	-	27,590,520	27,590,520	7,861,781
A-	S&P	-	4,181,356	4,181,356	16,706,376
BBB+	S&P	-	4,540,053	4,540,053	7,476,330
BBB	S&P	-	7,905,575	7,905,575	1,512,680
BBB-	S&P	-	13,179,971	13,179,971	11,174,092
BB+	S&P	-	5,653,921	5,653,921	4,263,321
BB	S&P	-	-	-	-
BB-	S&P	-	3,943,196	3,943,196	-
B+	S&P	232,408	7,174,178	7,406,586	11,515,001
B	S&P	-	2,697,758	2,697,758	-
B-	S&P	-	-	-	611,756
غير مصنف	S&P	1,309,210	35,332,186	36,641,396	41,031,127
حكومية	S&P	-	755,892,776	755,892,776	632,888,591
المجموع		1,541,618	904,003,434	905,545,052	769,184,871

ان جميع السندات أعلاه مصنفة ضمن المرحلة الأولى بإستثناء سند بقيمة 1,429,344 والمندرج تحت تصنيف B والمصنف ضمن المرحلة الثانية وسند بقيمة 250,000 والمندرج تحت تصنيف الغير مصنف وضمن المرحلة الثالثة.

مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية واي اداة اخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها الى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية.

يعتمد البنك سياسته متحفظة في ادارته هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادنى المستويات.

مخاطر اسعار الفائدة:

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في إيرادات المجموعه نتيجة لفرق التوقيت في إعادة التسعير.

تكمّن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة الى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الآجال طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.

ويتم إدارة مخاطر اسعار الفائدة من قبل لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.



1. توزيع التعرضات الائتمانية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك تعرضات عاملة	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة	مستوى احتمالية الخسارة	التعرض عند التعثر	متوسط الخسارة عند التعثر
	دينار	دينار	دينار	%	دينار	%
1	ديون عاملة	140,277,160	3,932	(%0.96) - (%11)	125	%60.9
2	ديون عاملة	209,224,122	188,027	(%0.06) - (%100)	180	%50.9
3	ديون عاملة	266,111,032	899,753	(%0.32) - (%100)	193	%51.7
4	ديون عاملة	651,870,549	3,771,301	(%0.32) - (%100)	502	%51.5
5	ديون عاملة	659,901,582	8,198,367	(%0.32) - (%100)	525	%50.7
6	ديون عاملة	394,294,571	14,915,550	(%0.32) - (%100)	310	%50.5
7	ديون عاملة	229,396,546	16,172,469	(%0.32) - (%85)	194	%50.3
غير مصنف	ديون عاملة	3,388,279,237	8,998,423	(%0.32) - (%100)	2,043	%60.6
المجموع		5,939,354,799	53,147,822		4,071	
تعرضات غير عاملة						
8	غير عامل	56,632,676	31,835,816	%100	48	%96.0
غير مصنف	غير عامل	63,647,939	40,325,777	%100	54	%81.0
المجموع		120,280,615	72,161,593		102	
المجموع الكلي		6,059,635,414	125,309,415		4,174	

2. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
620,008,775	-	-	-	-	-	-	-	-	620,008,775	أرصدة لدى بنوك مركزية
397,084,528	-	-	-	-	-	-	-	-	397,084,528	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,448,457	-	-	-	-	-	-	-	-	4,448,457	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,951,628,133	382,512,235	212,514,816	574,926,893	124,762,763	45,292,739	765,863,450	507,534,073	331,431,767	6,789,397	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
905,545,052	-	789,206,492	-	-	-	-	8,050,558	7,347,433	100,940,569	سندات وأذونات وكما يلي:
1,541,618	-	78,294	-	-	-	-	-	-	1,463,324	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
904,003,434	-	789,128,198	-	-	-	-	8,050,558	7,347,433	99,477,245	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
48,302,218	23,874,850	8,007,775	554,526	10,069	167,419	417,379	11,626,000	1,087,628	2,556,572	الموجودات الأخرى
4,927,017,163	406,387,085	1,009,729,083	575,481,419	124,772,832	45,460,158	766,280,829	527,210,631	339,866,828	1,131,828,298	الإجمالي
206,307,736	92,021,939	-	12,973,518	1,052,006	145,311	5,258,531	43,772,865	19,891,041	31,192,525	الكفالات المالية
253,455,891	36,910,774	-	39,649,036	258,604	54,800,637	-	89,991,041	22,027,245	9,818,554	الاعتمادات المستندية والقبولات
530,549,968	138,780,105	-	52,584,831	6,736,418	11,030,550	6,236,714	152,469,291	141,769,423	20,942,636	الالتزامات الأخرى
5,917,330,758	674,099,903	1,009,729,083	680,688,804	132,819,860	111,436,656	777,776,074	813,443,828	523,554,537	1,193,782,013	المجموع الكلي 2020
5,237,189,363	758,295,177	778,731,709	573,123,850	84,847,095	98,499,911	728,998,931	752,342,522	477,214,192	985,135,976	المجموع الكلي 2019



ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار رقم (9)

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,193,782,013	20	-	15,566,695	25,752	1,178,189,546	مالي
523,554,537	1,043,023	669,056	47,015,159	4,083,259	470,744,040	صناعة
813,443,828	9,541,645	6,412,547	66,314,100	14,635,042	716,540,494	تجارة
777,776,074	9,579,030	14,165,914	84,586,510	320,689,520	348,755,100	عقارات
111,436,656	91,310	-	27,781,091	-	83,564,255	زراعة
132,819,860	798,953	1,051,559	1,474,212	99,949,446	29,545,690	أسهم
680,688,804	3,878,827	2,622,181	19,704,129	125,908,531	528,575,136	أفراد
1,009,729,083	-	-	-	-	1,009,729,083	حكومة وقطاع عام
674,089,903	6,190,973	5,651,001	102,071,457	6,449,006	553,727,466	أخرى
<u>5,917,320,758</u>	<u>31,123,781</u>	<u>30,572,258</u>	<u>364,513,353</u>	<u>571,740,556</u>	<u>4,919,370,810</u>	المجموع 2020
<u>5,237,189,363</u>	<u>27,074,430</u>	<u>31,085,167</u>	<u>333,358,536</u>	<u>442,649,288</u>	<u>4,403,021,942</u>	المجموع 2019

3. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - بالصافي:

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	إفريقيا	آسيا	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
620,008,775	-	-	-	-	-	-	620,008,775	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
397,084,528	634,933	64,703,015	-	53,972,083	149,188,107	107,962,794	20,623,596	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,448,457	-	-	-	-	1,448,457	-	3,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,951,628,133	-	-	-	-	-	-	2,951,628,133	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
905,545,052	2,114,696	34,713,185	-	991,842	23,951,768	64,860,112	778,913,449	سندات وأذونات وكما يلي:
1,541,618	-	78,294	-	-	-	1,463,324	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
904,003,434	2,114,696	34,634,891	-	991,842	23,951,768	63,396,788	778,913,449	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
48,302,218	-	-	-	-	-	-	48,302,218	الموجودات الأخرى
<u>4,927,017,163</u>	<u>2,749,629</u>	<u>99,416,200</u>	<u>-</u>	<u>54,963,925</u>	<u>174,588,332</u>	<u>172,822,906</u>	<u>4,422,476,171</u>	الإجمالي
206,307,736	-	-	-	-	-	-	206,307,736	الكفالات المالية
253,455,891	-	-	-	-	-	7,356,081	246,099,810	الاعتمادات المستندية والقبولات
530,549,968	-	-	-	-	-	-	530,549,968	الالتزامات الأخرى
<u>5,917,330,758</u>	<u>2,749,629</u>	<u>99,416,200</u>	<u>-</u>	<u>54,963,925</u>	<u>174,588,332</u>	<u>180,178,987</u>	<u>5,405,433,685</u>	المجموع 2020
<u>5,237,189,363</u>	<u>144,772</u>	<u>80,114,318</u>	<u>-</u>	<u>60,136,769</u>	<u>121,183,462</u>	<u>197,408,866</u>	<u>4,778,201,176</u>	المجموع 2019



ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
5,405,433,685	31,123,781	30,572,258	363,125,923	571,740,556	4,408,871,167	داخل المملكة
180,178,987	-	-	-	-	180,178,987	دول الشرق الأوسط الأخرى
174,588,332	-	-	1,387,430	-	173,200,902	أوروبا
54,963,925	-	-	-	-	54,963,925	آسيا
-	-	-	-	-	-	إفريقيا
99,416,200	-	-	-	-	99,416,200	أمريكا
2,749,629	-	-	-	-	2,749,629	دول أخرى
<u>5,917,330,758</u>	<u>31,123,781</u>	<u>30,572,258</u>	<u>364,513,353</u>	<u>571,740,556</u>	<u>4,919,380,810</u>	المجموع 2020
<u>5,237,189,363</u>	<u>27,074,430</u>	<u>31,085,167</u>	<u>333,358,536</u>	<u>442,649,288</u>	<u>4,403,021,942</u>	المجموع 2019

* بإستثناء دول الشرق الأوسط.

4. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:

نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		31 كانون الأول 2020
		التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
%0.00	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
%0.00	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
%0.00	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
%4.89	150,973,625	24,292,588	118,245,398	126,681,037	373,343,013	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
%0.00	-	-	250,000	-	-	سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
%0.00	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
%0.00	-	-	250,000	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
%0.00	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
%0.00	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات المالية
%0.00	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
%0.00	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
<u>%4.89</u>	<u>150,973,625</u>	<u>24,292,588</u>	<u>118,495,398</u>	<u>126,681,037</u>	<u>373,343,013</u>	المجموع
%1.28	2,636,777	2,055,294	1,785,217	581,483	22,818,742	الكفالات المالية
%0.00	-	-	-	-	15,584,347	الاعتمادات المستندية والقبولات
%0.91	4,851,274	-	-	4,851,274	11,543,057	الالتزامات الأخرى
<u>%4.14</u>	<u>158,461,676</u>	<u>26,347,882</u>	<u>120,280,615</u>	<u>132,113,794</u>	<u>423,289,159</u>	المجموع الكلي



ب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها					التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			31 كانون الأول 2020
المجموع	المرحلة الثالثة - تجميعي	المرحلة الثالثة - افرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - افرادي	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثانية	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,115,824	61,521	837,727	91,434	125,142	150,973,625	24,292,588	126,681,037	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
1,115,824	61,521	837,727	91,434	125,142	150,973,625	24,292,588	126,681,037	المجموع
38,847	-	36,166	-	2,681	2,636,777	2,055,294	581,483	الكفالات المالية
2,763	-	-	-	2,763	-	-	-	الاعتمادات المستندية والقبولت
69,344	-	-	-	69,344	4,851,274	-	4,851,274	الالتزامات الأخرى
1,226,778	61,521	873,893	91,434	199,930	158,461,676	26,347,882	132,113,794	المجموع الكلي



5. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد والعوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
503,730,148	620,008,775	أرصدة لدى البنك المركزي
330,805,729	397,084,528	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,000,000	4,448,457	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة - بالصافي:
546,325,189	679,248,343	للأفراد
721,045,576	765,863,450	القروض العقارية
		للشركات:
1,112,591,393	1,107,406,817	الشركات الكبرى
148,998,985	186,594,707	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
106,890,228	212,514,816	للحكومة والقطاع العام
2,635,851,371	2,951,628,133	المجموع
		سندات واسناد وأذونات:
3,610,938	1,541,618	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
765,573,933	904,003,434	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
51,153,359	48,302,218	الموجودات الأخرى
4,293,725,478	4,927,017,163	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
212,812,759	206,307,736	كفالات
179,142,122	157,989,274	اعتمادات
101,656,906	95,466,617	قبولات
449,852,098	530,549,968	سقوف تسهيلات وتمويلات غير مستغلة
943,463,885	990,313,595	إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي
5,237,189,363	5,917,330,758	إجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.



6. الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2020:

البند	المرحلة الأولى - إفرادي	المرحلة الأولى - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	189,682	-	-	-	-	189,682
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	611	-	-	-	-	611
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	17,865,958	891,869	28,807,402	154,124	71,763,261	119,482,614
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	451,976	-	41,914	-	250,000	743,890
أدوات دين ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-
كفالات مالية	523,285	-	202,467	-	148,332	874,084
سقوف غير مستغلة	3,257,282	-	393,476	-	-	3,650,758
اعتمادات مستندية وقبولات	334,267	-	33,509	-	-	367,776

الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2019:

البند	المرحلة الأولى - إفرادي	المرحلة الأولى - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	211,356	-	-	-	-	211,356
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	12,061,543	288,324	10,513,762	311,412	73,841,760	97,016,801
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	528,640	-	-	-	250,000	778,640
أدوات دين ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-
كفالات مالية	285,113	-	91,012	-	63,171	439,296
سقوف غير مستغلة	1,370,441	-	150,754	-	-	1,521,195
اعتمادات مستندية وقبولات	386,436	-	30,840	-	-	417,276

45. التحليل القطاعي

أ. معلومات عن أنشطة أعمال البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- حسابات الشركات الكبرى: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة المطفأة والمحفوظ بها لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية.
- إدارة الاستثمارات والعملات الأجنبية: يشمل هذا القطاع استثمارات البنك المحلية والأجنبية والمقيدة بالقيمة العادلة بالإضافة إلى خدمات المتاجرة بالعملات الأجنبية.
- أخرى: يشمل هذا القطاع كافة الحسابات غير المدرجة ضمن القطاعات أعلاه ومثال ذلك حقوق المساهمين والاستثمارات في الشركات الحليفة والممتلكات والمعدات والإدارة العامة والإدارات المساندة.
- الخزينة.



فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

البيان		الأفراد	الشركات	الخبينة	أخرى	المجموع	
						للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
						2019	2020
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات		103,480,985	129,739,798	53,135,053	1,963,294	288,319,130	289,500,189
(مخصص) تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للعملاء		(11,387,102)	(18,924,444)	96,386	(9,960,274)	(40,175,434)	(17,306,333)
نتائج أعمال القطاع		33,689,324	60,808,005	47,880,381	1,963,294	144,341,004	154,906,291
مصاريف غير موزعة على القطاعات						(97,439,704)	(93,547,607)
الربح من التشغيل						46,901,300	61,358,684
حصة البنك من أرباح شركة خليفة						5,485	(12,596)
الربح للسنة قبل الضرائب						46,906,785	61,371,280
ضريبة الدخل						(16,862,741)	(23,329,865)
الربح للسنة						30,044,044	38,016,223
مصاريف رأسمالية						13,677,453	13,466,932
استهلاكات واطفاءات						14,163,978	12,620,578

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول						
		2019	2020			
		دينار	دينار			
معلومات أخرى						
موجودات القطاع		1,217,333,113	1,730,381,608	1,715,890,889	-	4,663,605,610
موجودات غير موزعة على القطاعات		-	-	-	610,099,386	518,371,829
مجموع الموجودات		1,217,333,113	1,730,381,608	1,715,890,889	610,099,386	5,273,704,996
مطلوبات القطاع		2,869,784,043	1,364,991,141	405,784,911	-	4,640,560,095
مطلوبات غير موزعة على القطاعات		-	-	-	126,741,559	126,741,559
مجموع المطلوبات		2,869,784,043	1,364,991,141	405,784,911	126,741,559	4,767,301,654

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
2019	2020	2019	2020	2019	2020	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
289,500,189	288,319,130	7,408,041	7,351,555	282,092,148	280,967,575	إجمالي الإيرادات
13,466,932	13,677,453	-	-	13,466,932	13,677,453	المصرفيات الرأسمالية

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
2019	2020	2019	2020	2019	2020	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,579,675,985	5,273,704,996	438,594,132	497,450,992	4,141,081,853	4,776,254,004	مجموع الموجودات

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي العروض الائتمانية :

البيد	القيمة العادلة للضمانات										إجمالي قيمة التعرض	
	الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	إجمالي قيمة التعرض		
2020	ديار	ديار	ديار	ديار	ديار	ديار	ديار	ديار	ديار	ديار		
تد وأصدة لدى بنوك مركزية	-	620,008,775	-	-	-	-	-	-	-	620,008,775		تد وأصدة لدى بنوك مركزية
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	189,682	397,274,210	-	-	-	-	-	-	-	397,274,210		أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	611	1,449,068	3,000,000	3,000,000	-	-	-	-	-	4,449,068		إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
التسهيلات والتحويلات الائتمانية :	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
للأفراد	25,401,230	493,074,952	215,695,031	189,392	168,411,728	23,881,649	-	907,062	22,305,200	708,769,983		للأفراد
القروض العقارية	14,336,802	173,545,725	609,590,525	2,044,190	49,794,059	547,525,659	-	-	10,226,617	783,136,250		القروض العقارية
الشركات الكبرى	67,069,526	755,540,854	426,591,421	113,806,245	10,198,348	223,269,806	280,000	12,406,137	66,630,885	1,182,132,275		الشركات الكبرى
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	12,675,056	47,227,400	154,325,264	55,132,560	4,437,199	77,229,122	435,663	737,501	16,353,219	201,552,664		المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
للحكومة والقطاع العام	-	212,514,816	-	-	-	-	-	-	-	212,514,816		للحكومة والقطاع العام
سحبات وأسناد وأدوات وكما يلي :	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	-	1,541,618	-	-	-	-	-	-	-	1,541,618		ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
ضمن موجودات مالية بالكلفة المطهرة	743,890	904,747,324	-	-	-	-	-	-	-	904,747,324		ضمن موجودات مالية بالكلفة المطهرة
الموجودات الأخرى	-	48,302,218	-	-	-	-	-	-	-	48,302,218		الموجودات الأخرى
المجموع	120,416,797	3,655,226,960	1,409,202,241	1,74,172,387	232,841,334	871,906,236	715,663	14,050,700	115,515,921	5,064,429,201		المجموع
الكفالات المالية	874,082	142,155,733	65,026,085	15,519,541	3,234,450	18,509,555	8,114	53,726	27,700,699	207,181,818		الكفالات المالية
الاعتمادات المستندية والقنوات	367,778	205,693,433	48,130,236	3,616,387	-	4,142,771	-	-	40,371,078	253,823,669		الاعتمادات المستندية والقنوات
الالتزامات الأخرى	3,650,758	521,868,451	12,332,275	10,955,000	-	993,275	-	-	384,000	534,200,726		الالتزامات الأخرى
المجموع الكلي	125,309,415	4,524,944,577	1,534,690,837	204,263,315	236,075,784	895,551,837	723,777	14,104,426	183,971,698	6,059,635,414		المجموع الكلي

- يحتفظ البنك بضمانات أو تعزيرات ائتمانية لأدى للتخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات المالية. تحتفظ المجموعة بأدوات مالية يبلغ 1,743,384,772 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (مقابل 1,627,882,577 مليون دينار كما في كانون الأول 2019). لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلا بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان. ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الضمانات لدى البنك خلال السنة الحالية فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات وأنواع الموجودات المرتبطة بها.

في كانون الأول 2019 (مقابل 2020 1,198,294,406 دينار كما في 31 كانون الأول 2019. 1,188,357,950 دينار كما في 31 كانون الأول 2019). لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلا بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان. ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الضمانات لدى البنك خلال السنة الحالية فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات وأنواع الموجودات المرتبطة بها.

الضمانات المرتبطة	الموجودات المالية
ضمانات عقارية و تأمينات نقدية و كفالات شخصية	فروض عقارية
تتكون محفظة القروض الشخصية و بطاقات ائتمانية و ترتيبات بضمانات مثل تحويل راتب كفالات شخصية و تأمينات نقدية، سيارات	القروض الشخصية
عقارات وأسهم حقوق الملكية و تأمينات نقدية وكفالات شخصية و كفالات بنكية و تحويل مستحقات من جهات حكومية و خاصة، بوالص تأمين، سيارات واللات	فروض الشركات
عقارات وأسهم حقوق الملكية و تأمينات نقدية وكفالات شخصية و كفالات بنكية و تحويل مستحقات من جهات حكومية و خاصة، بوالص تأمين، سيارات واللات	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
-	للحكومة والقطاع العام
عقارات و تأمينات نقدية وكفالات شخصية و كفالات بنكية وتحويل مستحقات من جهات حكومية و خاصة، بوالص تأمين	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
عقارات و تأمينات نقدية وكفالات شخصية و كفالات بنكية وتحويل مستحقات من جهات حكومية و خاصة، بوالص تأمين	الاعتمادات المالية
عقارات و تأمينات نقدية وكفالات شخصية و كفالات بنكية وتحويل مستحقات من جهات حكومية و خاصة، بوالص تأمين	الالتزامات المستندية والقنوات
عقارات و تأمينات نقدية وكفالات شخصية و كفالات بنكية وتحويل مستحقات من جهات حكومية و خاصة، بوالص تأمين	الالتزامات الأخرى





فيما يلي توزيع القيمة العادية للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية:

البند	القيمة العادية للضمانات								إجمالي قيمة التعرض	
	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية		
2019	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	503,730,148	-	-	-	-	-	-	-	503,730,148	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	331,017,085	-	-	-	-	-	-	-	331,017,085	
إيجاعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	3,000,000	3,000,000	-	-	-	-	-	3,000,000	
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:										
للأفراد	16,806,351	365,789,792	200,581,827	122,664	154,915,270	27,968,656	-	809,448	16,765,789	566,371,619
القروض العقارية	8,438,426	50,710,361	681,197,125	2,979,150	50,072,909	611,920,404	-	-	16,224,662	731,907,486
الشركات الكبرى	61,873,990	727,235,900	456,731,689	98,835,617	10,938,346	305,654,303	280,100	7,010,383	34,012,940	1,183,967,589
المشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	9,708,250	23,850,143	136,564,148	27,511,432	5,570,808	80,750,442	397,430	745,913	21,588,123	160,414,291
للحكومة والقطاع العام	189,784	106,890,228	-	-	-	-	-	-	-	106,890,228
سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:										
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادية من خلال قائمة الرباح أو الخسائر	-	3,610,938	-	-	-	-	-	-	-	3,610,938
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن موجودات مالية بالكامل المطفأة	778,640	766,352,573	-	-	-	-	-	-	-	766,352,573
الموجودات الأخرى	-	51,153,359	-	-	-	-	-	-	-	51,153,359
المجموع	98,006,797	2,930,340,527	1,478,074,789	132,448,863	221,497,333	1,026,293,805	677,530	8,565,744	88,591,514	4,408,415,316
الكفالات المالية	439,296	176,985,430	36,266,625	3,395,213	3,231,650	19,905,440	-	-	9,734,322	213,252,055
الاعتمادات المستندية والقبولات	417,276	223,300,850	57,915,454	14,223,167	2,800	4,897,988	2,092,738	-	36,698,761	281,216,304
الائتمانات الأخرى	1,521,195	450,241,293	1,132,000	477,000	-	555,000	-	-	100,000	451,373,293
المجموع الكلي	100,384,564	3,780,868,100	1,573,388,868	150,544,244	224,731,783	1,051,652,232	2,770,268	8,565,744	135,124,597	5,354,256,968

فيما يلي توزيع القيمة العادية للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة:

البند	القيمة العادية للضمانات										إجمالي قيمة التعرض	
	الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	كفالات متداولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية		
2020	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
التسهيلات والتمويلات الائتمانية :	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
للأفراد	20,113,075	20,214,622	8,108,837	46,944	5,453,686	2,560,801	-	-	-	47,406	28,323,459	
القروض العقارية	5,945,750	6,576,632	11,884,148	556,850	172,190	11,155,108	-	-	-	-	18,460,780	
الشركات الكبرى	36,743,565	31,214,396	22,077,998	7,367,565	2,615,407	12,092,026	-	-	-	3,000	53,292,394	
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	8,960,871	5,649,523	12,519,242	5,342,292	616,990	6,101,236	-	-	-	458,724	18,168,765	
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
سندات وأستاد وأدوات وكما يلي :	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادية من خلال قائمة الراجح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ضمن موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر	250,000	250,000	-	-	-	-	-	-	-	-	250,000	
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع	72,013,261	63,905,173	54,590,225	13,313,651	8,858,273	31,909,171	-	-	-	509,130	118,495,398	
الكفالات المالية	148,332	1,318,274	466,943	87,840	-	75,000	-	-	-	304,103	1,785,217	
الاعتمادات المستندية والقبولات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الالتزامات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع الكلي	72,161,593	65,223,447	55,057,168	13,401,491	8,858,273	31,984,171	-	-	-	813,233	120,280,615	





فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة:

البند	القيمة العادلة للضمانات								إجمالي قيمة التعرض	
	صافي التعرض بعد الضمانات المتوقعة	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية		
الخسارة الائتمانية المتوقعة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
2019										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
للأفراد	14,786,867	13,018,800	7,309,778	25,000	4,619,901	2,619,001	-	45,876	20,328,578	
القروض العقارية	5,134,012	10,570,411	6,472,541	240,300	-	6,056,438	-	175,803	17,042,952	
الشركات الكبرى	45,459,194	47,017,886	14,592,349	4,193,465	29,100	10,263,766	-	106,018	61,610,235	
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	8,461,687	7,113,261	10,355,600	3,806,864	347,950	5,398,040	-	802,746	17,468,861	
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ضمن موجودات مالية بالكامل المطفأة	250,000	250,000	-	-	-	-	-	-	250,000	
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع	74,091,760	77,970,358	38,730,268	8,265,629	4,996,951	24,337,245	-	1,130,443	116,700,626	
الكفالات المالية	63,171	1,211,776	-	-	-	-	-	-	1,211,776	
الاعتمادات المستندية والقبولات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الائتمانات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع الكلي	74,154,931	79,182,134	38,730,268	8,265,629	4,996,951	24,337,245	-	1,130,443	117,912,402	



ب. مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغيير في أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم بالإضافة إلى أسعار الفائدة.

يعتمد البنك سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

1. مخاطر أسعار الفائدة:

يعتمد البنك في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث إن معظم موجودات ومطلوبات البنك قابلة لإعادة التسعير في المدى القصير مما يحد من أثر التغيير في أسعار الفائدة على أرباح البنك أو على أسعار موجوداته واستثماراته.

تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغيير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عملة على حدة حيث يتضح من هذه التقارير أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

للعام 2020			
العملة	التغير زيادة بسرر الفائدة	حساسية إيرار الفائدة (الأرباح والخسائر) بالآلاف	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دينار أردني	%1	5,963	5,963
دولار أمريكي	%1	2,337	2,337
يورو	%1	198	198
جنيه استرليني	%1	39	39
ين ياباني	%1	729	729
عملات أخرى	%1	(179)	(179)

للعام 2019			
العملة	التغير زيادة بسرر الفائدة	حساسية إيرار الفائدة (الأرباح والخسائر) بالآلاف	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دينار أردني	%1	5,126	5,126
دولار أمريكي	%1	1,630	1,630
يورو	%1	146	146
جنيه استرليني	%1	(2)	(2)
ين ياباني	%1	341	341
عملات أخرى	%1	(18)	(18)

في حال هنالك تغيير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الإشارة.

2. مخاطر العملات:

تقوم سياسة البنك على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح البنك للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقوف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات إلى حدودها الدنيا.



العملية	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للعام 2020		دينار	دينار
دولار أمريكي	%1	34,091	18,737
يورو	%1	(18,055)	-
جنيه استرليني	%1	(2,905)	-
ين ياباني	%1	224,651	-
عملات أخرى	%1	(7,523)	-
للعام 2019			
دولار أمريكي	%1	265,506	47,348
يورو	%1	(115,506)	-
جنيه استرليني	%1	(49,483)	-
ين ياباني	%1	274,953	-
عملات أخرى	%1	(112,598)	-

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 1% فإنه سيكون له نفس الأثر المالي أعلاه مع عكس الإشارة.

3. مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

تتم إدارة المخاطر لمحفظه الأسهم من خلال اعتماد سياسة تقوم على التنويع ضمن المحفظة الاستثمارية حيث نقوم بتوزيع استثماراتنا على أساس قطاعي ضمن القطاعات الأكثر استقرارا وعلى عدة أسواق مالية لتخفيض المخاطر ضمن مستوى مقبول كما تتم الرقابة بشكل دقيق على هذه المخاطر من خلال:

- تحديد سقف الاستثمار المختلفة
- تحديد سقف لوقف الخسارة لكل استثمار على حدة والرقابة عليه بشكل يومي
- التقييم الدوري لمحفظه الاستثمار من قبل جهة مستقلة (المكتب الوسيط).
- إجراء تحليل حساسية لقياس مدى تأثير استثماراتنا في حال حدوث تراجع في الأسواق التي نقوم بالاستثمار فيها بهدف الإبقاء على هذه المخاطر ضمن مستويات مقبولة للبنك.

يتم إدارة هذه المخاطر من قبل إدارة المخاطر بالتعاون مع دائرة الخزينة ويتم رفع التقارير والتوصيات للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

السوق	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للعام 2020		دينار	دينار
سوق عمان المالي	%5	261,755	352,361
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	655,802
FTSE 100	%5	9,893	-
Hang Seng Index	%5	-	1,079
Borsa Italiana	%5	-	-
Swiss Market index (SMI)	%5	11,728	-
للعام 2019			
سوق عمان المالي	%5	280,584	357,781
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	788,722
FTSE 100	%5	-	-
Hang Seng Index	%5	-	-
Borsa Italiana	%5	-	-
Swiss Market index (SMI)	%5	-	-



ج. مخاطر السيولة

تعمل المجموعة بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لأدنى مستوى ممكن.

وتقوم أيضًا سياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا إلى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث أي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المجموعة نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة إلى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقررة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة، بالإضافة إلى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر.

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة الى 3 سنوات	من 6 شهور الى سنة	من 3 شهور الى 6 شهور	من شهر لغاية 3 شهور	اقل من شهر	كما في 31 كانون الأول 2020
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
المطلوبات								
281,124,108	-	-	7,090,000	3,049,042	-	30,213,393	240,771,673	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4,054,429,720	-	-	316,134,445	966,397,456	649,293,913	782,982,819	1,339,621,088	ودائع عملاء
257,064,428	-	126,037,767	34,471,735	17,030,912	21,427,391	20,270,957	37,825,666	تأمينات نقدية
93,016,238	-	37,228,274	49,725,381	5,507,610	394,746	160,227	-	أموال مقترضة
25,465,405	-	25,465,405	-	-	-	-	-	قروض مساندة
1,333,898	1,333,898	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
24,680,734	24,680,734	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
31,988,195	-	24,078,754	5,388,811	1,072,850	572,401	235,494	639,886	التزامات عقود تأجير
68,379,574	68,379,574	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
4,837,482,300	94,394,206	212,810,200	412,810,371	993,057,870	671,688,451	833,862,889	1,618,858,313	المجموع
5,273,704,996	271,928,649	1,758,624,406	991,993,077	327,798,123	365,040,111	298,068,393	1,260,252,236	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)
								كما في 31 كانون الأول 2019
المطلوبات								
150,523,244	-	-	16,125,000	6,610,146	1,000,000	41,604,084	85,184,014	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
3,623,054,335	-	-	306,832,799	882,935,963	649,739,788	663,993,336	1,119,552,449	ودائع عملاء
192,705,882	-	85,752,828	25,670,757	12,880,583	16,266,853	9,820,712	42,314,149	تأمينات نقدية
67,566,962	-	18,094,607	13,049,471	11,675,656	12,422,069	6,774	12,318,385	أموال مقترضة
930,224	930,224	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
20,634,229	20,634,229	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
30,813,732	-	21,588,470	6,960,120	964,480	561,672	331,861	407,129	التزامات عقود تأجير
76,583,458	76,583,458	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
4,162,812,066	98,147,911	125,435,905	368,638,147	915,066,828	679,990,382	715,756,767	1,259,776,126	المجموع
4,579,675,985	251,623,114	1,642,735,773	820,445,710	311,388,786	308,198,654	220,749,470	1,024,534,478	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)



فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

المجموع	عناصر بدون فائدة	3 سنوات أو أكثر	فجوة إعادة تسعير الفائدة			من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر	2020
			من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات:								
721,060,432	556,060,432	-	-	-	-	-	165,000,000	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
397,084,528	46,100,122	-	-	-	-	26,548,006	324,436,400	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,448,457	(611)	-	-	3,000,000	1,449,068	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
15,219,896	13,678,278	1,541,618	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
2,951,628,133	(18,232,457)	468,138,350	334,917,955	135,774,617	1,887,911,326	97,263,524	45,854,818	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصادفي
31,654,110	31,654,110	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
904,003,434	(743,890)	415,049,461	305,032,371	71,662,069	61,213,891	51,789,532	-	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
349,507	349,507	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات تابعة
27,031,520	27,031,520	-	-	-	-	-	-	موجودات حق إستخدام
68,782,265	68,782,265	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
27,046,436	27,046,436	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
25,652,474	25,652,474	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
99,743,804	75,308,988	-	125,601	2,315,507	6,951,890	10,571,616	4,470,202	موجودات أخرى
5,273,704,996	852,687,174	884,729,429	640,075,927	212,752,193	1,957,526,175	186,172,678	539,761,420	إجمالي الموجودات
المطلوبات:								
280,688,045	118,124,778	-	7,090,000	14,793,125	13,335,000	38,427,479	88,917,663	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4,003,010,992	790,046,786	-	54,582,506	785,292,324	481,477,032	588,452,303	1,303,160,041	ودائع عملاء
251,302,459	102,941,721	-	-	1,000,767	1,726,000	5,401,864	140,232,106	تأمينات نقدية
90,152,003	29,736,446	28,759,232	26,066,318	5,037,645	392,538	159,824	-	أموال مقترضة
21,300,000	-	21,300,000	-	-	-	-	-	القروض المساندة
1,333,898	1,333,898	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
24,680,734	24,680,734	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
26,453,949	26,453,949	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود تأجير
68,379,574	68,379,574	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
4,767,301,654	1,161,697,886	50,059,232	87,738,824	806,123,861	496,930,570	632,441,470	1,532,309,810	إجمالي المطلوبات
506,403,342	(309,010,712)	834,670,197	552,337,103	(593,371,668)	1,460,595,605	(446,268,792)	(992,548,390)	فجوة إعادة تسعير الفائدة
2019								
4,579,675,985	748,459,409	672,510,017	617,718,910	167,290,209	1,808,535,653	126,154,113	439,007,674	إجمالي الموجودات
4,100,431,872	891,991,098	16,946,607	118,683,389	743,961,878	517,085,357	533,481,701	1,278,281,842	إجمالي المطلوبات
479,244,113	(143,531,689)	655,563,410	499,035,521	(576,671,669)	1,291,450,297	(407,327,588)	(839,274,168)	فجوة إعادة تسعير الفائدة



التركز في مخاطر العملات الأجنبية

كما في 31 كانون الأول 2020					
يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات					
23,839,836	1,412,197	-	21,343,385	136,432,877	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
37,705,030	11,032,024	1,584,385	10,042,731	376,853,730	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	1,449,068	-	-	1,449,068	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,721,165	-	-	-	10,034,655	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
294,178	21,352	87,475,450	-	355,827,020	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
-	-	-	-	10,317,675	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
14,816,477	1,940,262	-	-	289,039,814	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	موجودات أخرى
80,376,686	15,854,903	89,059,835	31,386,116	1,179,954,839	مجموع الموجودات
المطلوبات					
-	-	-	-	-	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
3,544,536	2,772	66,515,881	5,524,189	151,545,153	ودائع العملاء
68,956,106	14,907,992	113,552	22,730,503	939,423,432	تأمينات نقدية
7,035,992	1,305,020	-	3,871,820	77,692,539	مطلوبات أخرى
79,536,634	16,215,784	66,629,433	32,126,512	1,168,661,124	مجموع المطلوبات
(1,805,548)	(290,512)	22,465,135	(752,343)	23,025,861	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
52,774,209	6,864,780	41,419,805	52,968,982	602,168,591	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2019					
74,219,447	11,330,235	42,533,670	15,114,805	1,002,133,620	إجمالي الموجودات
85,770,075	16,278,578	15,038,367	26,374,619	975,846,545	إجمالي المطلوبات
(11,550,628)	(4,948,343)	27,495,303	(11,259,814)	26,287,075	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
6,962,675	12,337,702	83,965,916	438,821,692	598,403,438	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة

ثانيًا: بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

كما في 31 كانون الأول 2020				
لغاية سنة	من سنة لغاية	أكثر من	المجموع	
دينار	5 سنوات	5 سنوات	دينار	
274,044,140	12,319,776	-	286,363,916	الاعتمادات والقبولات
534,200,726	-	-	534,200,726	السقوف غير المستغلة
188,373,141	18,784,377	24,300	207,181,818	الكفالات
996,618,007	31,104,153	24,300	1,027,746,460	المجموع
كما في 31 كانون الأول 2019				
304,804,181	5,780,416	-	310,584,597	الاعتمادات والقبولات
451,373,293	-	-	451,373,293	السقوف غير المستغلة
178,495,386	34,503,257	253,412	213,252,055	الكفالات
934,672,860	40,283,673	253,412	975,209,945	المجموع



46. إدارة رأس المال

أ. تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019 بناء على مقررات لجنة بازل III حيث يتكون رأس المال التنظيمي للبنك من رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1) ورأس المال الإضافي والشريحة الثانية Tier 2.

ب. متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال للأسهم العادية

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي ما يعادل (12.375%) من الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر وكذلك مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال حيث يلتزم البنك في كافة الأوقات المحافظة على نسبة كفاية تتجاوز الحد الأدنى بهامش مناسب وبما يتلاءم أيضاً مع متطلبات لجنة بازل III.

ج. كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في التوظيف الامثل لمصادر الأموال بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال وضمن منظومة حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس إدارة مع المحافظة على الحد الأدنى المطلوب بحسب القوانين والأنظمة حيث يقوم البنك باتباع سياسة مبنية على السعي لتخفيض تكلفة الأموال Cost of Fund إلى أدنى حد ممكن من خلال إيجاد مصادر أموال قليلة الكلفة والعمل على زيادة قاعدة العملاء والتوظيف الامثل لهذه المصادر في توظيفات مقبولة لمخاطر لتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال.



د. كفاية رأس المال

تتضمن حسابات رأس المال بالإضافة إلى رأس المال المكتتب به كلا من الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، علاوة الإصدار، الأرباح المدورة، احتياطي القيمة العادلة، احتياطي المخاطر المصرفية العامة، وأسهم الخزينة يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكما يلي:

1. تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي يجب أن لا تقل عن 12.375%.
2. التزام بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية بأن لا يقل عن 100 مليون دينار أردني.
3. استثمارات البنك في الأسهم والحصص والتي يجب أن لا تزيد عن 50% من رأسماله المكتتب به.
4. نسب حدود الائتمان "تركزات الائتمان" إلى رأس المال التنظيمي.
5. قانون البنوك والشركات المتعلق باقتطاع الاحتياطي القانوني ونسبة 10% من أرباح البنك قبل الضرائب.

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
		حقوق حملة الأسهم العادية
160,000,000	160,000,000	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
51,596,833	51,518,099	الأرباح المدورة بعد طرح قيمة التوزيعات المتوقعة
372,413	(2,609,036)	التغير المتراكم في القيمة العادلة بالكامل
80,213,173	80,213,173	علاوة الإصدار
56,257,522	61,004,473	الاحتياطي القانوني
38,833,125	41,829,012	الاحتياطي الاختياري
38,036,041	40,043,180	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
-	-	الأرباح (الخسائر) المرحلية بعد الضريبة وطرح قيمة التوزيعات المتوقعة
425,309,107	431,998,901	إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية
		التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)
(24,409,882)	(27,046,436)	الشهرة والموجودات غير الملموسة
(12,891,744)	(25,652,474)	موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الاستثمارات ضمن الحد الأول (10%)
388,007,481	379,299,991	صافي حقوق حملة الأسهم العادية
		رأس المال الإضافي
6,712,243	7,066,444	حقوق الأقلية المسموح بالاعتراف بها
394,719,723	386,366,435	صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)
		الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2
12,593,424	18,083,875	مخصصات أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى
8,949,657	9,421,925	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
-	21,300,000	الأدوات المالية الصادرة عن البنك التي تحمل صفات رأس المال المساند
21,543,081	48,805,800	إجمالي رأس المال المساند
416,262,804	435,172,235	رأس المال التنظيمي
2,975,004,022	3,005,394,577	مجموع الموجودات المرحجة بالمخاطر
%13.99	%14.48	نسبة كفاية رأس المال (CET 1)
%13.04	%12.62	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
%0.72	%1.62	نسبة كفاية رأس المال المساند
2019	2020	
دينار	دينار	
		نسبة الرافعة المالية
394,719,723	386,366,435	الشريحة الأولى من رأس المال
5,124,324,785	5,837,745,385	مجموع الموجودات داخل وخارج قائمة المركز المالي بعد استبعاد البنود المقطوعة من الشريحة الأولى
%7/70	%6/62	نسبة الرافعة المالية

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2020 و 31 كانون الأول 2019 بناء على مقررات لجنة بازل III.



47. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2020			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
721,060,432	-	721,060,432	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
397,084,528	-	397,084,528	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,448,457	-	4,448,457	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,951,628,133	2,013,181,406	938,446,727	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
15,219,896	-	15,219,896	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
31,654,110	31,654,110	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
904,003,434	719,337,942	184,665,492	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
27,031,520	24,691,746	2,339,774	موجودات حق إستخدام
349,507	-	349,507	استثمارات في شركات طيفة
68,782,265	68,782,265	-	ممتلكات ومعدات
27,046,436	27,046,436	-	موجودات غير ملموسة
25,652,474	-	25,652,474	موجودات ضريبية مؤجلة
99,743,804	116,983	99,626,821	موجودات أخرى
5,273,704,996	2,884,810,888	2,388,894,108	إجمالي الموجودات
المطلوبات:			
280,688,045	-	280,688,045	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4,003,010,992	77,067,281	3,925,943,711	ودائع العملاء
251,302,459	160,150,016	91,152,443	تأمينات نقدية
90,152,003	84,664,494	5,487,509	أموال مقترضة
21,300,000	21,300,000	-	قروض مساندة
1,333,898	-	1,333,898	مخصصات متنوعة
24,680,734	-	24,680,734	مخصص ضريبة الدخل
26,453,949	24,517,145	1,936,804	التزامات عقود تأجير
68,379,574	2,543,552	65,836,022	مطلوبات أخرى
4,767,301,654	370,242,488	4,397,059,166	إجمالي المطلوبات
506,403,342	2,514,568,400	(2,008,165,058)	الصافي



31 كانون الأول 2019			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
563,867,223	-	563,867,223	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
330,805,729	-	330,805,729	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,000,000	-	3,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	موجودات مالية للمتاجرة
2,635,851,371	1,791,624,093	844,227,278	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
16,535,618	-	16,535,618	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
32,313,468	32,313,468	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
765,573,933	657,812,200	107,761,733	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
26,517,873	23,161,327	3,356,546	موجودات حق إستخدام
354,022	-	354,022	استثمارات في شركات حليفة
72,138,592	72,138,592	-	ممتلكات ومعدات
24,409,882	24,409,882	-	موجودات غير ملموسة
12,891,744	-	12,891,744	موجودات ضريبية مؤجلة
95,416,530	125,961	95,290,569	موجودات أخرى
4,579,675,985	2,601,585,523	1,978,090,462	إجمالي الموجودات
المطلوبات:			
149,997,070	-	149,997,070	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
3,575,967,461	80,859,823	3,495,107,638	ودائع العملاء
185,698,024	108,073,862	77,624,162	تأمينات نقدية
65,169,905	29,222,072	35,947,833	أموال مقترضة
930,224	-	930,224	مخصصات متنوعة
20,634,229	-	20,634,229	مخصص ضريبة الدخل
25,451,501	23,798,981	1,652,520	التزامات عقود تأجير
76,583,458	2,543,552	74,039,906	مطلوبات أخرى
4,100,431,872	244,498,290	3,855,933,582	إجمالي المطلوبات
479,244,113	2,357,087,233	(1,877,843,120)	الصافي

48. إرتباطات والتزامات محتملة

أ. إرتباطات والتزامات ائتمانية:

إن تفاصيل هذا البند تتكون مما يلي:

31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
208,781,007	190,879,149	اعتمادات
101,803,590	95,484,767	قبولات
		كفالات:
53,600,584	55,636,201	- دفع
85,107,403	75,015,534	- حسن تنفيذ
74,544,068	76,530,083	- أخرى
86,991,299	147,721,448	عقود بيع عملات آجلة
18,434,000	-	عقود مقايضة فوائد
451,373,293	534,200,726	سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مستغلة
1,080,635,244	1,175,467,908	المجموع



ب. التزامات تعاقدية:

إن تفاصيل هذا البند تتكون مما يلي:

31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
1,501,970	729,786	عقود شراء ممتلكات ومعدات
1,003,102	1,646,644	عقود شراء موجودات غير ملموسة

49. القضايا المقامة على البنك

بلغ مجموع القضايا المقامة على المجموعة 1,202,731 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (1,403,344 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) وبلغت المخصصات المعدة إزائها 531,021 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (535,159 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) وفي تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني أن المخصصات المقطوعة لقاء هذه القضايا تعتبر كافية.

50. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للعام 2019 لتتناسب مع تصنيف الأرقام العام 2020، ولم ينتج عنها أي أثر على قائمة الربح أو الخسارة الموحدة وحقوق الملكية للعام 2019 وكما يلي:

أ. رأس المال التنظيمي

31 كانون الأول 2019		
قبل إعادة التصنيف	بعد إعادة التصنيف	
دينار	دينار	
400,262,804	416,262,804	رأس المال التنظيمي*
%12,50	%13,04	نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية (CET1) (%)
%12,73	%13,27	نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى (%)
%13,45	%13,99	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)

* بموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 4693/1/1 الصادر بتاريخ 9 نيسان / أبريل 2020 وللتنحيط للآثار السلبية لحدث فايروس كورونا (كوفيد 19) فقد تقرر تأجيل قيام البنوك الأردنية المرخصة بتوزيع أرباح على المساهمين للعام 2019 وعليه تم تحرير المبلغ الذي تم قيده خلال العام 2019.

ب. قائمة التدفقات النقدية

تم إعادة تصنيف بعض بنود قائمة التدفقات النقدية مما نتج عنه تغيير صافي التدفقات أو الاستخدامات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وكما يلي:

31 كانون الأول 2019		
قبل إعادة التصنيف	بعد إعادة التصنيف	
دينار	دينار	
(19,370,191)	(15,217,404)	صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار
(47,355,361)	(51,508,149)	صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التمويل



51. حدث انتشار فايروس كورونا

انتشر وباء كورونا المستجد ("كوفيد - 19") عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. ونجم عن فايروس كورونا ("كوفيد - 19") حدوث حالة من عدم اليقين في بيئة الاقتصاد العالمي.

يراقب البنك الوضع عن كثب وقد قام بتفعيل خطته لاستمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة الاضطرابات المحتملة التي قد يتسبب فيها تفشي فايروس كورونا ("كوفيد - 19") على أعمال البنك وعملياته وأدائه المالي.

أجرى البنك تقييماً لأثر جائحة فايروس كورونا ("كوفيد - 19") والتي أدت إلى التغييرات التالية في منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقديرات وأحكام التقييم كما في واللجنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020:

أ. الخسائر الائتمانية المتوقعة

استدعت حالة عدم اليقين الناجمة عن فايروس كورونا ("كوفيد - 19") قيام البنك بتحديث المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2020. وقد تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على نطاق من الظروف الاقتصادية المتوقعة في ذلك التاريخ، وبالنظر إلى التطورات السريعة التي يشهدها الوضع، فقد اخذ البنك بعين الاعتبار تأثير التقلبات العالية على عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية الخاصة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وقد تم عكس هذا التقلب من خلال تعديل طرق بناء السيناريوهات والأوزان الأساسية المخصصة لهذه السيناريوهات والعوامل الاستشرافية (مؤشر الائتمان) المستخدمة من مؤشر الائتمان التاريخي الملحوظ. يتم استخدام مؤشر الائتمان للتنبؤ باحتمال حدوث حالات افتراضية متوقعة في المحفظة الائتمانية للبنك.

بالإضافة إلى الافتراضات الموضحة اعلاه، أولى البنك اهتماماً خاصاً بتأثير فايروس كورونا ("كوفيد - 19") على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، وتقييم مؤشرات تدني القيمة للمخاطر في القطاعات التي يحتمل تأثرها. كما وقام البنك بعكس تقديرات إدارة البنك (Management Overlay) في تقييم الأثر على قطاعات معينة أو عملاء محددين بالاستناد إلى دراسة كل قطاع أو عميل على حدى.

ب. تقديرات وأحكام التقييم

درست إدارة البنك الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة استناداً إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها.

ج. الأقساط المؤجلة

بناءً على تعميمي البنك المركزي الأردني إلى البنوك العاملة في الأردن رقم 4375/3/10 و 14960/3/10 الصادرين بتاريخ 15 آذار 2020 و 22 تشرين الثاني 2020، قام البنك خلال العام 2020 بتأجيل الأقساط المستحقة أو التي ستستحق على بعض العملاء دون اعتبار ذلك هيكلية، ودون أن يؤثر أيضاً على تصنيف العملاء الائتماني وبلغت الأقساط التي تم تأجيلها حوالي 324 مليون دينار خلال العام 2020.



52. مستويات القيمة العادلة

أ. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة):

الموجودات المالية	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	31 كانون الأول					
	2020	2019				
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:						
سندات حكومية مدرجة في الأسواق المالية	78,294	74,800	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات شركات مدرجة في الأسواق المالية	1,463,324	3,536,138	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية	5,667,508	5,611,686	المستوى الأول	الاسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
صناديق استثمارية	8,010,770	7,312,994	المستوى الثاني	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	15,219,896	16,535,618				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	20,184,837	22,930,050	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
صناديق استثمارية	1,732,795	-	المستوى الثاني	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	9,736,478	9,383,418	المستوى الثالث	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	31,654,110	32,313,468				
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	46,874,110	48,849,086				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و2020.

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة ضمن المستوى (3):

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2020	2019	
دينار	دينار	
9,383,418	6,492,405	رصيد بداية السنة
1,122,336	3,170,988	إضافات
(85,004)	(9)	إطفاء
(684,272)	(279,976)	التغير في القيمة العادلة
9,736,478	9,383,408	رصيد نهاية السنة



ب. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة:

مستوى القيمة العادلة	31 كانون الأول 2019		31 كانون الأول 2020		
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
					موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة
المستوى الثاني	86,705,118	86,700,000	165,009,041	165,000,000	ودائع لاجل وخاضعة لاشعار وشهادات إيداع لدى البنك المركزي
المستوى الثاني	334,007,648	333,805,729	401,646,486	401,532,985	أرصدة حسابات جارية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	2,641,471,297	2,635,851,371	2,955,472,848	2,951,628,133	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة
المستوى الأول والثاني	775,252,780	765,573,933	914,246,887	904,003,434	موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة
	<u>3,837,436,843</u>	<u>3,821,931,033</u>	<u>4,436,375,262</u>	<u>4,422,164,552</u>	مجموع الموجودات المالية غير محددة بالقيمة العادلة
					مطلوبات مالية غير محددة بالقيمة العادلة
المستوى الثاني	150,319,722	149,997,070	281,019,540	280,688,045	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	3,610,746,013	3,575,967,461	4,026,685,059	4,003,010,992	ودائع عملاء
المستوى الثاني	185,779,644	185,698,024	251,414,819	251,302,459	تأمينات نقدية
المستوى الثاني	65,728,525	65,169,905	90,356,837	90,152,003	أموال مقترضة
	-	-	21,626,896	21,300,000	قروض مساندة
	<u>4,012,573,904</u>	<u>3,976,832,460</u>	<u>4,671,103,150</u>	<u>4,646,453,499</u>	مجموع المطلوبات المالية غير محددة بالقيمة العادلة

للبند المبينة أعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً " لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة

في المملكة الأردنية الهاشمية





فروع العاصمة عمان:

فرع الشميساني

شارع عبد الرحيم الواكد

فرع جبل عمان

شارع ابن خلدون (الخالدي)

فرع دابوق

شارع جمعة الشبلي مبنى رقم (6)

فرع الجأردنز

شارع وصفي التل/ مجمع البركة التجاري

فرع الصويفية

شارع علي نصوح الطاهر/ مجمع عادل حبرات

فرع شارع مكة

شارع مكة/ مجمع نسيم الدادا

فرع الجبيهة

شارع ياجوز/ اشارة المنهل

فرع سيتي مول

سيتي مول/ شارع الملك عبدالله الثاني

فرع ضاحية الياسمين

شارع البادية/ مجمع اسماء

فرع مرج الحمام

مجمع النهار التجاري/ دوار الدلة

فرع وسط البلد

شارع الرضا

فرع الوحدات

شارع عباد بن بشر/ مجمع ابو عبدو التجاري

فرع ماركا الشمالية

شارع الملك عبدالله الأول/ دوار الطيارة

فرع تاج مول

تاج مول/ شارع سعد عبد شموط

فرع عبدون

شارع سلمان القضاة/ مقابل Crumz

فرع عبدون الشمالي

شارع علي سيدو الكردي/ مجمع الفايز التجاري

فرع أم أذينة

سوق الذهب - شارع سماترا/ مجمع كرم امسيح

فرع جو بارك

شارع الأميرة تغريد/ الصويفية

فرع جبل الحسين

شارع جمال الدين الافغاني/ مقابل سي تاون

فرع الرينبو

جبل عمان/ شارع الرينبو

فرع البيادر

شارع جمال قيتوقة/ مجمع الاماني

فرع الرايبة

شارع صقلية

فرع خلدا

شارع وصفي التل/ مجمع ابناء المرحوم نقولا جريسات

فرع سحاب

مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية/ سحاب

فرع طبربور

شارع ثمانية بن اليماني/ بالقرب من كارفور

فرع الهاشمي الشمالي

شارع البطحاء/ بالقرب من مخازن تفاحة

فرع ضاحية الرشيد

شارع عاكف الفايز/ بالقرب من سكن أميمة

فرع صويلح

شارع الأميرة راية بنت الحسين/ مجمع المجدلاني



فرع العبدلي مول

مشروع العبدلي الجديد/ العبدلي مول

فرع المقابلين

شارع الإذاعة والتلفزيون مقابل أسواق الجملة

فرع هاي وي مول

هاي وي مول - اوتسترد الزرقاء

فرع أبو علندا

شارع الحزام الدائري أسواق النهار مول

فرع مجمع الملك حسين للأعمال

مجمع الملك حسين للأعمال

فرع المدينة الرياضية

شارع الشهيد قرب محطة توتال للمحروقات

فرع شفا بدران

عمان - بجانب فندق اللجام - قرب جامعة العلوم التطبيقية

فرع مول قرية الصويفية

الصويفية - مول قرية الصويفية

فرع دابوق الجديد - مجمع هلدا

دابوق - تقاطع شارع الاكرام وشارع صالح النعيمات

مكتب متنقل تابع لفرع الشميساني

الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

فروع المحافظات الأخرى:

فرع مادبا

شارع اليرموك

فرع الزرقاء

شارع السعادة

فرع الزرقاء الجديدة

شارع مكة المكرمة/ مجمع الكردي بلزا

فرع المنطقة الحرة الزرقاء

المدخل الرئيسي للمنطقة الحرة الزرقاء

فرع الرمثا

شارع خط الشام

فرع اربد

شارع الحصن

فرع الحصن

شارع الملك طلال

فرع جرش

بوابة عمان - بالقرب من الإشارة الضوئية الثانية

فرع العقبة

شارع السعادة

فرع ماحص

شارع البلدية/ مبنى حسين الشياح

فرع مجمع عمان/ اربد

شارع مجمع عمان الجديد/ مبنى الصيدوي

فرع المفرق

شارع جرش/ مقابل شركة خيرات الشمال

فرع السلط

السلط - مدخل مدينة السلط / مجمع دبابنة

فرع الكرك

الكرك - مدخل محافظة الكرك - منطقة الثنية/ مجمع مدانات

فرع اربد - شارع جامعة اليرموك

اربد - شارع جامعة اليرموك مقابل بوابة كلية الاقتصاد/ مجمع نمير بدر



وحدة الصرافة:

وحدة الصرافة المركزية – الشميساني/عمان

شارع عبد الرحيم الواكد

البوندد:

مستودعات البوندد، مدينة عمان الصناعية - سحاب

الشركات التابعة:

شركة الاتحاد للوساطة المالية

مجمع بنك الإسكان

شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

شارع عبد الرحيم الواكد

شركة الاتحاد للتأجير التمويلي

شارع مكة/ مجمع الغيث

شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية

مجمع الملك حسين للأعمال

الإدارة العامة

هاتف: 6 560 7011 (962) +

فاكس: 6 562 2573 (962) +

ص.ب: 35104 عمان 11180 الأردن

www.bankaletihad.com

info@bankaletihad.com